جامعة آل البيت
معهد بيت الحكمة
قسم العلوم السياسية

التحديات الداخلية و الخارجية وأثرها على السياسة الداخلية الاردنيه (2011-2016)

Internal and external challenges and their impact on the internal politics of Jordan (2011-2016)

أعداد الطالب:

محمد ناصر عطاالله الحمدان

أشراف
أ.د. محمد احمد المقداد

مقدمه استكمالاً للحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية في معهد بيت الحكمة في جامعة آل البيت

الفصل الدراسي الصيفي

2017/2016

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التفويض

أنا **محمد ناصر عطاالله الحمدان** أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي ورقياً وإلكترونياً للمكتبات، أو المنظمات، أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الاسم: محمد ناصر عطاالله الحمدان

التوقيع:

التاريخ: / / 2017

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إقرار والتزام بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها

أنا الطالب: محمد ناصر عطاالله الحمدان الرقم الجامعي: 1520600022

التخصص: العلوم السياسية المعهد: بيت الحكمة للعلوم السياسية

أعلن بأنني قد التزمت بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية، المتعلقة بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه عندما قمت شخصياً بإعداد رسالتي الموسومة ب:

التحديات الداخلية والخارجية وأثرها على السياسة الداخلية الأردنية: 2011-2016

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والأطروحات العلمية.

كما أنني أعلن بأن رسالتي هذه غير منقولة أو مستلة من رسائل أو أطروحات أو كتب أو أبحاث أو أية منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أية وسيلة إعلامية. وتأسيساً على ما تقدم؛ فإنني أتحمّل المسؤولية بأنواعها كافة فيما تبين غير ذلك، بما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلميّة التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها، دون أن يكون لي أي حق في التظلم أو الاعتراض أو الطعن بأيّة صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

توقيع الطالب:----------

التاريخ: / / 2017

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قرار لجنة المناقشة

قدمت هذه الدراسة (التحديات الداخلية والخارجية وأثرها على السياسة الداخلية الأردنية (2011-2016)) استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية في معهد بيت الحكمة في جامعة آل البيت نوقشت وأوصي بأجازتها بتاريخ. / /2017

أعداد
محمد ناصر عطاالله الحمدان

أشراف
أ.د.محمد احمد المقداد

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
الدكتور محمد احمد المقداد	رئيساً ومشرفاً.....
الدكتور صايل فلاح السرحان	عضواً.....
الدكتور هاني عبدالكريم أخوارشيدة	عضواً.....
الدكتور محمد بني سلامة	عضواً خارجياً.....

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى والدي ووالدتي اللذين لطالما كنت أنظر إلى عينيهما واستمد منهما الإرادة والعزم على تحقيق هدفي وها أنا ذا يا والدي قد حققت من خلالكما ما أصبو إليه، وقد كان ذلك بفضل دعائكما لي في السر والعلن.

فلكما كل الشكر والاحترام والبر والتقدير

وأطال الله بأعماركما

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكر وتقدير

الحمد لله والصلاة والسلام على أشرف خلق الله محمد النبي العربي الهاشمي الأمي وعلى اله وصحبه أجمعين.

الشكر لله أولاً وأخيراً على انجاز هذه الدراسة والشكر الجزيل المعطر بخالص التقدير والامتنان للاستاذ الدكتور محمد احمد المقداد أستاذي ومشرفي الذي لم يتوانى لحظة واحدة عن تقديم النصح والإرشاد، والذي كان الدليل المتفاني في تقديم المعلومة والمرشد الدائم لي الذي جنبني أخطاءً ما كنت لا تخلص منها لولا عنايته

رعايته ومتابعته المستمرة لي طيلة فترة كتابة الرسالة، فله مني كل الشكر والتقدير والامتنان.

والشكر الموصول لأعضاء هيئة المناقشة الذين تفضلوا بقبول مناقشة رسالتي، وكذلك أقدم شكري لأعضاء الهيئة التدريسية في معهد بيت الحكمة على اهتمامهم ورعايتهم.

و فلكم مني جميعاً جزيل الشكر والعرفان

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المحتوى

الموضوع	الفهرس
العنوان.	أ
التفويض	ب
إقرار والتزام بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها	ج
قرار لجنة المناقشة	د
الإهداء.	ه
شكر وتقدير.	و
قائمة المحتوى.	ز
الملخص باللغة العربية.	ط
الملخص باللغة الانجليزية.	ك
المقدمة.	1
أهمية الدراسة. أولا- الجانب العلمي(النظري). ثانياً- الجانب العملي(التطبيقي).	2
أهداف الدراسة.	3
مشكلة الدراسة.	4
فرضيات الدراسة.	4
حدود الدراسة. - الحدود الزمنية. - الحدود المكانية.	5
محددات الدراسة.	5
متغيرات الدراسة.	5
مفاهيم ومصطلحات الدراسة.	6
منهجية الدراسة.	7
الدراسات السابقة.	9
ما يميز هذه الدراسة.	11
الفصل الأول: العوامل الداخلية والخارجية والسياسة الداخلية الأردنية.	12
المبحث الأول: طبيعة التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه الأردن.	15
المطلب الأول: التحديات الداخلية: مؤشراتها وأنواعها.	16
المطب الثاني: التحديات الخارجية: مصادرها وأشكالها.	41
المبحث الثاني: طبيعة السياسة الداخلية الأردنية .	50
المطب الأول: مؤسسات تنفيذ السياسة الداخلية.	51
المطب الثاني: آليات رسم وتنفيذ السياسة الداخلية.	63

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني: انعكاسات التحديات الداخلية والخارجية على السياسة الداخلية الأردنية.	68
المبحث الأول: التحديات الداخلية وانعكاساتها في رسم وتنفيذ السياسة الأردنية.	70
المطلب الأول: الجوانب الايجابية للتحديات الداخلية في رسم وتنفيذ السياسة الأردنية.	71
المطلب الثاني: الجوانب السلبية للتحديات الداخلية في رسم وتنفيذ السياسة الداخلية.	84
المبحث الثاني: التحديات الخارجية وأثرها على السياسة الداخلية الأردنية.	91
المطب الأول: الانعكاسات الايجابية للتحديات الخارجية على تنفيذ السياسة الداخلية.	92
المطلب الثاني: التداعيات السلبية للتحديات الخارجية على السياسة الداخلية الأردنية.	105
الخاتمة والنتائج.	113
التوصيات.	116
مراجع الدراسة.	118

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملخص

التحديات الداخلية والخارجية وأثرها على السياسة الداخلية الأردنية (2011-2016)

إعداد الطالب: محمد ناصر عطاالله الحمدان

إشراف الدكتور: محمد احمد المقداد

تهدف هذه الدراسة إلى بيان طبيعة التحديات الداخلية والخارجية وأثرها على السياسة الداخلية الأردنية في الفترة من (2011-2016)، وكذلك تسليط الضوء على إدارة الدولة الأردنية وقدرتها في التعامل مع التحديات الداخلية والخارجية، والحد من تأثيرهما على الأوضاع الداخلية والخارجية في ضوء تأثيرات البيئة الخارجية (الإقليمية والدولية)، وكذلك فإن هذه الدراسة تسعى إلى بيان إجراءات الدولة الأردنية في أدارة ابرز واخطر التحديات التي واجهت الأردن على المستوين الداخلي والخارجي في الفترة من 2011-2016.

وللتحقق من صحة الفرضية التي انطلقت منها الرسالة وتحقيق أهداف الدراسة، والإجابة على السؤال المحوري فقد تم استخدام المناهج العلمية التالية وهي منهج تحليل النظم ومنهج صنع القرار والمنهج التاريخي.

وكان من أهم نتائج الدراسة أن هناك تحديات اجتماعية وسياسية واقتصادية أثرت سلباً على أعاقة تنفيذ خطط السياسة الداخلية الأردنية ومن تلك التحديات محاولات أضعاف الولاءات القبلية وتفكيكها والفئوية لصالح الولاء الوطني، وكثرة الملابسات السياسية والاقتصادية، وتباين واضح في ضعف البيئة الاجتماعية بسبب تكريس النظم والقوانين الانتخابية المتكررة والمختلفة، إضافة إلى الفساد الإداري والمالي والسياسي (الحكومي) أحياناً، الأمر الذي أدى إلى الاحتجاجات الداخلية في عام

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2012، إضافة إلى التبعية الاقتصادية التي أفقدت صانع القرار قدراً كبيراً من حرية اختيار البديل المناسب، وكذلك عدم فتح المجال أمام النخب السياسية الشابة الأمر الذي أدى إلى احتقان سياسي أدى إلى احتجاجات عام 2012 إبان ثورات الربيع العربي.

ومن أهم التوصيات التي أوصى بها الباحث منها: العمل على بناء القدرة الذاتية للمواطن الأردني، وتأهيل العاملين في كل مجال من مجالات البيئتين الداخلية والخارجية، وأعداد كوادر علمية وسياسية واقتصادية وفنية متخصصة في التخطيط والتنفيذ لتقييم مشاريع التنمية، وتوفير قواعد معلومات إحصائية، وقيادات سياسية واقتصادية وإدارية بما يخص البيئتين الداخلية والخارجية، وتوفير العمل الحكومي المؤسسي برامج التنمية لموجهة جميع التحديات على المستوى الداخلي والخارجي والحيلولة دون التأثير على تنفيذ السياسة الداخلية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Summary

Internal and External Challenges and their Impact on Jordanian Internal Policy (2011-2016)

Prepared by the student: Mohammad Nasser Atallah AL-Hamdan

Supervised by: Dr. Mohammed Ahmed AL-Mekdad

This study aims at explaining the nature of the internal and external challenges and their impact on the internal Jordanian policy in the period 2011-2016, as well as highlighting the management of the Jordanian state and its ability to deal with the internal and external challenges. (Regional and international). This study also seeks to explain the Jordanian state's actions in managing the most important and serious challenges facing Jordan on the internal and external levels in the period 2011-2016.

In order to verify the validity of the hypothesis from which the thesis was launched to achieve the objectives of the study, and to answer the central question, the following scientific methods were used: systems analysis methodology, decision-making methodology and historical approach.

One of the most important results of the study was that there are social, political and economic challenges that have negatively impacted the implementation of Jordan's internal policy plans.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

These challenges include attempts to fold tribal loyalties and dismantle them in favor of national loyalty, political and economic circumstances, In addition to the administrative, financial and political (govermental) corruption, which led to the internal protests in 2012, in addition to the economic dependence that deprived the decision maker a great deal of freedom to choose the alternative As well as not to open the door to young political elites, which led to political turmoil led to protests in 2012 during the Arab Spring revolutions.

Among the most important recommendations recommended by the researcher are: To build the internal capacity of the Jordanian citizen, to qualify the employees in each of the internal and external environment, and to prepare scientific, political, economic and technical cadres specialized in planning and implementing the evaluation of development projects. And management of the internal and external environments, providing institutional government work development programs to address all challenges at the internal and external levels and to prevent the impact on the implementation of domestic policy.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المقدمة:

ربما لم يشهد الأردن عواصف وتحديات داخلية وخارجية تحيط به مهددة لآمنة واستقراره كالتي يشهده اليوم، صحيح ان البلاد قد تعرضت منذ النشأة لعواصف صعبة وخطيرة، ناجمة عن مجمل التحولات الايديولجية و الجيوسياسية والإستراتيجية والاجتماعية والاقتصادية المختلفة، لكن الحكمة في التعامل مع معظمها تسببت بتقوية الأردن، فيما شكل الفشل في التعامل مع بعضها الأخر إشكاليات تاريخية واقتصادية في مسارها السياسي والإقليمي ونظراً لما يمثله الأردن من قيمة جيوسياسية للعديد من الدول المختلفة وعلى رأسها إسرائيل،فقد شكلت دوماً عاملاً مهماً في رسم سياسات المنطقة من قبل دول الإقليم أو المجتمع الدولي، وعمدت هذه الدول في كثير من الأحيان إلى الزج بالأردن في معاركها الخاصة محليا ودوليا وإقليميا، وخاصة في الحرب الأمريكية على الإرهاب عام 2001م، وفي محاولات دول عربية لإدخال الأردن في معركة مع تيار الإسلام السياسي الذي يشكل في المملكة عامل أمان واستقرار استراتيجي. (الحمد،2014: 7)

ولكي تستطيع الدولة إن تتصدى للتحديات الخارجية يجب عليها إعادة ترتيب بيتها الداخلي، حيث تنطلق بذلك الدول في صياغة سياساتها ضمن العلاقات الدولية،حيث تشهد الأردن في هذه الأيام إعادة تنظيم وترتيب لبيتها الداخلي ضمن رؤية وخطاب ملكي ينشد الإصلاح عبر تجديد السلطتين التشريعية والتنفيذية اللتين أثقلتا كاهل الأردن بالمديونية والفساد في كافة مرافق الدولة، وفي المقابل نجد إن الشارع الأردني من كل هذه التجديد غير متفائل ليس لأن الشعب يملك أفكار طوباوية لن تتوائم مستقبلاً مع السلطتين التشريعية والتنفيذية، بل لأنه يوجد أزمة متراكمة بين الشعب وممثليه وحكومته عبر السنوات السابقة تمثلت في سحق طموحات هذا الشعب الطامح وإنكارها. (الطراونة،1:2016)

إن التحديات الداخلية التي تواجه الأردن تتمثل بمجموعه من التحديات أو الأزمات منها:(بني سلامه،2009، 1-3)

1- أزمة الثقة:بسبب ضعف الثقة بالحكومة والدولة ومؤسساتها وما يترتب على ذلك من مساس بهيبة الدولة يستلزم إعادة ترتيب البيت الداخلي.

2- أزمة النخبة:حيث أصبحت النخبة السياسية اليوم أصبحت عاجزة تماماً عند استلهام رؤى وتطلعات القيادة واستحقاقات المرحلة القادمة.

2- أزمة الثقافة والقيم:حيث إن أنماط القيم والثقافة والسلوك السائد في المجتمع في هذه الأيام بعيدة وغريبة عن تراث المجتمع الأردني وتاريخه، إذ إن السلبية والعزوف والخوف والشك والتردد والصمت والابتعاد عن الشأن العام هي جميعا ابرز عناوين أزمة الثقافة والقيم.

3- أزمة الأولويات: لم يعد الشعب الأردني على وعي تام بالأولويات الوطنية، ولعل ابرز مظاهر هذه الأزمة هي إشغال الناس بالمسائل الثانوية بدل من القضايا الجوهرية التي تمس وجودهم ومستقبل أجيالهم، ولعل تزييف الوعي ونشر الوهم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفارغ هو من ابرز ملامح الأولويات التي يعيشها الشعب وخاصة في الفترة من 2011- 2016.

4- الأزمة الاقتصادية:حيث إن الأردن يعاني من أزمة اقتصادية عميقة ناتجة عن ارتفاع المديونية وتفشي الفساد في بعض مفاصل الدولة الذي أصبح كالسوس ينخر جسد المجتمع.

ومن ضمن التحديات الداخلية التي يواجهها الأردن على المستوى الداخلي الفساد السياسي والاقتصادي بسبب استغلال المناصب والقرار السياسي وانعدام الشفافية وتعيين مسؤولين على مستوى منخفض من الكفاءة والأمانة والأخلاق وغياب إلية في الإصلاح الجذري ،وغياب الرقابة الحقيقية المتمثلة في البرلمانات القوية والقضاء المستقل ،بالإضافة إلى المديونية العالية وقضية اللاجئين السوريين التي أصبحت من ضمن التحديات الداخلية (المشاقبة،2013: 14)

من التحديات الخارجية التي تحيط بالأردن خارجيا هي تحديات سياسية وأمنية واقتصادية شكلت مصدر للتهديد الحقيقي للبلاد جراء الصدمات المسحلة في سوريا، وتفاقم الأوضاع في العراق بسبب استهداف أهل السنة، وتنامي نفوذ الجماعات المتطرفة كداعش وذلك اعتبارا من عام 2013 في كل من سوريا والعراق، الأمر الذي شكل قلق جديد للأردن على الصعيدين الداخلي والخارجي، إضافة إلى المشروع الصهيوني الطامع بالأردن ، ومشروع الشرق الأوسط الجديد (الفلاحات، 2014، 128).

أولاً- أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة هذه التحديات الداخلية والخارجية وتعمل على تحليلها في مرحلة تشهد فيها الأردن والمنطقة والوطن العربي تحولات مهمة ،الأمر الذي يضع الأردن إمام مسؤوليات جسيمة على المستويين الداخلي والخارجي ، والمنطقة العربية في فترة الدراسة شهدت التحولات على كافة المستويات السياسية والجغرافية والتاريخية والاقتصادية والديمغرافية لها إبعادها ومخاطرها ،والأردن كبلد متواضع بحجم الموارد أصبح يعاني بفعل الإحداث السياسية والعسكرية والاقتصادية في العراق وسوريا من أوضاع اقتصادية صعبة على المستويين الداخلي والخارجي بسبب تحديات كثيرة جدا وخاصة في هذه الفترة الحساسة من تاريخ الوطن العربي والمنطقة أثرت تلك التحديات على السياسة في الفترة من (2011- 2016) تبرز أهمية الدراسة هنا في جانبين :

1-الجانب العلمي (النظري):

1- بيان أهم التحديات التي واجهت الأردن في الفترة من 2011- 2016 على المستويين السياسي والاقتصادي

2- بيان أهم السياسات التي اتخذتها الأردن في سبيل مواجهة تلك التحديات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3- بيان اثر التحديات الداخلية والخارجية على القرار السياسي الأردني الداخلي في الفترة من 2011- 2016

4- بيان كيفية مساهمة هذه الدراسة في توفير دراسة علمية تساعد الباحثين والمختصين على فهم التحديات الداخلية والخارجية المؤثر على السياسة الداخلية من 2011- 2016،إضافة إلى أنها ستزود المكتبة العربية بدراسة منهجية حول التحديات الداخلية والخارجية وأثرها على السياسية الداخلية الأردنية

2- الجانب العملي(التطبيقي):

1- بيان أهم إجراءات الفعلية التي اتخذتها الدولة الأردنية لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية في الفترة 2011- 2016.

2- بيان اثر احتجاجات الشعبية الأردنية التي حدثت في بداية فترة الربيع العربي على السياسة الداخلية الأردنية.

3- بيان اثر التحديات الداخلية والخارجية على عملية الإصلاح السياسي والاقتصادي في الأردن في الفترة من 2011- 2011.

4- بيان الآثار العملية لأبرز واخطر التحديات الداخلية والخارجية التي واجهت الأردن في الفترة من 2011- 2016.

ثانياً- أهداف الدراسة :

تتوخى هذه الدراسة تحقيق الأهداف التالية:

1- دراسة طبيعة التحديات الداخلية بتحليلها وأثرها على السياسة الداخلية الأردنية في الفترة من 2011- 2016.

2- دراسة طبيعة التحديات الخارجية وأثرها على السياسة الداخلية الأردنية في الفترة من 2011-2016.

3- تسليط الضوء على إدارة الدولة الأردنية وقدرتها في التعامل مع التحديات الداخلية والخارجية والحد من تأثيرها على الأوضاع الداخلية الأردنية في ضوء تأثيرات البيئة الخارجية.

4- بيان إجراءات الدولة الأردنية في إدارة ابرز واخطر التحديات التي واجهت الأردن على المستويين الداخلي والخارجي في الفترة 2011- 2016.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثاً- مشكلة الدراسة:

تكمن إشكالية الدراسة من كونها تبحث موضوع مهم جدا لدى الباحثين والدارسين في العلوم السياسية المتعلق بأهم التحديات الداخلية والخارجية وأثرها على السياسة الداخلية الأردنية في الفترة من 2011- 2016 وهي من أهم فترات في تاريخ الأردن في العهد المعاصر، يمكن حصر الإشكالية الرئيسية في الدراسة وهي : (ماهية طبيعية التحديات الداخلية والخارجية التي تؤثر على السياسية الداخلية الأردنية من عام 2011-2016)؟

وينبثق عن التساؤل الرئيسي تساؤلات فرعية على النحو التالي:

1- ما هي أهم التحديات الداخلية التي واجهها الأردن من عام 2011-2016 ؟
2- ما هي أهم التحديات الخارجية التي واجهها الأردن من عام 2011-2016 ؟
3- ما هي أهم السياسات التي اتبعتها الدولة الأردنية لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية؟
4- ما هي أهم الآثار الناتجة عن التحديات الداخلية والخارجية على المستوى الداخلي في الفترة من 2011-2016 ؟
5- هل للتحديات الداخلية والخارجية التي يواجهها الأردن علاقة بالاحتجاجات الشعبية التي حدثت في الأردن في بداية 2011- 2016؟

رابعاً- فرضيات الدراسة:

تنطلق الدراسة من فرضية مع محاولة تثبت من صحتها مفادها : **إن الأردن يواجه تحديات داخلية وخارجية تشكل تهديدا على سياستها الداخلية** .

وينبثق عن الفرضية الرئيسية عدت فرضيات فرعية أهمها:

- كلما زاد حجم التحديات الداخلية كلما اثر ذلك على السياسة الداخلية الأردنية.

- كلما زاد حجم التحديات الخارجية كلما اثر ذلك على السياسة الداخلية الأردنية.

- كلما كانت هناك تحديات داخلية وخارجية كلما زادت أعباء الأردن السياسية والاقتصادية والإنسانية ، وشكل ذلك مخاطر أساسية على استقرار الدولة الأردنية ووضعها الاقتصادي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خامساً- حدود الدراسة:

- الحدود الزمنية : تقتصر الدراسة على الفترة الزمنية التي تمتد من 2011،أو إن الأردن بدا يعاني من تحديات داخلية وخارجية فعليا، ومع نهاية عام 2010 بدأت إحداث الربيع العربي في تونس ثم مصر ثم امتدت إلى دول عربية أخرى ،وحصلت احتجاجات شعبية في الأردن، إضافة إلى تنامي الجماعات المتطرفة في العراق وسوريا وامتداداتها في الأردن، وتزايد الأعباء الاقتصادية وتزايد أزمات محور الاعتدال في الإقليم

- الحدود المكانية: تقتصر الدراسة على دراسة البيئة الداخلية والخارجية المؤثرة على السياسة الداخلية الأردنية.

سادساً- محددات الدراسة:

تمثلت محددات الدراسة في جوانب عدة تندرج تحت جملة من المحددات من بينها:

1- كثرة المتغيرات والمحددات المؤثرات في السياسة الداخلية الأردنية والتي من الصعب تحديدها وتحليلها في دراسة واحدة.
2- ارتباط المحددات بتشعب موضوع الدراسة وتداخل إبعادها في عدة تخصصات سياسية وإستراتيجية واقتصادية واجتماعية.
3- سيتم رصد أهم ابرز واخطر التحديات التي واجهة والتي قد تواجه الأردن في المرحلة القادمة في ظل معطيات الحالية.

سابعاً- متغيرات الدراسة:

يبرز في هذه الدراسة متغيران رئيسيان وهما :

المتغير المستقل :التحديات الداخلية والخارجية

المتغير التابع:السياسة الداخلية الأردنية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثامناً- المفاهيم ومصطلحات الدراسة:

أولاً-التحديات:

1- التحديات(اسمياً):هي المشاكل أو الصعوبات أو المخاطر التي تواجه الدولة، وتحد أو تعوق من تقدمها، وتشكل حجر عثر إمام تحقيق أمنها واستقرارها ومصالحها الحيوية الذاتية والمشتركة ويصعب تجنبها أو تجاهلها. (السويدي، 1999: 37).

2- التحديات (إجرائيا):وهي أهم وابرز التحديات الداخلية والخارجية على المستويات الاقتصادية والسياسية والأمنية والديمغرافية والاجتماعية التي واجهت الأردن في الفترة من 2011-2016 وأثرها على السياسة الداخلية الأردنية.

ثانياً-البيئة:

1- البيئة الداخلية(اسمياً) : وتمثل مجموعه المكونات الداخلية للدولة السياسية والاقتصادية والسكانية التي تشكل إما عناصر قوة أو عناصر ضعف للدولة بما يهدد أمنها الداخلي، لمقتضيات هذه الدراسة تعرف البيئة الداخلية على أنها:جملة العناصر التي تؤثر بالوسط الاجتماعي الذي تتكون منة الدولة، والتي تتمثل بالمكون الفكري "الحضاري" والثقافي، الأحزاب والحركات السياسية ومؤسسات المجتمع المدني والرأي العام وجماعات الضغط والمصالح (الهزايمه، 1999: 15)

2- البيئة الداخلية(إجرائيا):وهي طبيعة البيئة الداخلية الأردنية والتي تتمثل بالمكون الاجتماعي للسكان، والخطط السياسية والاقتصادية وحركات الأحزاب والجماعات الداخلية والمكون العشائري وطبيعة الإصلاح السياسي و الاقتصادي الذي تسعى إليه ألدوله

3- البيئة الخارجية(اسمياً) : وهي العناصر البشرية وغير البشرية التي تقع خارج نطاق سياسة الدولة، تختلف أهمية البيئة الخارجية ودورها في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية باختلاف الدولة، لان درجة التأثير يحددها حجم وقدرة الدولة بموقعها الجغرافي.(EASTON,1967:21)

4- البيئة الخارجية (إجرائيا): وهي علاقة الأردن مع الدول العربية والدول الإقليمية ودول العالم بشكل عام،إذ إن البيئة الخارجية لها تأثير هام على الوضع الداخلي الأردني والسياسة الداخلية كذلك وعملية صنع القرار السياسي والاقتصادي الأردني والدور المؤسسي لدى الأردن والأطر الاجتماعية والمؤسساتية الخاصة بالأردن (Korany,Desscouki,1984:116)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثاً-السياسة الداخلية:

1- السياسة الداخلية(اسمياً): الإدارة السياسية لشؤون الدولة الداخلية من حيث التعامل مع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والصحية لمواطني الدولة واتخاذ القرار السياسي المناسب حول القضايا الداخلية (حداد، 2004: 69-71)

2- السياسة الداخلية (إجرائيا): الشؤون الداخلية للأردن من ناحية رصد اتجاهات التطور السكاني وتحسين مستوى الرفاهة الاجتماعي والأداء الصحي والاعتناء بالأطفال والنساء ونشر المراكز الصحية ونشر الثقافة الطبية السكانية وخدمات تنظيم الأسرة والاقتصاد والحياة الاجتماعية للمواطن

تاسعاً- منهجية الدراسة:

سيقوم الباحث باستخدام تكامل منهجي من خلال توظيف منهجي لمنهج تحليل النظم (ل ديفيد ايستون) David Easton والمنهج التاريخي ومنهج صنع القرار وكذلك المنهج الوصفي التحليلي ، لذلك ستكون المناهج المستخدمة على النحو التالي :

1- منهج تحليل النظم : يركز هذا المنهج في هذه الدراسة حول مفهوم مركز هو النظام باعتباره وحدة التحليل الرئيسية، ويقصد في النظام في هذه الدراسة ومجموعة العناصر التي ترتبط فيما بينها وظيفيا بشكل منتظم بما يتضمنه ذلك من تفاعل واعتماد متبادل، وبتالي فان النظام السياسي يغدو حالة من التواصل بين الأجزاء الداخلية والخارجية، وفيما يتعلق بدراسة (التحديات الداخلية والخارجية وأثرها على السياسة الداخلية(2011-2016))، فإنها تأتي دائما على مدرك السلوك النظمي ، حيث إن السياسة الداخلية للأردن تتأثر بالتحديات الداخلية والخارجية التي تمثل حافز خارجي أو مدخلات(input)، وتقوم الأجهزة المعنية بدراسة هذه العوامل وجميع المعلومات عنها وتحليلها وتصنيفها وكل هذه العملية تسمى وفق منهج التحليل النظمي ب(process) وبعد إن تتم هذه العملية ترسم سياسات وتضع برامج وخطط لمعالجة تلك التحديات والتهديدات الخارجية، وهذه العملية تسمى(out put)المخرجات . (Easton,1987:30)

2- منهج صنع القرار: سيعتمد الباحث في معالجة لإشكالية هذه الدراسة إلى استخدام مقولات منهج صنع القرار لاصحابة ، ريتشارد سنايدر(Richard Snayder) ، وغراهام اليسون (Graham T.Allison) أخذا بعين الاعتبار إن الدعاية الانتخابية تمثل رؤية سياسية واقتصادية لدى الدولة، حيث إن تلك الرؤية لها علاقتها بالتحديات الداخلية والخارجية التي تؤثر على السياسة الداخلية، وذلك من خلال مطالبة صانع القرار(الأردني) بالعمل على إيجاد الحلول والخطط والسياسات الداخلية لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية ،ولهذا لابد من تعريف منهج صنع القرار .

- يعرف سنايدر صناعة القرار بان :مجموعة الأنظمة من قواعد إجرائية وضوابط وقيود داخل الهيكل التنظيمي المختص باتخاذ القرار السياسي والذي يتفاعل داخلة الأفكار والتشاور وتبادل الآراء (توفيق،2004: 95)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويلاحظ على وحدات اتخاذ القرار الأردنية أنها تختلف فيما بينها فعدت نواحي، ويرجع ذلك لطبيعة النظام السياسي الأردني من حجم الأجهزة الفرعية في عملية صنع القرار السياسي والاقتصادي والقرارات الأخرى التي تختص بالسياسة الداخلية الأردنية

3- المنهج التاريخي: يتكون المنهج التاريخي من الوقائع والإحداث والحقائق السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي مر بها الأردن في الفترة من 2011-2016 ولدراسة الوقائع والإحداث خلال فترة الدراسة التي ابتدأت عام 2011 وانتهت في عام 2016 دور هام في تقييم اثر التحديات الداخلية والخارجية على السياسة الداخلية الأردنية،حيث إن الأردن مر بظروف سياسية واقتصادية صعبة جدا خلال فترة الدراسة تمثلت بإحداث الربيع العربي التي بدأت من تونس في كانون الأول – ديسمبر 2010 وامتد إلى كانون الثاني/يناير بداية 2011 وليبيا والبحرين وسوريا واليمن وحصلت احتجاجات شعبية في منطقة الدراسة (الأردن) نتيجة للظروف السياسية والاقتصادية الصعبة التي مر بها الأردن.

- ويعرف منهج البحث التاريخي بأنه: الطريقة التاريخية التي تعمل على تحليل وتفسير الحوادث التاريخية ،كأساس لفهم المشاكل المعاصرة والتنبؤ بما سيكون في المستقبل (اوريس، 1998: 124-125).

- ويعرف أيضا بأنة:أداة البحث في المشكلات أو الظواهر الإعلامية في بعدها التاريخي أو هو سياق الواقع والإحداث أو وصف الماضي، ووصف الظاهرة السياسية والاقتصادية والإعلامية وتسجيلها كما حدث في الماضي مثل تسجيل المؤسسة والوسائل الإعلامية والبارزين فيها.(عبد الحميد، 2000، 26-62)

4- المنهج الوصفي التحليلي:يرتبط عنوان الدراسة التحديات الداخلية والخارجية وأثرها على السياسة الداخلية الأردنية (2011-2016) بفترة زمنية محددة من 2010-2016 ، حيث إن استخدام هذا المنهج جاء من اجل وصف ظاهرة معينة حدثت في هذه الفترة من الدراسة تتمثل بالتحديات الداخلية والخارجية وأثرها على السياسة الداخلية الأردنية ، حيث سيقوم هذا المنهج بالوصول إلى أسباب هذه الظاهرة والعوامل التي تتحكم فيها واستخلاص النتائج لتعميمها

والمنهج الوصفي التحليلي هو المنهج الذي يعتمد على دراسة الظاهرة أو المشكلة كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وصفا دقيقا ويعبر عنها كيفيا بوصفها وبيان خصائصها ، وكميا بإعطائها وصفا رقميا من خلال أرقام وبيانات ومعلومات توضح وضع هذه الظاهرة وحجمها ودرجة ارتباطها بالظواهر الأخرى لإثبات الحقائق العلمية ، والمنهج الوصفي هو مكمل المنهج الاستراد التاريخي الذي يصف الظاهرة في تطورها الماضي حتى يصل بها إلى الوقت الحاضر.(عليان،2008: 206-215)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عاشراً- الدرسات السابقة:

- دراسة الراشدان،عبدالفتاح(2006) : ((التحديات الخارجية التي تواجه الأردن))

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة التحديات الخارجية التي تواجه الأردن، حيث إن الرشدان ذكر إن للبيئة الخارجية تأثير كبير على السياسة الداخلية لأي دولة، ولأردن بحكم موقعة يتأثر كثيرا بالإحداث السياسية المحيطة به، والتي تؤثر بشكل رئيسي على عملية صنع القرار السياسي، إذ إن الأردن النموذج للدولة الإقليمية الصغيرة المحاطة ببيئة تتسم بقدر كبير من عدم الاستقرار.

وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، ومنهج صنع القرار، ومن نتائج هذه الدراسة إن الأردن أصبح يواجه حملة من التحديات الخارجية، وان الأردن من أكثر الدول تأثرا بالتحديات المحيطة، وقد وعى الرشدان إلى مزيدا من الدرسات حول هذا الموضوع المهم.

- دراسة الزبن، رعد فواز(2011):" تحديات الأمن الوطني الأردني".

هدفت هذه الدراسة إلى تناول مفاهيم الأمن الوطني، إذ إن الدولة الأردنية سعت إلى تامين الأمن والاستقرار الداخلي من اجل الاستقرار والبقاء والنهوض بالدولة ومواكبة تطورات العصر، وأشارت الدراسة إلى الدور الفاعل الذي يميز الأمن الوطني الأردني، وقدرة الأردن على التنمية والتحديث ومواجهة التحديات، وتناولت الدراسة التحديات التي يواجهها الأردن مثل التحديات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية والعسكرية والغذائية والصحية والتعليمية والفكرية.

واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي ومنهج صنع القرار لتحقيق أهداف الدراسة، ومن نتائج الدراسة التأكيد على أهمية الأمن الوطني الأردني، وأهمية البعد القومي في حماية الأردن وتعميق روح الانتماء والولاء وتعزيز الثقة بمؤسسات الدولة، وأقد أوصى الباحث بإجراء المزيد من الدراسات حول هذا الموضوع.

- دراسة نجادات، عبدالسلام(2012)، "المديونية الخارجية الأردنية وأثرها على الأمن الوطني الأردني خلال الفترة(1990-2010)"

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على المديونية الخارجية الأردنية بإشكالها المختلفة من حيث الرصيد القادم غير المسدد خلال الفترة (1990-2010)، ودراسة الاستراتيجيات التي اتبعتها الحكومات الأردنية المتعاقبة في إدارة المديونية الأردنية، وبحث اثأر المديونية الخارجية الأردنية على الأمن الوطني الأردني.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد استخدم الباحث في دراسته المنهج الوصفي التحليلي في دراسة وتحليل البيانات والمعلومات والتقارير المتوفرة حول المديونية الخارجية الأردنية واثر المديونية على الأمن الوطني الأردني.

ومن النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة إن أزمة المديونية ظهرت عام (1989) مع ظهور الأزمة الاقتصادية، والإفراط في الاعتماد على القروض الخارجية في تمويل المشاريع، وتعزيز القدرة الدفاعية والأمنية، ثم اصطدمت الحكومة عام (2008) بالأزمة الاقتصادية العالمية وتبعاتها حيث اتخذت عدة إجراءات للتخفيف من تبعات تلك الأزمة، وان الأردن ألان في عام(2010) يعاني من عجز واضح في ميزان المدفوعات وظهور مشاكل اقتصادية واجتماعية على رأسها الفقر والبطالة.

وقد أوصى الباحث باستخدام إدارة مستقلة في إدارة المدين العام وتفعيل التشريعات التي تحكم الدين، والبحث عن أسواق جديدة، والبحث عن بدائل أخرى غير الاقتراض لتمويل المشاريع كالمشاركة في الاستثمار.

- دراسة الحمد، جواد(2014):" الأردن في إقليم عاصف بالتحديات والسياسات الخلاقة".

هدفت هذا الدراسة إلى دراسة العواصف الخارجية المحيطة بالأردن والمهددة لآمنة واستقراره، وخطط الأردن في مواجه تلك التحديات والعواصف التي تحيط بالأردن، ذلك إن الأردن يشكل قيمة جيوسياسية للمنطقة، حيث إن الأردن يشكل دوما عاملا مهما في رسم سياسات المنطقة من قبل دول الإقليم و المجتمع الدولي، حيث إن معظم تلك القوى عمدت في معظم الأوقات إلى الزج بالأردن في اسواء التحديات وخاصة في الحرب الأمريكية على الإرهاب، وذكر الباحث مجموعة من التحديات التي تواجه الأردن سواء كانت اقتصادية أو سياسية.
وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي للوصول إلى النتائج المطلوبة، وتوصل الباحث إلى مجموعة من النتائج من ضمنها إن الأردن يحاول الاستفادة من التجارب السابقة في حل مشكلاته التي يعانيها، وان الأردن لدية القدرة على مواجهة العواصف السياسية والاقتصادية وأقد أوصى الباحث باتخاذ سياسة التوازن بين الأمن السياسي للنظام والحكم، وبين الأمن الاجتماعي للمجتمع والتقاليد والهوية والاستقرار وضرورة التعامل مع الضغوط والإغراءات من الأصدقاء كما الأعداء على قاعدة الاقتصاص دون الاستجابة لما يخالف القواعد والسياسات المرسومة.

- دراسة،فرانسيس،الكساندرا(2015):" أزمة اللاجئين في الأردن" .
تهدف هذه الدراسة إلى دراسة اثأر أزمة اللاجئين السوريين على الأردن، إذ إن هذه الأزمة تعتبر من ضمن التحديات الخارجية التي تحيط بالأردن وتؤثر تأثيرا مباشرا على السياسة الداخلية الأردنية، حيث إن هذه الأزمة أدت إلى تفاقم التحديات السياسية والاقتصادية ومعها تحديات الموارد المزمنة في الأردن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد ذكر الباحث جملة من التحديات التي تواجه الأردن ومن ضمنها أزمة اللاجئين السوريين والتحديات الاقتصادية والسياسية التي اثرت على موارد البلد الداخلية، وقد استخدم الباحثة المنهج الوصفي التحليلي في دراستها للوصول إلى النتائج المرجوة.

ومن نتائج الدراسة إن الرأي العام الأردني يبالغ باستمراره بالحديث عن الآثار السلبية لتدفق اللاجئين السوريين، وان الأردن قد فقد دعم الجهات المانحة الدولية.
وقد أوصت الدراسة بإعطاء الأولوية لإدماج المساعدات التنموية والإنسانية، وضرورة الحفاظ على نطاق الحماية لخاص باللاجئين السوريين.

- دراسة داي، رمزي(2016):"التحديات الاقتصادية وتحديات الحكم في الأردن".

تتناول هذه الدراسة دور الأردن وموقعة بين سورية والعراق ودول الخليج العربي، والذي يشكل دورا داعما لاستقرار المنطقة وشريكا في الحرب ضد داعش والجماعات المتطرفة، أو إن الأردن يعد مركز الأمن والاستقرار في المنطقة، وهو أمر بالغ الأهمية بالنسبة للولايات المتحدة.

يواجه الاردن جملة من التحديات التي تؤثر على بنيته التحتية وتؤثر على الأمن والاستقرار في المنطقة، حيث بينت الدراسة إن (68%) من الأردنيين يعتبرون إن الاقتصاد سيء أو سيء جدا مقارنة بنسبة(49%) في العام (2015)، وما يضاعف هذه المشاكل الاقتصادية هو فقدان الثقة المتزايدة في الحكومة وفي المؤسسات التشريعية،ومن نتائج الدراسة إن الحكومة الأردنية فشلت في تجنب العثرات التي تسهم حاليا في الضغوط السلبية، وان العديد من أصحاب الاستثمارات الذين يستثمرون في الأردن قد نقلو استثماراتهم إلى الخارج، وقد أوصت الدراسة بضرورة وجود سياسات جادة من قبل الحومة تساهم في حل المشاكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

ما يميز هذه الدراسة:

تتميز هذه الدراسة بكونها من الدراسات الحديثة التي تتناولها من حيث إن المتغيرات الداخلية والخارجية المؤثرة في السياسة الداخلية للأردن مما يزيد من أهمية الدراسة وتحليل العوامل والمتغيرات المؤثرة على السياسة الداخلية للأردن، في حيث إن معظم الدراسات السابقة قد ركزت على بعد اقتصادي أو سياسي أو اجتماعي على عكس هذه الدراسة التي ستركز أيضا على السياسة الداخلية للأردن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول
العوامل الداخلية والخارجية والسياسة الداخلية الاردنية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول

العوامل الداخلية والخارجية والسياسة الداخلية الأردنية

في أي دولة من الدول تتوفر بيئتان،داخلية وخارجية،ولكل من هاتين البيئتين متغيراتها التي على الدولة أن تتفاعل معها لتضمن أكبر قدر من الاستقرار والتطور،وتكمن المشكلة المركزية لأكثر الدول،لاسيما الصغيرة منها،في كيفية التوفيق بين مطالب البيئة الداخلية ومطالب البيئة الخارجية،علماً بأن مطالب هاتين البيئتين كثيراً ما تكون متناقضة وغير مستقرة،ومن هنا تجد الدولة المعاصرة نفسها أمام سيل هائل من عوامل التغيير الداخلية والخارجية التي تدفع بها عن آليات تكيف تمتص بها آثار هذا الدفق من عوامل التغيير المختلفة،ولعل المشكلة الكبيرة هي في كيفية التكيف وسياساته،وقد يؤدي الفشل في التكيف إلى تعرض الدولة إلى مخاطر من مصادر مختلفة بعضها داخلي وبعضها خارجي،مع الأخذ في الاعتبار أن التداخل المتبادل بين العوامل الداخلية والخارجية أمر مسلم به . (محافظة واخروان،2006: 213)

يسعى هذا الفصل إلى طرح العديد من التحديات الداخلية والخارجية وأثرها على السياسة الداخلية الأردنية،والتي أثرت بشكل واضح على أداء الحكومة الأردنية في الفترة من (2010- 2016)،حيث أن الأردن واجه جملة من التحديات الداخلية والخارجية التي حاولت التأثير على استقراره الداخلي ومؤسساته المختلفة،وتنقسم تلك التحديات التي تعرض لها الأردن خلال الفترة المذكورة إلى تحديات داخلية تتمثل في التحديات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية،حيث تعد قضايا الإصلاح السياسي،واستكمال مسيرة التحول الديمقراطي،ومواجهة العنف والغلو التطرف،وتأثير ذلك على السياسة الداخلية للدولة الأردنية،إضافة إلى قضايا التنمية السياسية والاقتصادية،والفقر والبطالة التي أثرت على المجتمع الأردني بسبب نمو القوى العاملة والتي أكدت إن ذلك محصلة لضعف الأداء الاقتصادي من ناحية،وسوء توجهات التنمية وضعف مناهج المؤسسات التعليمية والتدريبية من ناحية أخرى،الأمر الذي استوجب إصلاحات اقتصادية عميقة اتبعت منهاج السوق.

ومن ضمن التحديات الخارجية التي يواجهها الأردن والتي أثرات بشكل واضح على سياسته الداخلية خلال فترة الدراسة (2011- 2016)،قضية الإرهاب والتطرف المتمثل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بوجود جماعات إرهابية (داعش) في سوريا والعراق،والتي تحاول تصدير إرهابها إلى الأردن،إضافة إلى عدم تقدم عملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين ،ومحاولة إقرار صيغة شرق أوسطية تدخل اسرئيل طرفاً إقليما مباشراً فيها بحيث يقبل العالم العربي التطبيع لإقامة علاقات سلمية معها.

ومن ضمن التحديات التي واجهت الأردن وتواجهه،الأمن القومي العربي،والذي يتعلق بتأثير الولايات المتحدة وإسرائيل عليها،وأن إسرائيل ترفض اعترافها بأسلحة دمار شامل،إضافة إلى التحديات الاقتصادية والاجتماعية والديون الخارجية،التي كانت وما زالت تواجه الأردن من عام و1989 وتنذر بخطورة الوضع العام ،وتأثير ذلك على السياسة الداخلية الأردنية، والتي أدت في بعض الأحيان إلى احتجاجات داخلية،كالتي حدثت في بداية ثورات الربيع العربي عام 2012،بسبب الحالة الاقتصادية التي يعاني منها الأردن وعدم معالجة قضايا مهمة كقضايا الفساد والبطالة والفقر واستنزاف الأموال وعدم الشروع في الإصلاحات المؤسسية السياسية والاقتصادية الجادة.

يناقش هذا الفصل المبحثين الآتيين:

المبحث الأول:طبيعة التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه الأردن.

المبحث الثاني:طبيعة السياسة الداخلية الأردنية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول

طبيعة التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه الأردن

يعيش الأردن في ظل عالم يتحرك من خلال منظومة اختلفت مقوماتها وإبعادها وأثارها عما كان يتم في القرن الماضي.فلم تعد المناهج السياسية والاقتصادية وكذلك الاجتماعية والإدارية،بل والثقافية،تتبع فلسفة وأيديولوجية تنبع من أحضان الرسالات السماوية التي تقوم على الحق والعدالة،بل أصبحت القوة بإبعادها العسكرية والاقتصادية والثقافية والإعلامية، طابعاً مميزاً للعصر الجديد،وأصبحت عسكرة ما يسمى بالعولمة أو النظام العالمي الجديد،وفرض الواقع،هو الأساس من خلال سلطان القطب الواحد ومن معه،وأصبح التحكم في مقدرات الشعوب في يد القوى العظمى،الأمر الذي فرض تحديات على العالم العربي ومنة الأردن. (حجازي، 2005: 37)

والأردن شانه أي دولة يتأثر بالبيئة الداخلية والخارجية،التي فرضت علية تحديات اقتصادية وعسكرية وسياسية وجغرافية أثرت تلك التحديات على سياسته الداخلية والخارجية،فالعناصر التي تتضمنها البيئة الداخلية هي التي تشكل في الأساس الذي ينطلق منة صناع القرار الأردني لرسم سياسته الخارجية وكذلك الداخلية. (النجداوي،2014: 12)

يتناول الباحث في هذا المبحث المطلبين الآتيين:

المطلب الأول:التحديات الداخلية: مؤشراتها وأنواعها.

المطلب الثاني:التحديات الخارجية: مصادرها وأشكالها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول

التحديات الداخلية مؤشراتها وأنواعها

تبرز أهمية دراسة مفهوم التحديات بشكل عام التي تؤثر على السياسة الداخلية لأي بلد من البلدان من خلال تحليلها في مرحلة تشهد تحولات سياسية مهمة على المستوى العربي والإقليمي والدولي،ولا يكون المفهوم مصطلح التحديات واضحاً إلا إذا رافقه فهم دقيق للبيئة الداخلية والخارجية للأردن،باعتبار إن البيئتين الداخلية والخارجية لهما تأثيرهما على السياسة الداخلية لأي بلد من البلدان وخاصة الأردن باعتبارها موضوع الدراسة لأن تلك التحديات لها علاقة بالثوابت الوطنية للأردن،حيث أنها تؤثر في سلوك الدولة السياسي والاقتصادي وفي تحديد نمط ثابت لها. (النقشبندي،2001: 111)

عند تحليل مفهوم التحديات لابد من الأخذ بعين الاعتبار مفهوم البيئة الداخلية لصناعة القرار السياسي الأردني،لكون تلك التحديات تنبع من إمكانات الدولة وقدراتها الذاتية التي تشكل مقومات قوتها الوطني.

يتناول الباحث في هذا المطلب المحورين الآتيين:

أولاً:مفهوم التحديات الداخلية وأثرها على صناعة القرار السياسي.

ثانياً:مؤشرات وأنواع التحديات الداخلية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولا:مفهوم التحديات وأثرها على صناعة القرار السياسي.

هناك عدة مفاهيم للتحديات على النحو التالي:

- التحديات:هي"متغيرات أو تطورات أو مشكلات أو صعوبات أو عوائق نابعة من البيئة المحلية أو إقليمية أو الدولية". (عبدالتواب،2010: 7)

ودراسة التحديات في هذه الدراسة لمتغيرات دراسة السياسة الداخلية الأردنية والتي تؤثر عليها جملة من التحديات كونها نابعة من معطيات البيئة الداخلية والخارجية ونمط سلوكها وتوجهها.

- والتحديات ايضاً:هي"المشاكل أو الصعوبات أو المخاطر التي تواجه الدولة وتحد أو تعوق من تقدمها،وتشكل حجر عثرة إمام تحقيق أمنها واستقرارها ومصالحها الحيوية الذاتية والمشتركة ويصعب تجنبها أو تجاهلها". (السويدي،1999: 37)
- والتحديات هي ايضاً تأثير بعض المعوقات أو الصعوبات،والمعوق وهو التحدي والصرف والتثبيط،وهو الأمر الشاغل،وعوائق الدهر هي الشواغل من أحداثة،والتعوق هو التثبط،والتعولق هو التثبيط.

وتبرز أهمية المعوقات من خلال كفاية الموجبات(الواجبات) لأنها تعترض طريقها، ومن خلال إزالة المعوقات يوفر على الإفراد الوقت والجهد والمال.(الزنداني،2013: 1- 2)

- والتحديات هي كذلك تلك الأوضاع التي يتمثل وجودها أو انعدامها تهديداً أو إضعافا أو تشويهاً كلياً أو جزئياً دائما أو مؤقتاً لوجود وضع أخر،يداوله الثبات والقوى و الاستمرار. (داوود،2010: 5-6)

وهي تعني كذلك التطورات أو المتغيرات أو المشكلات أو الصعوبات أو العوائق النابعة من البيئة أو الإقليمية أو الدولية،ويلزم إن تواجهها الدولة حتى لا يؤثر ذلك في تنفيذ الاستراتيجيات والسياسات والبرامج التخصصية. (السميري، 1431ه:300)

ومما سبق يمكن إن نعرف التحديات على أنها تلك الصعوبات أو المعوقات أو التطورات أو المتغيرات أو المشاكل أو التهديدات النابعة من البيئة المحلية أو الإقليمية أو الدولية ويلزم أن تواجهها الدولة لأنها تعمل على عدم تحقيق الأهداف وتؤثر سلبياً على الأمن والاستقرار والتنمية في أي بلد.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وترتبط التحديات التي تواجه أي دولة بمصادر البيئة الداخلية والخارجية لتلك الدولة،وهذا يستوجب تعريف البيئة الداخلية والخارجية.

- وتعرف البيئة الداخلية:ايضاً بأنها العناصر البشرية التي تقع داخل محيط المجتمع وخارج إطار النظام السياسي،وهي والحالة هذه تمتد لتشمل عوامل التاريخ والجغرافيا والسكان والاقتصاد والجيش،فتتداخل في عملية تفاعل دينامية ومستمرة لصنع القرار في السياسة الداخلية والخارجية،وكذالك تشمل البيئة الداخلية جماعات المصالح والأحزاب ودور الرأي العام،لأنها تشكل ممارسات وضغوط غير مباشرة على أجهزة صناعة القرار الداخلي للدولة. (الهزايمة،1999: 15)

وتمثل البيئة الداخلية مجموعة المكونات الداخلية للدولة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والسكانية،التي تشكل إما عناصر قوة أو ضعف للدولة بما يهدد أمنها الداخلي،ولمقتضيات هذه الدراسة فإن البيئة الداخلية تعني جملة العناصر التي تؤثر بالوسط الاجتماعي الذي تتكون منه الدولة،والتي تتمثل بالمكون الفكري والحضاري والثقافي والحركات السياسية ومؤسسات المجتمع المدني والرأي العام وجماعات الضغط والمصالح. (محمد، 2012: 6)

إما البيئة الخارجية التي تؤثر على السياسة الداخلية لأي بلد فهي تشمل العناصر البشرية وغير البشرية التي تقع خارج نطاق سيادة الدولة،وتختلف أهمية البيئة الخارجية ودورها في عملية صنع القرار،لأن درجة التأثير يحددها حجم وقدرات وقوة الدولة وموقعها الجغرافي. (غالي،1970: 15)

والبيئة الخارجية تتمثل في إبعاد ثلاث: (محافظة وآخرون،2006: 216)

أ- البيئة المحاذية: وهي مجموعة الدول التي لها حدود تماس جغرافي مع الدول، وفي حالة الأردن فإن هذه المجموعة تتمثل بفلسطين وسوريا وإسرائيل، ويمكن إضافة مصر بحكم التجاور الملحوظ بين البلدين.

ب- البيئة الإقليمية: وهي المنطقة الجغرافية، وقد قصدنا بها المنطقة العربية والدول المجاورة لها، وتحديداً إيران وتركيا والتي تنتمي لها الدولة وتشكلت شخصيتها نتيجة تفاعلها التاريخي معها.وتشمل هذه المناطق في حالة الأردن،الوطن العربي. وقد أشار الدستور الأردني في المادة الأولى منه إلى أن الشعب الأردني جزء من

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأمة العربية،والوحدة العربية هي الخيار الوحيد الذي يحقق الأمن الوطني والأمن القومي للشعب الأردني،كما يشير إلى إن الحضارة العربية الإسلامية هي قوام هوية الشعب الأردني الوطنية والقومية.

ج- البيئة الدولية: وهي مجموعة القوى الدولية المؤثرة في النظام السياسي الدولي،وما يهيمن فيها هو الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين،ومجموعة دول الاتحاد الاروبي،وتتمثل البيئة الخارجية بالبيئة الإقليمية لإسرائيل وسوريا والعراق والسعودية،وما يمكن أن تشكله من تهديد للأردن.

وقد تواجه أي دولة كثيراً من التحديات الداخلية والخارجية،التي كانت لها – ضمن ما كان – تأثير واضح على الاستقرار الداخلي وعلى مؤسساتها المختلفة.

وتنقسم التحديات الى ما يلي:

1- التحديات الجغرافيا: للعوامل الجغرافيا دور في توجيه السياسة الداخلية والخارجية لأي بلد،حيث أن الموقع الجغرافي تأتي في مقدمة خصائص البيئة الجغرافية المؤثر في صنع القرار السياسي،وتتفاوت درجة التأثير تبعاً للقيمة الفعلية للموقع الجغرافي والتي بدورها تتغير قيمتها نتيجة تغير العوامل والظروف،فمثلاً يعد شق قناة السويس المصرية التي اكتسبت موقع في العالم وقيمة اكبر مما كانت علية، بينما فقدت مواقع أخرى من قيمتها الكثير. (الهزايمة،1999: 48)

فالعامل الجغرافي يعد عاملاً في صناعة القرار سواء كان قراراً سياسياً داخلياً أم خارجياً،ولا شك أن له أبعاداً هامة كعامل طبيعي إلى كونه عنصراً ثابتاً حيث يعد إطارا تستمد منة السياسة الخارجية للدولة قدراً من دوافعها،حيث يساهم العامل الجغرافي في تحديد علاقة أولوية الدولة بالدول الخارجية،فعلى سبيل المثال المملكة العربية السعودية تحتل ما يوازي 80% من جملة مساحة شبة الجزيرة العربية وتحيط بعدة بلدان عربية (مصر) وغير عربية(إيران)،ونظراً لكون السعودية تلاصق حدود بعض البلدان العربية كالأردن كدولة من دول المواجهة ،فان ذلك يدفع المملكة إلى المشاركة الايجابية في الصراع العربي الإسرائيلي،والأمر الذي ينعكس على الوضع الداخلي، والسياسة الداخلية للسعودية والأردن،حيث تصبح السياسات الداخلية تنبع من الجبهة الداخلية في دعم التضامن العربي. (الزهراني،1992: 22-36)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتعد الجغرافيا في مقدمة العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية والداخلية للدولة،وهي من أكثر مقومات سياسة الدولة ثباتاً وأن أهمية هذا العامل واضحة بالنسبة لبعض الدول كبريطانيا،حيث نرى إن الحاجز المائي الذي يعد فاصلاً بينها وبين القارة الأوروبية له الأثر الرئيسي في سياساتها الخارجية على مر التاريخ، وعن طريق هذا الحاجز استطاعت بريطانيا وقف حملات نابليون لها في القرن التاسع عشر،وهتلر في منتصف القرن العشرين وليوليوس قيصر و ميلين الثاني. (مكريدس،1966: 32-35) فإذا ما تم اختراق العامل الجغرافي فإن ذلك سيشكل عاملاً سلبي على القرار السياسي للسياسة الخارجية والداخلية البريطانية،وسيجلب لها التحديات.

ومما سبق، يتبين لنا إن الجغرافيا تلعب دوراً مهماً في حركة السياسة الخارجية وكذلك الداخلية وتوجهاتها،ولكن بشكل نسبي،لأن المعطيات الجغرافيا،ومدى قوة تأثيرها على إدراك صانع القرار تتفاوت فيما بينها،مما يخلق حالة من القوة أو الضعف لدى صانع السياسة في الدولة.

2- التحديات الاقتصادية: وإن تباين السياسات الاقتصادية في الدول العربية صاحبه اختلاف في البناء المؤسسي الاقتصادي لهذه الدول،وهو ما أدى إلى تدهور الحالة الاجتماعية،حيث تزايدت ظاهرة الفقر،نتيجة للسياسات المالية المؤثرة على مستوى الدخل ،وهو ما أسهم بشكل مباشر في إعادة تقسيم المجتمع إلى طبقتين:أغنياء وفقراء. ومع تلاشي الطبقة الوسطى التي تعتبر عماد المجتمع في مسار التطور الاقتصادي والاجتماعي،ويتلازم مع ظاهرة الفقر ظاهرة البطالة والتي تعد تحدياً إمام السياسة الداخلية لكل بلد عربي. (مصطفى.2012: 3-4)

ومن ضمن التحديات الداخلية التي قد تواجهها الدولة وتوثر تأثيراً مباشراً على سياستها الداخلية قضية الأمن الغذائي،وقضية الأمن المائي،حيث أن قضية الأمن المائي أصبحت ألان ورقة مهمة أيضا في الصراع السياسي والاقتصادي في المنطقة العربية،وا كما أعتبرت فتيل الأزمة في النزاعات الإقليمية وكذالك الفقر وسوء توزيع الدخل القومي؛ حيث إن هناك أكثر من 70 مليون عربي يقعون خط الفقر بسبب الأوضاع الاقتصادية وسوء توزيع الدخل والبطالة. (البحيري،2016: 2)

3- التحديات الاجتماعية: يشكل العنصر البشري أهمية قصوى في قوى الدولة الشاملة باعتبارها الكتلة الحيوية والاهم إلى جانب القوى الاقتصادية والدبلوماسية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والعسكرية والإعلامية. وتأتي أهمية دراسة التحديات الاجتماعية للدول العربية لعدة أسباب من أهمها إن جميع شعوب العالم ومنها الدول العربية معرضة للتحديات،وكما أنها تنبع من مصادر متعددة تهدد بإلحاق أفدح الإضرار بالسياسة الداخلية للدولة،ذلك لأنها ترتبط بالإنسان مما يجعلها في موقع الصدارة. (نبيل، 1977: 12)

والتحديات الاجتماعية هي تطورات أو متغيرات أو مشكلات أو صعوبات أو عوائق ذات بعد اجتماعي نابعة من البيئة المحلية أو الإقليمية أو الدولية،تشكل تهديداً أو خطر على مستقبل السياسة الداخلية والخارجية ومستقبل التنمية المستدامة بالدولة. (مدكور، 1975: 452-453)

ومن ضمن قضايا التحديات الاجتماعية التي تواجهها بعض الدول العربية:

أ- البطالة: وهي مشكلة اجتماعية اقتصادية نفسية سياسية أمنية وبشكل خاص عندما ترتبط بالشباب لأنهم جيل العمل والإنتاج كما إن أثارها النفسية السيئة عليهم تؤدي إلى العديد من المشاكل ومنها التأثير المباشر على السياسة الداخلية للدولة وقراراتها. (رمزي، 1998: 32)

ب- الإرهاب: وهو العنف المنظم ومتصل بقصد إيجاد حالة من التهديد العام الموجة إلى الدولة أو جماعة سياسية والذي ترتكبه جماعة منظمة بقصد تحقيق أهداف سياسية.

وهناك أسباب اجتماعية وتربوية للإرهاب: (الجوهري،شكري،1989: 70-75)

1- خلل في مؤسسات التنشئة الاجتماعية يؤدي إلى سلوك سلبي لدى الفرد يبدأ بانحرافه كحدث وصولاً إلى تبني الإنحرافات الفكرية التي تؤدي إلى الإخلال بأمن المجتمع واستقرار.
2- تفشي ظاهرة المخدرات.
3- مشكلات التعصب الاجتماعي وصراع القيم والإيديولوجيات.
4- غياب العدالة الاجتماعية.
5- التفكك الأسري وانحلال الفرد.
6- الجهل والمرض.
7- الفقر والبطالة التي تشكل ضغط على الشباب.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

8- الفراغ بانواعة(الروحي،الفكري،الزمني)في حياة الشباب.
9- رفاق السوء والأصحاب الذين لهم دور مهم في النزوع نحو العنف والإرهاب والتطرف

وحتى لا تؤثر العوامل الاجتماعية على السياسة الداخلية وتصبح تحديات قد يصعب مواجهتها،لا بد لكل دولة من تعمل على إعداد برامج للحد من تلك التحديات، ومن تلك الإجراءات:(برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2011: 1-4)

1- التحول إلى الفعل وليس رد الفعل بمعنى إننا ما زلنا نعالج المشاكل الناتجة عن الفقر، ولكن لم نحاول العمل على الوقاية منه عن طريق إحداث تغييرات مقصودة في رأس المال البشري لتوسيع خيارته وتمكينه منها.
2- إيجاد آليات للحوار بين البلدان العربية وحكوماتها ومنظمات المجتمع المدني.
3- إيجاد آليات فعالة للمتابعة والتقويم على مستوى الدولة.
4- الحاجة إلى عقد اجتماعي جديد لبلورة المصالح والأهداف المشتركة في الحاضر والمستقبل يحدد الحقوق والواجبات والالتزامات.
5- الحرص على بناء وتنمية رأي عام موحد واعي يشارك في التنمية.
6- تحديد مسؤولية الدولة تجاه إفرادها وخاصة الفئات الأكثر احتياجاً.

وعكس تلك النقاط،فإن ذلك سيؤدي إلى نتائج سلبية على السياسة الداخلية لكل دولة تسعى إلى المثالية.

4- التحديات الأمنية: الأمن حاجة إنسانية أساسية من حاجات البشر،تحتل المرتبة الثانية من حاجاته وتأتي مباشرة في أهميتها إشباع الفرد لحاجاته الفسيولوجية والطعام والشراب ولذا يؤثر الإحساس بفقده أو بنقصه على كيان المجتمع. (كامل،1995: 97-98)

ومفهوم الأمن ومضمونة يتفاوت من مجتمع لأخر، بل يتفاوت في المجتمع الواحد من فترة لأخرى، ومرد هذا التفاوت والاختلاف إلى الإيديولوجية السائدة في المجتمع، والى الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية التي يقوم على تحقيقها. (حجازي، 1994: 34)

والأمن له دور في صنع القرار للسياسة الداخلية للدولة،باعتبار أن الأمن هو إحساس الإفراد والجماعات التي يتشكل منها المجتمع بالطمأنينة، والشعور بالأمن والاستقرار،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهو ما يحفزهم على العمل والإنتاج،لذلك فإن هدف الدولة عن طريق المؤسسات الأمنية هو إقرار السكينة والنظام ووقاية المجتمع من عوامل الإنحراف التي تهدد كيانه. (عبدالفتاح،1992: 3)

ومن التحديات التي تواجهها الدولة التهديدات والتحديات الأمنية،ومن أبرز القضايا المطروحة على الساحة العربية والتي تؤثر على السياسة الداخلية والقرارات الداخلية لكل دولة عربية هي قضايا الإرهاب والتطرف،كما إن الحكومات العربية اتخذت موقفاً ايجابياً من الحملة الدولية على الإرهاب وشاركت بشكل أو بأخر مع الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب على الإرهاب،وسعت في الوقت نفسه إلى إطلاق العديد من التصريحات التي تميز بين الإرهاب والمقاومة المشروعة للإحتلال. (كوزيس،بوزنر.1989: 89-90)

ومع نهاية الحرب الباردة 1990،ودخول الولايات المتحدة الأمريكية طرفاً رئيساً في عملية السلام في الشرق الأوسط،أي بعد انطلاق"مؤتمر مدريد عام 1991"،فإنها بدأت تلوح بورقة الديمقراطية في المنطقة،بإعتبارها الضمان لمواجهة مخاطر عدم الاستقرار،ولم تبتعد أهدافها أيضا عن النفط أو إسرائيل أو مواجهة الخطر الجديد المتمثل في ظهور الحركات الإسلامية الأصولية في المنطقة العربية،وضمان عدم عرقلة عملية السلام،والتوجه نحو إقرار صيغة شرق أوسطية،التي أثرت على السياسات الداخلية للدول العربية ما يتعلق بالأمن القومي العربي والذي يتعلق بتأثير الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل من الناحية الأمنية بحيث أصبحت تشكل تحديات أمنية واضحة على القدرات العربية الداخلية والخارجية. (البحيري،2016: 5-6)

وبهذا تبين لنا إن التحديات الأمنية التالية تؤثر على صناعة القرار للدول العربية، وقد تغير بعض الدول سياستها الداخلية وتطورها بحيث تواجه تلك التحديات الأمنية ،ومن تلك التحديات:

1- تأثير الولايات المتحدة الأمريكية على الأمن القومي العربي.
2- تأثير إسرائيل على الأمن القومي والإقليمي لدول المنطقة.
3- الأسلحة النووية التي تمتلكها بعض الدول في الشرق الأوسط.
4- الإرهاب.
5- الغلو والتطرف.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5-التحديات السياسية: إن التحديات السياسية التي تواجه الأمة العربية بشكل عام هي كثيرة ومتعددة وخطيرة في الوقت ذاته،ولكن رغم ذلك يكاد يكون مصدرها واحد هو الخارج، حتى أن التحديات الداخلية لكل بلد عربي يكاد يكون مصدرها الخارج،فلو ترك الأمر لها وملكت قرارها دون ضغط من الخارج وتأثيراته لتغلبت عن كافة التحديات،وهذه التحديات تعتبر ضرائب الموقع والأهمية والموارد والثروات والحضارة التي الأمة العربية.وتتمثل هذه التحديات في فعل الخارج من خلال التأثر والتأثير المستمر في كل عصر،فقد تفاوتت من حيث التأثير والتأثير ما بين عصر وعصر،ويمكن إجمال تلك التحديات السياسية الخارجية التي تؤثر على السياسة الداخلية لكل بلد عربي على النحو التالي. (الحمد وآخرون،2014: 8-9)

أ- محاولات إعادة تشكيل الخريطة السياسية والحدود الدولية لدولة العربية بعد إنتهاء الحرب الباردة 1990،حيث تصرفت الولايات المتحدة الأمريكية في العالم على أنها القوة الوحيدة التي تقف على قمة النظام الدولي،وبالتالي كان عليها كما تعتمد إن ترتب العالم كما يحلو لها ووفقاً لمصلحتها،تحت زعم إن الحدود الدولية الموجودة حالياً تمت بناءً على مصالح قوى غابرة لم تعد موجودة على الصعيد الدولي،كما أن بعض الحدود الدولية تم إقرارها زمن الحرب الباردة.وقد خصت هذه المنطقة بأكبر قدر من إعادة الترتيبات،فظهر مشروع الشرق الأوسط،ومشروع الشرق الأوسط الكبير،وتقدمت خطوة في هذا الاتجاه فرسمت خرائط لتلك المشروعات أطلق عليها البعض خرائط الدم.(الحمد وآخرون،2014: 8-9)

ب- تزايد تدخل الدول الكبرى وبخاصة الولايات المتحدة في الشؤون الداخلية للدول في المنطقة،وخصوصاً بعد انتهاء الحرب الباردة عام 1990 وإثناء حرب الخليج الثانية والثالثة واحد 11 أيلول/سبتمبر مما اثر بشكل على القرار في بعض دول المنطقة

ج- تزايد الصراعات الدولية والإقليمية،فقد شهدت المنطقة العربية وحدودها: حرب الخليج الأولى بين العراق وإيران عام 1979 حتى 1988،وحرب الخليج الثانية احتلال العراق للكويت 1991،حرب تموز 2006،بين إسرائيل وحزب الله،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والحرب الدائرة منذ عام 1948 بين إسرائيل والفلسطينيين،كل تلك الحروب استنفذت الكثير من الجهد والثروات البشرية والمادية وأثرت تأثير كبيراً على السياسات الداخلية للبلاد العربية.(البحيري،2016: 6)

وهناك تحديات خارجية أثرت على السياسة الداخلية والخارجية للبلاد العربية وهي: (الحمد وآخرون،2014: 9-10)

1- ظهور التكتلات السياسية الدولية مثل الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية.
2- زيادة التهديد بقيام حروب نووية وبيولوجية. كما تهدد إسرائيل إيران.
3- عدم فعالية قرارات الأمم المتحدة فيما يخص بعض القضايا مثل القضية الفلسطينية والحرب في العراق وسوريا.
4- تدخل المؤسسات المالية العالمية في القرار السياسي لدول المنطقة مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية(الجات 1995).من خلال هيمنة هذه المنظمات على القرارات السياسية الداخلية واقتصادها.
5- محاولات خنق الاتجاه القومي العربي من خلال إقامة نظام عربي إقليمي مفروض من الخارج لتكريس وضع التردي والتجزئة وتحويله إلى نظام ثابت.
6- ثورة المعلومات والاتصالات والإنفجار التكنولوجي،حيث لم يسمح بالانتقال الحقيقي للتكنولوجي للدول النامية ومنها العربية،الأمر أدى إلى تأخر الدول العربية عقوداً طويلة.

ثانياً: انواع التحديات الداخلية

تواجه الدولة الأردنية تحديات خطرة لا تقل أهمية عن ما كانت قد واجهته في عام (1989، 1990، 1991)،إثناء وبعد الأزمة الاقتصادية الأولى التي واجهت الأردن في عهد حكومة زيد الرفاعي،مروراً بحرب الخليج الأولى 1990- 1991،التي كانت في طليعة الأزمة الأمنية وتداعياتها الأمنية والإنسانية والإقليمية والدولية التي أثرت على السياسة الداخلية والخارجية الأردنية. (العدوان، 2016: 1)

وخلال الفترة من 2011- 2016 واجهت الدولة الأردنية مجموعة من التحديات الداخلية والخارجية،تمثلت الداخلية منها في الأزمة الاقتصادية الصعبة والتي أدت إلى أزمة ثقة بين الجماهير والدولة ومؤسساتها لعدم جدية الدولة في الإصلاح الأمر الذي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أدى غياب العدالة والشفافية والنزاهة وانتشار الفساد وتعطل الرؤية لصانع القرار وبسبب ترك الاقتصاد الأردني لما تملية علية الأسواق العالمية،إضافة إلى التحديات الخارجية والتي تمثلت في الصراعات العربية الإقليمية كما في العراق وسوريا واليمن ،وقضية التطرف والإرهاب والقضية الفلسطينية وتنصل إسرائيل من حل الدولتين. (الطراونة،2016: 1-3)

1- التحديات الداخلية التي تواجه الأردن:

واجه الأردن في الفترة من 2011 إلى 2016 مجموعة من التحديات التي أثرت على سياسته الداخلية والخارجية،وقد ابتدأت تلك التحديات والتي تعتبر استمراراً للتحديات التي اتبعت الأزمة الاقتصادية عام 1989والتي ،بسببها الأردن فقد أنذالك ثلثي احتياط الذهب ونزول الدينار الأردني إلى النصف،ثم جاءت أزمات الخليج العربي الناتجة عن الحرب العراقية الإيرانية 1981- 1988 ثم الثانية 1990- 1991 بعد دخول العراق للكويت،ثم أزمة الخليج الثالثة 2003 وسقوط بغداد،حيث إن الأردن قد تعامل مع رياح الربيع العربي التي سادت المملكة منذ عام 2011 وتمكن من احتواء كثيراً من ظواهر الربيع العربي في البلاد الأخرى،وعلى الأخص فيما يتعلق بمنع تحول المظاهرات والحركات الشبابية إلى مجال للعنف والعنف المضاد.(الحمد، 2014: 8)

ويمكن تقسيم التحديات الداخلية التي واجهت الأردن خلال فترة الدراسة إلى الأتي:

أ- **التحديات الاقتصادية:** منذ نهاية عام 2008 تأثر الاقتصاد الأردني سلبياً بمؤثرات الاقتصاد العالمي وبشكل واضح من خلال تضاعف العجز التجاري الأردني ستة إضعاف منذ بداية 2011،حيث تعرضت السياحة إلى انخفاض حاد،وقد ارتفع الإنفاق الحكومي بنسبة (38%) منذ عام 2010،ونخفض نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (56%)،كما انخفض نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي بنسبة(64%)،الأمر الذي أدى إلى نمو الدين العام بنسبة(53%)،وانعكست الهيمنة المطلقة على بعض القطاعات الاقتصادية كقطاعي الإنشاءات والزراعة بشكل خاص على توجه العمالة الأردنية للعمل فيها. (المجالي،2016: 2-3)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن الاقتصاد يواجه عدة تحديات انعكست بشكل سلبي على واقع الحياة السياسية والاجتماعية للدولة والمجتمع الأردني،تتمثل تلك التحديات بالاتي:

- ضعف الموارد الطبيعية.
- ضعف القاعدة الصناعية.
- صغر حجم الإنتاج المحلي.
- الفقر.
- البطالة.
- المديونية.
- حالة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في المنطقة. (المحافظة،2016 : 11)

وكانت اهم التحديات الاقتصادية التي كانت تواجة الاردن منذ منتصف القرن العشرين وبالتحديد بعد الحرب العربية الإسرائيلية الأولى عام 1948،ومروراً بالحرب العربية الإسرائيلية الثانية عام 1967 وخلال فترتي سبعينيات وثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي (وحتى ألان) رغم مراحل الإنعاش في فترتي السبعينيات والثمانينيات،وقد كانت تلك التحديات على النحو التالي: (الحوراني،1996: 36)

1) البطالة: ظاهرة اقتصادية اجتماعية لا يكاد يخلو منها مجتمع من المجتمعات المعاصرة،وان كانت بنسب متفاوتة،وتبرز خطورتها من خلال ما تحمله بين طياتها من بذور انفجارات سياسية واقتصادية واجتماعية،كما أنها تمثل تهديداً واضحاً للأمن المجتمعي واستمرار المجتمع السياسي.وتتمثل البطالة في عدم توفر فرص العمل لإعداد كبيرة من أبناء المجتمع ممن هم في سن العمل أو الراغبون به والقادرون عليه من حيث التدريب والتاهيل والخبرة. (عطوان،1999: 23-25)

وقد قدرت منظمة العمل الدولية ارتفاع معدل البطالة في الأردن إلى (30%) مع نهاية العام 2013،فيما أكدت وزارة العمل الأردنية أن هذه النسبة تشمل فئة الشباب من الداخلين الجدد إلى سوق العمل،بينما تبلغ نسبة البطالة الفعلية في العام 2014 نحو (11,8%)فقط،إلا أن منظمة العمل الدولية أصدرت في العام 2014 تقريراً أكدت على معدل البطالة في الشرق الأوسط بنسبة (27%)تقريباً. (تقرير منظمة العمل الدولية،2014: 1-2)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي تقرير دائرة الإحصاءات العامة الذي صدر في العام 2015 أشار إلى ارتفاع معدل البطالة بمقدار (2,4%)في الربع الثالث من العام 2015، مقارنة بالعام 2014 لتصل إلى (13,8%)حيث بلغ المعدل لدى الذكور(11,1%)،مقابل(25,1%)للإناث للفترة نفسها. (تقرير الإحصاءات العامة،2015: 1-3)

ومن الأسباب التي أدت إلى البطالة في الأردن إلى استحواذ العمالة الوافدة على (50%) من الفرص التي توفرها سوق العمل. (عوض،2015: 1)

ومن الأسباب التي أدت إلى البطالة في الأردن ما يلي : (منير،2015: 1-3)

1- تراجع القطاعات الأساسية المتمثلة في الصناعة والفنادق والمطاعم التي تمتلك قدرات كبيرة على خلق فرص العمل.
2- الاختلالات الهيكلية التي تعتري الاقتصاد الأردني عبر اعتماده على قطاعات غير إنتاجية.
3- الاضطرابات السياسية والأمنية في الدول المحيطة بالأردن خلال فترة الربيع العربي 2011-2016 والتي أثرت على تراجع الاستثمار
4- التأثير السلبي للسياسات المالية الحكومية التقشفية،الأمر الذي أدى إلى التراجع في التوظيف في القطاع العام،ورفع الضرائب على بعض القطاعات ومنها الطاقة.

ومن أسباب البطالة في الارن في العام 2016 ما يلي:(منظمة العمل الدولية،2016: 1-5)

1- انخفاض القدرة على دعم قطاع الإعمال من جانب الحكومة.
2- الوضع السياسي والأمني في سوريا والعراق.
3- غياب تأثير التنمية السياسية على الوضع الاقتصادي والاجتماعي.
4- ازدياد إعداد الخرجين من الجامعات الأردنية مع قلة الوظائف.

2) الفقر: الفقر مشكلة اجتماعية ذات جذور سياسية واقتصادية،ولها انعكاسات خطيرة على كافة الجوانب الحياتية في المجتمع،ولا يكاد يخلو منها مجتمع من المجتمعات في العالم مع التفاوت في حجمها ومدى تأثيرها، وتمثل مفهوم الفقر بعدم قدرة الفرد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على توفير ضرورات الحياة من مسكن ومأكل وملبس،ومستلزمات تعليمية أو صحية، وانخفاض مستوى المعيشة للفرد في مستوى معين ضمن معايير اقتصادية واجتماعية معينة .

ويصنف الفقر في الأردن إلى صنفين رئيسيين هما:

- الفقر المطلق: وهي الحالة التي لا يستطيع فيها الفرد من خلال دخلة بتأمين الحد الأدنى من احتياجاته الأساسية المتمثلة بالغذاء والمسكن والملبس والتعليم والصحة والمواصلات
- الفقر المدقع: وهي الحالة التي لا يستطيع فيها الفرد من خلال دخلة تامين الحاجات الغذائية المتمثلة بعدد من السعرات الحرارية التي تمكنه من مواصلة الحياة.(الخضور وآخرون،2008: 272)

وقد إشارات نتائج تقرير الفقر في الأردن الصادر عن دائرة الإحصاءات العامة أن قيمة خط الفقر المطلق (الغذاء وغير الغذاء) بلغت (813,7)ديناراً سنوياً، كما وبلغ خط الفقر المدقع (الغذاء)(336)ديناراً سنوياً. بالإطلاع تقرير الفقر الأردني لعام 2010 الذي اصدرتة دائرة الإحصاءات العامة، أظهرت النتائج إلى إن نسبة الفقر المدقع بلغت أقل من القيمة المستهدفة التي تتم تحديدها في تقرير الأهداف الانمائية للألفية والبالغة |(3,3%) بحلول عام 2015، وكما بلغ معدل الفقر (14,4%).(تقرير دائرة الإحصاءات العامة ،2010-2015: 1-4)

والتحديات الاقتصادية المتمثلة قي الفقر والبطالة وما يرتبط بها من عمل واستثمار تؤثر تأثيراً فعالاً على السياسة الداخلية ورسمها ، حيث أنها تلك التحديات قد تؤدي إلى عدم استقرار داخلي.

"دوائر الحرب"،وهذا ما يحصل فعلاً في سوريا،حيث تؤدي هذه الحروب لسقوط مؤسسات وقواعد النظام الدولي السابق عليها،وتأسيس نظام إقليمي جديد بمؤسساته، وقواعده جديد تعكس رؤية القوى المهيمنة على النظام الدولي،والقواعد التي تكفل النظام التفاعلات الدولية،والحفاظ على تصدرها للمشهد. (Goldstein,2008:196-230)

ومن أبرز التحديات السياسية التي تواجه الأردن بالإضافة إلى ما ذكر ما يلي : (الحمد،2014: 10)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1- تنامي الجماعات المتطرفة في العراق وسوريا وامتداداتها إلى الأردن ما تشكله من قلق امني حساس

2- تزايد الأعباء الاقتصادية بشقيها المستجد في التعامل مع قضية اللاجئين ببعدها الإنساني، والسابق في تراجع التجارة مع كل من سوريا والعراق وتركيا وعدم توفير البديل المناسب، وهذا ما أثر سلباً على السياسة الداخلية للأردن وطرح خطط بديلة لذلك.

3- تزايد أزمات محور الإعتدال في الإقليم، خاصة وأن فتح مصر والإمارات والسعودية معركة مع بنية الإسلام السياسي هي سياسة لا تناسب المملكة ولا تخدم أياً من أهدافها لها، ما يجعلها في وضع حرج في ظل انتمائها لهذا المحور.

وتشكل مجموع التحديات لهذه المجالات مخاطر أساسية على استقرار الأردن ووضعها الاقتصادي ووحدتها الأمنية واستقرارها الأمني.

وقد أسهم هذا الوضع في إبقاء تلك الأحزاب والمؤسسات ضعيفة في هيكلتها،وعدد إفرادها،وتأثيرها في المجتمع،ربما باستثناء حزب جبهة العمل الإسلامي،وهكذا فإن النظام أسهم في إضعاف أهم رافعتين للعمل الديمقراطي وهي الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني،مما أدى إلى استمرار قيادات النقابات المهنية في الأردن للعمل السياسي الجماهيري،وأصبحت السيطرة على نقابة ما حلم الأحزاب الكبيرة لتعزيز نفوذها لدى الجماهير. وانسجاماً مع ذلك ،تطور الفكر السياسي الرسمي للدولة الأردنية بشكل أعطى بموجبة صدارة للأمن الداخلي على أي شيء أخر بما في ذلك الديمقراطية والإصلاح الديمقراطي في بعض الأحيان. (الشناق وآخرون،2006: 92)

ومن أهم التحديات الأمنية التي واجهها الأردن على الصعيدين الداخلي والخارجي من(2010-2016) ما يلي:

1- تحقيق الأمن الوطني والاستقرار السياسي،لأن عملية تحقيق الاستقرار السياسي مرتبطة إلى حد كبير بالأمن الداخلي الذي يؤثر في نهاية الأمر على السياسة الداخلية الأردنية،وبقاء الدولة واستمرارية نظامها السياسي. فوقوع الأردن في عاصفة التغير

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإقليمي يعرضه لتهديدات جديدة للنظام السياسي القائم واستمرار الدولة الأردنية ككيان مستقل ومستقر. (محافظة وآخرون،2010: 177)

إن مفهوم عدم الاستقرار للنظام الإقليمي يعني بالنسبة للأردن عدم وجود مستقبل في ظل تلك البيئة من عدم الاستقرار بسبب عدم توازن القوى،ويتراءى ذلك جلياً عند إسقاط تلك "المفسرات النظرية" على النظام الإقليمي العربي بعد ثورات التغيير العربي (2011-2016)، والتي اذكت في عام 2011 تفاعلات ومتغيرات ضمن مسار تحولي لن تستقر ملامحه أو تتبين قواعده بعد إلا بعد فترة من الزمن،قد تطول أو تقصر،وفق ديناميات التغيير وسرعتها،ودور المحددات الداخلية والخارجية في أتونها.

إن التغيرات التي حدثت في المنطقة بما يسمى ثورات الربيع العربي في عام 2011 قد أدت إلى ما يسمى بالإقليمية الجديدة"New Regionalism"،الأمر إلى عدم الاستقرار. مما أثر على الأمن الإقليمي للمنطقة ومنها الأردن، وتعود أسباب عدم الاستقرار إلى العوامل التالية.(سعد الدين،2014: 212)

- متغير توزيع القوة: المحدد لأنماط التحالف،وأسباب الاستقطاب بين فواعل النظام وهي: المهيمن"Hegemonos" والمساوم"Bargainer" والموازن"Blancer"،والدول الطرفية عبر ربط بعض النظريات بين التكافؤ في توزيع القوة وتحقيق الاستقرار النسبي، وثالثة أكثر مرونة عدت عدم التكافؤ الشديد في القوة بين دولتين سبيل الإقلاع عن الصراع، وكلما ازداد التكافؤ ارتفعت احتمالات الصراع.
- مستوى التماسك: أي التجانس"Homogenity" الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والتنظيمي،فزيادة درجة تعني اتجاه النظام الإقليمي نحو ضبط الصراع، وأتحكم فيه،والحد من اللجوء للحرب كوسيلة لفض المنازعات،وحد الاختلاف الخارجي،إما انخفاضه فيعني زيادة الصراعات العرقية والدينية والحدودية، وارتفاع منسوب الاستقطاب الداخلي والاختراق الخارجي.
- المسافة الجغرافية: فقد يشكل التجاور دافعاً للصراع وعدم الاستقرار، عبر إثارة قضايا الحدود، كما يشكل عامل تكامل من خلال سيولة المبادلات والعلاقات، غير إن ذلك يتوقف على طبيعة العلاقات داخل الإقليم، ومتغير التماسك وتوزيع القوة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- طبيعة الاتصالات الجارية داخل النظام الإقليمي: إذ إن كثافتها تسهم في التفاهم والتعاون المشترك،وحل الخلافات،بينما يؤدي ضعفها إلى تراجع الوسائل السلمية عند تشوبها،وزيادة فرص الاختراق الخارجي.
- التهديد: وقد يكون داخلياً من قبل دولة ضد دولة أو دولة أخرى ضمن النظام الإقليمي،إما مباشراً إلى حد شن حرب مسلحة،أو عبر إشكال سياسية ودعائية، وقيود تجارية،أو تخريب وتدمير باستغلال الأقليات العرقية والدينية،أو جماعات معارضة لتحقيق أهداف معينة،مما يساعد في تفكك النظام،لا سيما عند غياب إلية جماعية(جامعة الدول العربية) لفض النزعات السلمية،أو الانقسام حوله،وقد يكون خارجياً ضد دولة أو النظام لدى تهديد مصالحة،مما يؤدي لانقسام وتهديد استقرار، إلى حد اندلاع حرب وصراع إقليمي إذا وجد مساندة داخلية (وهذا ما حدث في العراق وسوريا واليمن).

2- محاربة العنف والتطرف ولإرهاب بكافة إشكاله،وأيا كان مصادره وفاعلية التأثير على إن لا صله للدين الإسلامي السمح بكل دعاوي العنف والتطرف والإرهاب،الأمر الذي يقتضي تقديم صورة حضارية وأخلاقية للإسلام،القائمة على أساس التسامح والسلم واحترام إنسانية الإنسان.والوحدة الوطنية بالنسبة للأردن هي من مقومات الأمن الوطني الشامل،بإبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية،ترتكز على جملة من المبادئ والمفاهيم بهدف التأكيد عليها وعلى الالتزام الكامل بشأنها،والأردن وطن مستقل بهويته الأردنية العربية،وهو ليس وطن بديلاً لفلسطين (كما يدرج في بعض الأوقات)، وهناك توافق داخلي وطني على إن الأردن وهويته الوطنية،.ثابت أساسي لا يزعزع، في شريعة ووجدان المواطن الأردني. (العايد والعويمر،2009: 251-252)

3) الوحدة الوطنية: إن من أهم التحديات الوطنية التي تقف في وجه قوة الدولة ودعائمها وركائزها،وجود تيارات تسعى إلى خلخلة المجتمع اجتماعياً وفكرياً وثقافياً وسياسياً، وإرباك توازنه من خلال خلق حالة من التشتت في التفكير والتشرذم العام وإثارة النعرات الطائفية والعنصرية والإقليمية. لذلك تتحرك الدولة الأردنية باستمرار لمواجهة هذا التحدي بكل حزم وجدية من خلال تعزيز روح المواطنة والهوية الوطنية واحترام حقوق المواطن والتزاماتها تجاه الوطن الأردني ومؤسساتها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الوطنية الشرعية وعلى رأسها مؤسسة العرش،والإيمان بأن الأردن بكل مكوناته سيداً لا تعلو فوق مصالحة مصلحة ولا يتقدم على الولاء له ولاء،وان الوفاء للوطن واجب مقدس وغير قابل للتجزئة وهو فرض على كل من اختار الأردن وطناً له أياً كان منبته،إضافة إلى التأكيد على مبدأ العدل والمساواة وتكافؤ الفرص بين المواطنين. (الكركي،1999: 67)

ب- التحديات الاجتماعية والتنموية: إن من أهم التحديات التي واجهت الأردن في الفترة من (2010-2016)ما يلي: (الجيرودي وآخرون،2011: 46-47)

1- النمو السكاني بمعدلات مرتفعة وخصوصاً مع اللجوء السوري.
2- المديونية الداخلية والخارجية.
3- الفساد الإداري والمالي والمحسوبية والعشائرية.
4- إحجام القطاع الخاص عن المشاركة الفاعلة في مشاريع التنمية وهروب رؤوس الأموال الوطنية إلى الخارج.
5- غياب المؤسسية في الإدارة وتغيير سريع للتشريعات القانونية المتعلقة بالإدارة والاستثمار أو تعديلها على نحو سريع.
6- التغير والتبدل السريع للقيادات الإدارية والفنية والسياسية.
7- ضعف المتابعة وغياب الرقابة والمساءلة القانونية للمسؤولين عند فشل المشروع.
8- العولمة ونظام التجارة الدولية والسيطرة على الشركات المتعددة الجنسيات.
9- وصفات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي:التصحيح الاقتصادي، خاصة في مجال العمل الاجتماعي.
10- ضعف المعلومات والبيانات والاحصاءات،وعد توافر الدراسات والابحاث العلمية حول اولويات التنمية.
11- ضعف انتاجية العامل الاردني في بعض المجالات والإحجام عن العمل، في مجالات عديدة نتيجة ثقافة العيب.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهناك أيضا التحديات الديمقراطية :حيث يركز هذا التحدي على استكشاف قوى الأمر الوقع وقوى التغيير داخل الدولة الأردنية فيما يتعلق بعملية الإصلاح الديمقراطي،بهدف إثبات إن هذه القوى هي الأكثر تأثيراً أو الأكثر فاعلية في تحديد مستقبل الديمقراطية في الأردن،وأن قوى الأمر الواقع ذات مصلحة حقيقية في منع أي عملية في ظل غياب الديمقراطية كون ذلك سوف يؤثر في مصالحها ومكتسباتها التي حصلت عليها في ظل غياب الديمقراطية،مما قد يؤدي بالنتيجة إلى خسارتها لموقعها المؤثرة بشكل جزئي أو كامل. (الشناق وآخرون،2006: 86)

إن نظرة هادئة ومتفحصة لمكونات المجتمع الأردني وعلاقته بالحكم، ومؤسسات الدولة، تشير إلى وجود تحديات سياسية واقتصادية واجتماعية بعضها تراكمي ذو إبعاد مؤثرة في طبيعة الأردنية ومسارها،وبعضها الأخر موسمي يطفو ويغوص تبعاً للتطورات السياسية والاقتصادية داخل المجتمع الأردني،وأهم تلك التحديات التي تؤثر على الحالة الاجتماعية والسياسة الداخلية الأردنية هي: (قمحاوي،2006: 85-88)

1- التعديلات الدستورية: إغلاق الباب في بعض الأوقات إمام أية تعديلات دستورية،هي أحد أهم تجليات عدم توفر الإرادة السياسية وغياب القرار السياسي لبدء عملية الإصلاح الديمقراطي والتي تتطلب ُحكما إجراء تعديلات دستورية.
2- العزل السياسي (الإقصاء): تطورت عمليات العزل (الإقصاء) التدريجي لبعض الأردنيين من سياسة خجولة غير معلنة إلى واقع يترجم نفسه من خلال ممارسات معلنة وقوانين مثل: قانون الانتخاب الذي يهدف إلى الحفاظ على واقع ومكتسبات أكثر منها حماية المواطن. وفكرة الوطن البديل لا علاقة لها من قريب أو بعيد بشريحة من الأردنيين. فالوطن البديل برنامج عمل إسرائيلي يهدف إلى ترحيل قسري للفلسطينيين من الأراضي الفلسطينية إلى الأردن،ومن المفروض أن معاهدة السلام بين الأردن وإسرائيل تحمي الأردن وحدوده واستقلاله،ومن حق الأردن أن تطلب من إسرائيل الامتناع عن فعل أي شيء في ذلك الاتجاه،ذلك أن الوطن البديل مشكلة أردنية – إسرائيلية لا علاقة للفلسطينيين بها.

ومن أبرز التحديات الاجتماعية التي واجهت الأردن في الفترة من 2011-2016،هي التأثير المتعلق بالناحية الديمغرافية، ومنها الهجرة القسرية للسوريين إلى المملكة واختلاف الأنماط والسلوكات الإنجابية للأردنيين،والإنعكاس المتوقع لهذه الهجرة على سيناريو

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التحول الديمغرافي من حيث الزيادة في عدد السكان،وإحداث خلل في الهرم السكاني بزيادة كبيرة في قاعدة الهرم إلى جانب الثاثيرات المتعلقة بنواحي الكلف المادية الكبيرة التي يتحملها الأردن والتي تؤثر على الخطط والبرامج المعدة وعلى تعديل الأولويات الوطنية . (تقرير اللجنة الوطنية للسكان،2014: 1-3)

وتشير نتائج التعدد للسكان والمساكن وفق إحصائيات عام 2011 مع بداية الأزمة السورية إلى ما يلي: (دائرة الإحصاءات العامة، 2011: 5-6)

أ- بلغ عدد السكان عام 2011 حوالي (6,249,000)مليون نسمه.

ب- معدل النمو السكاني خلال الفترة من (2004-2011)(2.2%) وهذا يشير إلى ارتفاع عدد السكان رغم قلة الموارد المتاحة، مما يشكل ضغطاً على الموارد الحكومية المحدودة ويعيق برامج التصحيح الاقتصادي والسياسي والاجتماعي.

ج- كانت نسبة الجنس في عام 2011 على النحو (106,4) ذكراً لكل (100) أنثى.

د- يتركز حوالي (63%) من عدد السكان في محافظات الوسط وحوالي (28%) في محافظات الشمال و(9%) في محافظات الجنوب.

ه- كانت نسبة الحضر حوالي (82,6%) في عام 2011.

و- ارتفاع معدل الكثافة السكانية من 60 فرد/كم^2 في عام 2004 إلى 70,4 فرد/كم^2 في عام 2011

ومما تقدم نجد إن معدل النمو السكاني مرتفع مما يشكل خللاً ما بين السكان والموارد الأمر الذي يشكل تحدياً كبيراً للأردن في المستقبل،علماً بأنة وضع إستراتجية من العام 200-2020 إذا بنيت على إحكام الشريعة الإسلامية وفقاً للدستور ولها محاور رئيسية ومن أهمها محور الصحة الإنجابية بشكل رئيس ومحور السكان والتنمية ومحور التأييد والدعوة إلى عملية التوجيه نحو السلوكيات الايجابية،ومن أهم التحديات في قضايا النمو السكاني المتعلقة بتنظيم الأسرة وليس توقيف النسل،وكان المحور الرابع فيها الاتجاه نحو المساواة والعدالة في التعامل مع الجنسين في الأردن.

وحسب تقرير دائرة الإحصاءات العامة الذي صدر في كانون الثاني/يناير/2016 فان عدد سكان الأردن بلغ (9,5) مليون نسمة،وعدد الأردنيين منهم 6 مليون و613 أردنيا كما يوجد في الأردن 2 مليون و918 إلف غير أردني من ضمن التسعة مليون الذي يشكلون

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

30% من إجمالي السكاني في الأردن نصفهم من السوريين. (دائرة الإحصاءات العامة،2016: 1-3)

ومما سبق يتبين لنا أن الزيادة في عدد سكان الأردن من غير الأردنيين له نتائج سلبية على الناحية الاجتماعية من ناحية إدخال عادات وتقاليد وأنماط سلوكية جديدة إلى المجتمع الأردني،ضغط على البنية التحتية من ماء وكهرباء وصرف صحي،وتنافسي في سوق العمل باعتبار إن الأيدي العاملة غير الأردنية رخيصة الأمر الذي يؤثر على الأيدي العامة الأردنية والبنية الاجتماعية.

ثالثاً: مؤشرات التحديات الداخلية:

منذ ان نشأت الدولة الأردنية وهي نعمل بشكل فاعل في مجال التنمية السياسية والاقتصادية،وانصبت جهودها في سبيل تأمين الخدمات الأساسية للمواطنين،ومن جانب أخر أوجدت بنية تحتية مميزه، كما ساهمت في أنشاء العديد من المشاريع الكبرى،وهذا مرتبط بمجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي شهدها الأردن عبر مراحل تطوره التاريخي،وقد بدأ تطبيق التخطيط الاقتصادي وأعداد الخطط التنموية منذ عقد الخمسينيات من القرن الماضي،وعبر السنوات الماضية تحقق العديد من الانجازات،بالرغم من كل الإنجازات،بالرغم من كل الأزمات التي شهدتها المنطقة والتي كان لها اثر مباشر وكبير على الأردن. (ابو حمور،2006: 21)

ومن المؤشرات التي تدل على التحديات الداخلية في الفترة من (2005- 2016)

1- التعديلات الدستورية: أن غياب الإرادة السياسية والقرار السياسي لدى النظام السياسي الأردني للولوج في عملية أصلاح ديمقراطي حقيقية هي أحد أهم الاختناقات التراكمية المرتبطة بسياسات مدروسة أو مقصودة،ذلك لان أن البدء بعملية أصلاح ديمقراطي هو أمر ملح وضروري،فالإرادة التي تؤدي إلى القرار لم تكن متوفرة بسبب بعض الظروف السياسية،وأكثر خطوة اقترب فيها نظام الحكم في الأردن من عملية أصلاح ديمقراطي كانت عشية تشكيل اللجنة الملكية لصياغة الميثاق الوطني الأردني عام 1990 حيث تمت صياغة الميثاق الوطني الأردني والذي كان من المفروض أن يكون وثيقة عبور نحو مرحلة الإصلاح الديمقراطي،ولكن ذلك لم يتم لأن صياغة الميثاق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لم تكن كافية في ظل غياب الإرادة السياسية،ألا انه لم يتم إغلاق الباب أمام تعديلات دستورية،ودليل ذلك التعديلات الدستورية التي أجريت عام 2011،أبان الاحتجاجات الشعبية الأردنية في ظل ثورات الربيع العربي (2011-2016). (قمحاوي،2006: 87-88)

2- الصعوبات الاقتصادية الكبيرة وذلك بسبب الزيادة في نسبة الفقر وتضخم في الأسعار،الأمر الذي أدى إلى أعباء معيشية مكلفة،وهبوط الطبقة الوسطى إلى مصاف الطبقة الفقيرة بالإضافة إلى العجز في الموازنة،والزيادة في حجم المديونية على الدولة،ووجود فئة قليلة تتحكم بثروات الشعب،ويعود السبب إلى السياسات التي تتبعها الحكومات السابقة. (المشاقبة،2013: 58)

3- تعثر مسيرة الإصلاح السياسي والاقتصادي وتعكير صفوة الاستقرار، حيث تصاعدت الضغوط على الملك عبدالله الثاني منذ عام 2011،مع تعثر مسيرة الإصلاح والتي يصر عليها الشعب،آذ أن الإصلاحات السياسية والاقتصادية التي صرح بها الملك عبدالله الثاني قد تعثرت،الأمر الذي غير أربع حكومات في الفترة من 2011-2014،وكانت أخرها حكومة عبدالله النسور التي شكّلها بناًء على المشاورات البرلمانية مع الوحدات السياسية القرارية،وكان الأردن قد شهد اندلاع احتجاجات شعبية وأعمال عنف في محافظات الجنوب الفقيرة حتى قبل اندلاع الاحتجاجات الشعبية العربية 2011،تلك الاحتجاجات التي أطاحت بالأنظمة الحاكمة في تونس،ومصر،وليبيا،واليمن. (BBC,2012:1)

4- الفساد الإداري والمالي: والفساد من المؤشرات التي تدل على مجموعة التحديات الداخلية التي تواجه الأردن،حيث إن الأردن يعاني من فساد أداري يتبعه فساد مالي،ومن أجل ذلك تشكلت هيئة مكافحة الفساد في شهر آذار/مارس2007 لمواجهة هذا التحديات،وكان مهمة هذه الهيئة كشف كافة أشكال الفساد الإداري والمالي والحد من انتشارها،ومن خلال التنسيق مع المؤسسات المحلية الداخلية والإقليمية والدولية للقضاء علية،وبناء القدرات المؤسسية للجهات المعنية بذلك. (المشاقبة،2013: 71)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5- الإخفاق في الشراكة المجتمعية أو هو من المؤشرات التي تدل على مجمل التحديات الداخلية التي تواجه الأردن،حيث أن الإخفاق في الشراكة المجتمعية من قبل السلطات التنفيذية للقيام بإصلاحات سياسية واقتصادية مما اثر على عملية الإصلاح بفروعه،حيث إن الحكومات بسياساتها الانفرادية لم تنجب إلا تحديات سياسية واقتصادية وأمنية،التي أوصلت إفراد المجتمع إلى حالة من الإحباط العام والخوف من تبعات الحاضر إذا استمرت السلطة السياسية الأخذ بنهجها المعهود،لذا تولدت دعوات إصلاحية بقناعة مجتمعية مفادها بان على كل الحكومة الأخذ بمتطلبات الإصلاح السياسي والاقتصادي المبني على المشاركة المجتمعية كون ذلك ضمانة حقيقية قادرة على مواجهة أسباب ومسببات الفساد الذي اثر على استقرار الدولة وأصبح تحدياً من ضمن التحديات التي تواجه الأردن. (المشاقبة،2013: 58)

6- الأسباب السياسية والحزبية وهي على النحو التالي: (المناعسة،2007: 29-30)

أ- ضعف العمل السياسي وابتعاد الكثيرين عن الانخراط في الأحزاب أو عدم ثقتهم بتلك الأحزاب واعتبارها أحزاب غير مؤهلة.

ب- ضعف الخطاب السياسي والفكري للأحزاب السياسية، وعدم مقدرتها على القيام بدور التنشئة السياسية وتأمين متطلبات الحياة الصعبة بنظرهم أولى من ذلك.

ج- الافتقار الحزبي للعمل الديمقراطي الداخلي في الأحزاب الأردنية فيما أنها تعتبر مؤسسة ديمقراطية،آذ يجب أن تكون أكثر ديمقراطية من التنظيمات الاجتماعية،وأن تعتمد في تنظيم هيكلها على مبدأ التعددية بحيث يكون اختيار القيادات والهيئة العامة للحزب أو المؤتمر العام،وإقرار برامجها ونظامها بطريقة الاقتراع السري.

7- ارتفاع المديونية:آذ أصبحت المديونية الخارجية تشكل عائقاً حقيقياً أمام التنمية الاقتصادية في الأردن لما لها من أثار سلبية على رفاهية المجتمع،واستنزاف الموارد الطبيعية،وتخفيض الاستثمار، وتخفيض معدلات النمو الاقتصادي.(شخاترة وآخرون،1996: 25)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ونأخذ على سبيل المثال المؤشرات الاقتصادية لعام 2016 الدالة على التحديات الاقتصادية: (وزارة التخطيط الأردنية،2016: 1-3)

- معدل البطالة (15,8%).
- معدل التضخم (4,6%).
- نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي (93,4%).
- عدد السكان (9,53) مليون نسمة.
- معدل العمالة (30%).
- معدل التضخم شهرياً (0,8%) .
- مؤشرات الإرهاب (2,86%) .
- مؤشرات الفساد (48) نقطة.
- رتبة الفساد عالمياً (57) على مستوى العالم.

ونفيد من خلال النسب أعلاه زيادة في معدلات البطالة ونسبة الدين العام وعدد السكان، ومعدل العمالة الأجنبية نسبة إلى الوطنية ومؤشرات الفساد وكذالك رتبة الفساد في الأردن عالمياً.

ووفقاً للاستطلاع الذي يصف 68% من الأردنيين الاقتصاد بأنة سيء جداً،وذلك مقارنة بنسبة 49% في العام 2015،مع ارتفاع الدخل والبطالة،بسبب ضعف الأداء الاقتصادي، وما يضاعف من المشاكل الاقتصادية هو فقدان الثقة المتزايدة في الحكومة وفي المؤسسات التشريعية،ويعتقد 29% فقط من الأردنيين بان البرلمان الأخير الذي تم حلة مؤخراً كان فعالاً بنسبة 59% في عام 2016،وتبرز النتائج التحديات التي تواجه الحومة الأردنية، والحاجة إلى مزيد من التركيز على ممارسات الحكم الرشيد،والتنفيذ الفعال لعملية الإصلاح السياسي،ونظام اقتصادي أكثر حداثة وشمولاً.(المعهد الجمهوري الدولي،2016: 1-2)

ومن المؤشرات الأخرى على التحديات الداخلية ما يلي : (داي،2016: 3-4)

- يعاني القطاع العام من العمالة الزائدة بنسبة 42%،بينما تزيد نسبة البطالة بين الشباب عن 30%،وأعلى من ذلك في المناطق الريفة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- نسبة المشاركة ضئيلة للنساء حيث تبلغ 16% في سوق لعمل الأردني تجعل المملكة في المرتبة 42 (من مجموع 45)دولة، وذلك لمؤشرات الفجوة بين الجنسين للمنتدى الاقتصادي العالمي.
- 63% من المواطنين يعتقدون أنه يجب تمثيل النساء على قدم المساواة في صنع القرار، ونسبة 54% أما يفضلون امرأة مرشحة أو يقولون أن ذلك لا يحدث فرقاً.
- 20% من الميزانية الوطنية تعتمد على المساعدات الخارجية والديون لمواكبة معدلات الأنفاق في الميزانية،ومع بلوغ نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي ألان نحو 90%،حيث تسعى المملكة جاهدة نحو تحقيق النمو المحلي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني

التحديات الخارجية:(مصادرها،أنواعها،مؤشراتها)

الدولة الأردنية وبسبب أحداث الربيع العربي التي انطلقت شرارتها نهاية شهر كانون أول/ديسمبر 2010 من تونس وبداية 2011،مازلت تعاني من حالة الضعف والارتباك والتردد،بسبب التغيرات الجذرية المتسارعة التي شهدتها الدول العربية المحيطة،فبالرغم من أن الأردن الرسمي خرج بادئ الأمر أكثر قوة،وبدأ أكثر تماسكا من غيره،بل مستفيداً مما جرى حولنا من ثورات الربيع العربي التي أسقطت أنظمة قوية وأضعفت أخرى، وبالرغم من ارتفاع منسوب حالة الزهو والمباهاة لدى الأردن الرسمي بعدما زادت معاناة الأنظمة التي جاءت بعد الثورات،جراء التراجع الاقتصادي الدولي،وانخفاض مستوى الأمن في عديد منها،وبالرغم من تعزيز حالة الزهو لدى الاجهزه الرسمية بسبب مستوى الإنهاك الذي وصلت إليه أنظمة الربيع العربي جراء التنافس الشديد على السلطة،وأعادت تأسيس الدستور والقوانين الناظمة الحياة في تلك الدول. (كراعين،2013: 1)

يتناول الباحث في هذا المطلب المحورين الآتيين:

اولاً: مصادر التحديات الخارجية وأنواعها.

ثانياً: مؤشرات التحديات الخارجية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اولاً:مصادر التحديات الخارجية وأنواعها

1- مصادر التحديات:

استطاعت الأردن أن تنجو من العاصفة السياسة التي اجتاحت دولاً كثيرة في الشرق الأوسط منذ أواخر كانون الأول 2010،ومن الممكن أن تتحول العديد من التحديات التي تطفو ألان على السطح إلى مصادر للتهديد خطيرة تعصف باستقرار المملكة الأردنية الهاشمية،فمع كون الثقافة السياسية الأردنية وغير المعتدلة وغير المؤدلجة والمناوئة للثورات عاملاً مخفضاً قوى التأثير،إلا أن مخاطر عدم الاستقرار الداخلي الحالي هي اكبر من أي وقت مضى منذ عامي 1970و1971 التي شهدات خلالها احداثاً دموية وفي ضوء التوجه الاستراتيجي للأردن الداعم للغرب والتزامها بالسلام مع إسرائيل والتعاون في مكافحة الإرهاب والأمن،فإن للولايات المتحدة مصلحة قوية في مساعدة الأردن على إدارة التغيرات الذي من المحتمل أن يؤدي غالى زعزعة استقرار البلاد،كما أن حالة عدم الاستقرار في الأردن ليست بأي حال من الأحوال امراً حتمياً،وأنه إذا ما تم ألان اتخاذ خطوات حكيمة فمن من الممكن منع تطورات غير مرغوب فيها. (ساتلوف،شينكر،2013: 1)

ويمكن أن نحصر مصادر التحديات في التالي:

1- فقد الأردن العمق الإستراتيجي من خلال مع ما حل بالعراق من ثورات أهمها نجاح إيران من تحويل العراق إلى دويلة تأتمر بأمر إيران،وقد استفادت إيران من توجه الولايات المتحدة القائم على فكرة "تمكين الشيعة" لأن التطرف هو نسبي،وهكذا تحول العمق الاستراتيجي إلى مصدر من مصادر التهديد والتحدي الخارجي للأردن،وإذا ما نجحت إيران في خططها في سوريا وأحكمت قبضتها على السياسة العراقية،فلا يمكن القول أن الأردن له عمق استراتيجي في الشرق الأوسط ، فالتحول في العراق خطر،فدولة الأكراد لها علاقات مع إسرائيل ولأسباب تاريخية ودولة بغداد ستكون في حضن إيران وكذالك سوريا. (البراري،2016: 1-2)

2- التمدد الإيراني في المنطقة في العراق وسوريا وجنوب لبنان والبحرين واليمن، والأردن باعتباره يعبر عن توجهات المعسكر التقليدي الذي عاد إلى وضع إيران كأبرز مصادر التهديد،ويدللون على هذا المنحى بلغت الأنظار إلى رفض إيران عرض وزير الخارجية الأردنية الوزير السابق ناصر جودة في آذار 2015 إلى تدشين حوار يهدف إلى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

احتواء نزاعات المنطقة أو على الأقل عدم استعجال طهران للإقدام على هكذا خيار،حيث فشلت الجهود بسبب حالة الاستعلاء الإيرانية في تحقيق أهدافها،فيما ذهب البعض إلى التقدير بأن الخطوة الأردنية تنطلق من مصلحة أردنية في وضع مسافات فاصلة عن الموقف الخليجي وتنويع الخيارات والضغط لمحاولة الحصول على مزيد من المكتسبات السياسية والمالية وتهيئة البيئة لاقتصاص المخاطر المترتبة على الأردن،جراء التمدد الإيراني،وقياس إمكانية ترميم العلاقة مع النظام السوري،وفحص إمكانية محاربة القوى المتطرفة في العراق والشام. (لافي،2015: 2)

3- القوى المتطرفة في الشام والعراق: وقد عملت الأردن في سبيل مواجهة الإرهاب والتطرف إلى التمييز بين مقاربة التعامل مع تنظيم داعش في الخارج وأنصار التنظيم في الداخل،وبين وسائل مكافحة التطرف وإستراتيجية مواجهة الإرهاب،للوصول إلى ما أطلقت علية (قطع الطريق)بينهما،أي تحول المتطرف إلى إرهابي،حيث أن لداعش في الداخل الأردني أنصار له متأثرين بأيديولوجيته،وما نتج عن ذلك من تحولاً في "نظرية العمل" لدى التيار،الأمر الذي يعتر من التحديات الجديدة للأردن وفي الوقت نفسه مصدر من مصادر التهديد،وعلى الصعيد الخارجي فقد ارتفعت مستوى المواجهات بين الأردن وتنظيم داعش،وهنا لا بد من تفعيل نظرية "الوسادات" التي تدعو إلى تقوية الأردن الشبكات والقوى الحليفة للأردن في المنطقة الحدودية لمواجهة التنظيم،حيث أن ضعف التنظيم وخسارته الأراضي في العراق وسوريا لا يعني أن مصدر التهديد والتحديات قد ضعف أو زال،بل قد يكون أخذ منحى أخر أكثر خطورة وهو حرب العصابات،ما يشكل خطر أكبر. (ابو رمان،2016: 2-3)

4- النظام السوري وحزب الله اللبناني الذي حاولا تهديد الأردن مرات عديدة من خلال التمهيد لتبني إستراتجية تأجيج التوتر ونقل المعركة إلى داخل الأردن،وقد برز أولها من خلال ربط ما يجري في جنوب سوريا "درعا" مع شمال الأردن،واستئناف القذائف العابرة بالخطأ إلى الأجواء الأردنية،وقد سعت لتعزيز هذه الإستراتيجية لتصبح قضية يومية،ومحاولة توسيع مداها في حال تقوى النظام،وفي حالة تنفيذ السيناريو الإسلامي للاجتياح البري لقتل داعش في سوريا،هذا عدا عن إستراتيجية إرسال المفخخات والأحزمة الناسفة للقيام بعمليات تخريبية داخل الأردن. (العتوم،2016: 4)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5- الصراع العربي الإسرائيلي: حيث أن الصراع العربي الإسرائيلي له تأثير على الاستقرار السياسي في الأردن من خلال تأثير هذا الصراع على العمل الديمغرافي "السكان"، حيث يمكن القول أن الهجرات المتتالية من فلسطين للأردن مثلت تهديداً للاستقرار السياسي في الأردن من خلال مقولة "الوطن البديل"، والتي ترى في الأردن وطناً بديلاً للفلسطينيين رغم توقيع معاهدة السلام مع إسرائيل في تشرين الأول/أكتوبر 1994،حيث كان من المفروض أن تساهم تلك المعاهدة في استقرار الأردن،فإذا ما غفل الطرفين عن دفعها قدماً وأدامتها واستمرارها فستكون عامل عدم استقرار،وقد يؤدي ذلك إلى انهيار المعاهدة،ويرتبط بالصراع العربي الإسرائيلي قضايا رئيسية مثل: (المشاقبة،2013: 77)

- قضية اللاجئين الفلسطينيين وحق العودة.
- وجود الكيان الصهيوني في قلب الوطن العربي.
- تحمل البلاد المحيطة بالكيان الصهيوني عبئاً ثقيلاً وإنفاق مستمر على السلاح.
- تهديد الكيان الصهيوني لسوريا ولبنان المستمر.

2- أنواع التحديات:

أ- **التحديات السياسية**: يواجه الأردن العديد من التحديات الداخلية والخارجية وخاصة في الفترة من 2010-2011، حيث أصبحت تلك التحديات تهدد أمنة واستقراره، ومن أهم تلك التحديات ما يلي:

1- الخطر الصهيوني: والمتمثل في المخططات الإسرائيلية منذ إنشاء الدولة الأردنية عام 1921،وما رافقه قبل ذلك من وعد بلفور عام 1917 والذي أدخلت بموجبة أراضي أردنية ضمن مشروع الدولة الصهيونية، والتي ما زالت إسرائيل لغاية ألان في الحلم الإسرائيلي التوراتي ببناء إسرائيل الكبرى التي تمتد من النيل إلى الفرات،ففي الفكر الصهيوني ما زال هذا المشروع ماثلاً،حيث أكد ذلك شمعون بيرس قائلاً:(إن زئيف جابوتنسكي(أحد مؤسسي الحركة الصهيونية) ما زال يحلم بقيام دولة إسرائيل على ضفتي نهر الأردن "والتي يقول عنها أنها((أصبحت صعبة التحقيق)).(بيرس،1994: 62-63)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد أكد رئيس الكنيست الإسرائيلي عام 2009 ريفلين:(إن أمنية جابوتنكسي بقيام دولة إسرائيل على ضفتي نهر الأردن،تصلح اليوم أكثر من أي وقت مضى في تاريخ إسرائيل))،وأضاف أن جابوتنكسي لم يكن مخطئاً.(العربي، 2009: 2-3)

وقد زاد الخطر الصهيوني عندما أعلنت إسرائيل إن لا دولة فلسطينية ستقام في الضفة الغربية إلا إذا تم الاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية على الأراضي الفلسطينية عام 1948(مشروع يهودية الدولة) ،وذلك في إطار سعي إسرائيل للبحث عن صيغة دولية تمنحها مشروعية تاريخية وقانونية في ارض فلسطين،وقد طرحت إسرائيل هذا الموضوع في مفاوضات السلام مع الفلسطينيين عام 1993،وفي مفاوضات وادي عربة مع الأردن عام 1994،حيث اشترطتها إسرائيل في مفاوضات الحل النهائي مع الفلسطينيين،وتم طرحها أيضاً في مفاوضات كامب ديفيد عام 2000(خارطة الطريق)،حيث وضعت إسرائيل الاعتراف بها كدولة يهودية شرطاً في قوائم انابوليس للسلام عام 2007.(مركز الجزيرة للدراسات،2014: 1-3)

وعلى صعيد، آخر مثل فشل المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية للتسوية السياسية والقمع الإسرائيلي للفلسطينيين في الضفة منذ حزيران /يونيو 2014،إضافة إلى تفاقم التصعيد والعدوان الإسرائيلي على غزه منذ تموز/يوليو 2014،قد شكل قلقاً للأردن،مما دفع لاتخاذ دور مهم في البعد الإنساني،والذي لا زال غير كاف،كما عزلها عن المتغيرات بحكم إصرار إسرائيل والسلطة الفلسطينية على إن تتولى مصر هذا الملف برغم سوء علاقاته بقيادة المقاومة من حركة حماس،بينما يحتفظ الأردن بعلاقات حسنة مع حركة حماس،غير أنه لم يتمكن بعد من استثمارها لتطوير دوره في القضية الفلسطينية،وتشكل هذه التفاقمات للتصعيد الصهيوني وإجراءاته ضد الأماكن المقدسة والمواطنين في الضفة الغربية واعتداءاته على قطاع غزه عاملاً ضاغطاً على السياسة الأردنية في الإقليم وتجاه القضية الفلسطينية،وكذلك تجاه انتمائها لمحور الاعتدال الذي لم يقف مع المقاومة ولا مع المقاومة ولا مع الفلسطينية في الضفة ضد العدوان الإسرائيلي إلا ببعد أنساني محدود لا يغير من الحال شيئاٍ.(الحمد،2014: 7-8)

وفي هذا الصدد يقول الملك عبدالله الثاني في كتابة (فرصتنا الأخيرة):((كانت الخيبة تتزايد لدى الفلسطينيين وسواهم في المنطقة يوما بعد يوم، أما عبثية الوصول ولو إلى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بعض التقدم،وأما الأمل بأن تنقذ الولايات المتحدة الموقف بأن تضع اقتراحاتها على الطاولة لدفع العملية إلى الإمام فقد تلاشى وذلك حيث أوضح المسؤولين الأمريكيين أن واشنطن لا يمكن إن تخاطر بوضع اقتراحاتها على الطاولة إذا كانت هناك إمكانية بأن يدفعها أحد الطرفين منذ البداية)).(عبدالله،2011: 395)

ب - **الصراع الإقليمي في المنطقة:** يتمتع الأردن بموقع جغرافي استراتيجي جعله من أكثر المناطق سخونة وتأثيراً في حسابات منطقة الشرق الأوسط وتوازنات القوى فيها،إضافة إلى تشكيلة نقطة ارتكاز محوريه تلتقي وتتقاطع عندها مصالح وأهداف حيوية للقوى الإقليمية والدولية. ويشكل الصراع الإقليمي والدولي في المنطقة وخاصة العربي أحد أهم التحديات التي تنعكس بشكل سلبي على أمن واستقرار الأردن على كافة المستويات،وهذا ما يدفع الأردن إلى السعي بجدية مع الأوساط العربية والدولية من أجل تحقيق حالة من الأمن والاستقرار المستمر في المنطقة،والقضاء على كافة مصادر الصراع وبشكل خاص على المستوى العربي لأن ذلك يشكل ركيزة أساسية في تحقيق أمنة واستقراره الوطني. (الكركي،1999: 63-67)

ولعل أهم الصراعات الإقليمية والأزمات في المنطقة والتي أثرت على الوضع الداخلي والسياسة الداخلية الأردنية هي على النحو التالي:

أ- الأزمة العراقية،واحتلال الولايات المتحدة الأمريكية للعراق عام 2003،حيث تفاقمت الأوضاع السياسية والاقتصادية في العراق بسبب الاحتلال الأمريكي،وفي فترة الربيع العربي 2011-2016 ازدادت عمليات قمع الحكومة للمظاهرات السلمية منذ عام 2011،تحولات إلى اعتصامات في الأنبار منذ عام 2012،ومن تحولها إلى حرب مسلحة وعلى رأسها تنظيم الدولة (داعش) في كل من سوريا والعراق،الأمر الذي شكّل عامل قلق للدولة الأردنية على الصعيدين السياسي والأمني والاقتصادي،ولعل تفاقم التدخل الأمريكي والأوروبي في العراق بحجة مهاجمة تنظيم الدولة (داعش) ووقف تقدمها. (التميمي،2016: 84-85)

ب- الأزمة السورية: إن العواصف التي تحيط بالأردن سياسياً وامنياً واقتصادياً جرّاء الصدامات المسلحة في سوريا بين النظام والقوى المعارضة ما أوصل الحال إلى "شبة حرب أهلية" شكل مصدر وتحدياً حقيقياً للأردن،واستلزم اتخاذ سياسات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النـأي بـالنفس عـن الـدخول فـي الخـلاف والإنحيـاز لأحـد الطرفين،وبـالرغم مـن التصـريح المستمر للنظـام والحكومـة بـدعم مطالـب الشـعب السـوري لكـن ذلـك لـم يجعل من الأردن طرفاً مباشراً في الصراع المسلح الدائر علـى الأرض السورية، وفي المقابل فقد فتح الأردن المجـال لإستقبال اللاجئين السوريين بسبب الأوضـاع فـي سوريا،واستوعب أكثر من مليون سوري علـى الأراضـي الأردنيـة،مما شكل ضغط على البنية التحتية وسوق العمل الأردني. (الحمد، 2014: 9)

لقد أدت عمليات تصاعد العنف في كل من سوريا والعراق إلى ظـاهرة عدم الاستقرار السياسـي فـي المنطقة،وعـدم الاسـتقرار السياسـي أدى إلـى التـأثير علـى البنـى التحتيـة الاجتماعية والاقتصادية والديمغرافيـة والثقافيـة للأردن،وفـي هذا يـرى ديفيـد كـاميرون إن عـدم الاسـتقرار يـرادف انهيـار مؤسسـات الضـبط الاجتماعي(المجتمعي)،وشـيوع أنماط العنف نتيجة تناقضات المصالح،ووفقاً لفريدريك بويش،فإن عدم الاستقرار عـادة ما يرتبط بالعنف المناهض لنظام الحكم والمجتمع،في ظل ضعف النظـام وقدراتـه علـى فرض القانون. (Carment,2003: 407-409)

إن ما حدث في سوريا والعراق عنف أدى إلى عدم استقرار للدولتين وللدول المحيطـة قـد أدى إلـى تغييـر هيكلـي فجـائي فـي سياسـات الـدول المحيطـة، وخاصـة السياسـات الداخليـة الـذي يعمـل علـى تقـويض الوحـدات السياسـية الداخلية،والقواعـد الحاكمـة للتفاعلات المجتمعية البينية،ومن ثم يرى ليون هوتيوكز إن التحـولات الهيكلية التـي تصـيب نظـم الحكـم عـادة مـا تكـون مصـحوبة بحالـة مـن السـيولة،وعدم اليقـين والغمـوض،ومن ثـم تثيـر الشـعور بعـدم الاسـتقرار السياسـي،على غـرار الثـورات والانقلابـات العسـكرية،وانهيار الحكومـات الائتلافيـة،وإبطال العمـل بالدسـاتير الوطنية،وإقالـة شـاغلي السلطة المركزيين،عقب إخفـاقهم فـي إدارة أزمـات معينـة مثل الهزائم والأزمات الاقتصادية. (Hurwiz,2012: 449)

وعلى المستوى الـدولي،فإن التغيرات المفضية لعدم الاستقرار تشمل التغير فـي بنيـة النظام الدولي،وتحوله من التعدديـة القطبيـة للثنائيـة القطبيـة،وثم الأحاديـة القطبيـة،حيث أشار كل من ادوارد ديوي وكونيسي رايت إلـى أن النظـام الـدولي عـادة مـا يشـهد حربـاً لتغير بنية النظام الدولي والإقليمي على مداد فترات شبة منتظمة، فيطلق علية نظرية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ج- **التحديات الأمنية**: يعد الأمن الداخلي الركيزة الأساسية لفلفة الحكم في الأردن. ومع الإعتراف بأهمية الأمن والاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي،إلا أنه وفي ظل غياب أي دور فاعل لمؤسسات العمل الديمقراطي كوسيلة لتداول السلطة،وبالتالي الوصول إلى الحكم،أصبحت المؤسسة الأمنية،والتأثير في عمل مؤسسات النهج الديمقراطي، ومنها الأحزاب السياسية وبعض مؤسسات المجتمع المدني، بإستخفاف شديد،بل وفي بعض الأحيان القيام بالهجوم العلني في وسائل الإعلام المملوكة للدولة،مما خلق مناخاً بأن هذه المؤسسات هي خصم للدولة،وهي بالتالي ليست القناة الصحيحة والمنشودة للأجيال التي تملك طموحاً سياسياً. (قمحاوي،2006: 91-92)

والتهديد الامني الخارجي المتمثل في تنظيم داعش الارهابي،ومن ذلك تفجر مخيم الركبان للاجئين السوريين على الحدود الشمالية الشرقية مع سوريا،والمجاورة للحدود العراقية؛إذ انفجرات السيارة المفخخة ،يوم السبت 21 كانون الثاني/يناير 2017،في سوق المخيم،لتوقع عدداً كبيراً من الضحايا. وكذالك قام التنظيم في العام 2016 بهجوم على النقطة الحدودية الذي أدى إلى قتل جنود ورجال امن اردنيين واصابة اخرين. (ابو رمان،2017: 2)

وبذلك أضحى الخطر أكثر اقتراباً ووضوحاً بالنسبة للاردن،وتعزز محاولة داعش ما بعد الموصل،المخاطر ولاتلغيها،وتجعل من الحدود الشمالية،الامر الذي يجعل من الحدود الشمالية مصدر تهديد امني. (ابو رمان،2017: 2-3)

ثانياً: مؤشرات التحديات الخارجية

1- زيادة خطر الإرهاب المتمثل في داعش،حيث تقود تلك المؤشرات المتضاربة والمتنوعة في قراءة النظام الأردني للأوضاع العراقية إلى أحد أهم جوانب القلق الأردني،والذي يتمثل في صعود تنظيم داعش الإرهاب في العراق والشام داخل العراق وسوريا على السواء. هذا القلق الأردني يقع على مستويات متعددة،ربما أقلها شأن هو الحديث عن تمدد التنظيم حالياً باتجاه الأراضي الأردنية،عبر الحدود العراقية فمثل هذا الحدث وضع القوات الأردنية في تلك المنطقة في حالة استعداد والتأهب، مستبعد تماماً على المدى القصير. (ابو رمان،2014: 4)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2- خطر اللجوء السوري،حيث أن لجأ أكثر من مليون لاجئ سوري إلى الأردن، وضغط هؤلاء على البنية التحتية للمدن الأردنية، إضافة إلى الخطر الاجتماعي وسوق العمل الأردني وكذالك فإن المساعدات الاقتصادية التي وعد بها الغرب لم تصل ألا بشكل جزئي للغاية،علاوةً على إدخال خلايا المخربين في موجة المهاجرين واللاجئين إستراتيجية حربية. (هراره،2016: 2-3)

3- تدهور حالة الأمن القومي العربي بأبعاده السياسية والاقتصادية والعسكرية، وظهور بوادر احتقان اجتماعي ينذر بالخطر ويهدد سلامة العديد من الكيانات القطرية العربي (ومنها الأردن) فلا بد من إجراء مراجعة شاملة لوظيفة الدولة القطرية خلال العقود الماضية،وكذلك مسلكيات وأطروحات التيارات والأنظمة ذات الطرح القوي،ومدى ما قدمته الفكرة القومية العربية والوحدة العربية، بالإضافة إلى حالة الفوضى وعدم الإستقرار العربي،انعكس سلبياً على الوضع السياسي والاقتصادي الأردني،إضافة إلى الصراع السياسي والطائفي والمذهبي والاجتماعي،فتح المجال لتدخل القوى الكبرى في الشؤون الداخلية للأقطار العربية ،مما أدى إلى خلخلة الأمن القومي العربي. (نصيرات،2008: 7-8)

4- عدم الإستقرار السياسي: لقد جعل عدم الإستقرار السياسي الذي سببه الربيع العربي جميع التنبؤات في الأردن أكثر صعوبة واقل وثوقية، على سبيل، يمكن أن يتنبأ القليل بأنة في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر 2014 تم اعتقال قيادي (زكي بني أرشيد) في جماعة الأخوان المسلمين الأردنية بسبب إطلاق تصريحات مثيرة ضد الإمارات العربية المتحدة،يعتمد التنبؤ بالاستقرار وعدم الاستقرار في الأردن بشكل كبير على التقييم الدقيق للتوازن بين الشكاوى المشروعة والشكاوى المحفزة والاستقرار السلبي الذي يغذيه الانهيار المدني المستمر في الدول المجاورة . (كونابل،2015: 11)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني

طبيعة السياسة الداخلية الأردنية

تستند قواعد السياسات الحاكمة للأردن إلى ثلاث قواعد أساسية: الوحدة الوطنية،والدور الإقليمي المناسب والقوي،والإصلاح السياسي والاقتصادي،ونظراً لما تشكله العواصف والتحديات من مخاطر على الأردن،فإن إدارة السياسة الأردنية لم يعد كافياً تنفيذها بالطرق التقليدية ووفق معايير قديمة،حيث أصبح الأردن في قلب العاصفة وجزءاً قسرياً فيها،وأن السياسة الداخلية الأردنية تتأثر بالضرورة بالتحديات الخارجية والداخلية للأردن. (الحمد، 2014: 11)

إن السياسة الداخلية الأردنية نابعة من التنظيم الدستوري، وتقوم على وحدة الدولة السياسية حيث يتم توزيع حقوق السيادة بين الدولة والوحدات الأخرى المكونة لها والتي ترتبط بها من قضائية وتشريعية وتنفيذية واقتصادية واجتماعية، وذلك وفقاً للدستور. (الزعبي،1988: 32)

يتناول هذا المبحث المطلبين الآتيين:

المطلب الأول: مؤسسات تنفيذ السياسة الداخلية.

المطلب الثاني: آليات رسم وتنفيذ السياسة الداخلية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول

مؤسسات تنفيذ السياسة الداخلية

إن السياسة الداخلية لكل دولة يجب إن يتوفر بها شروط عدة لتحقيق النجاح على المستويين الداخلي والخارجي،فعلى المستوى الداخلي يجب المحافظة على الدولة ومنظومة المؤسسات (السياسية والاقتصادية والإدارية والاجتماعية والثقافية) وأن يكون هناك مجتمع حيوي (الحريات وإنفاذ القانون)،ومواجهة المشكلات التي توجه العنصر البشري (التعليم والطاقة والصحة والبيئة)،وأن تكون الدولة قائدة في محورها الإقليمي،وتكون الدولة رائدة في النظام العالمي،وهو ما يتطلب منها تفعيل دورها في المنظمات الإقليمية. (مركز الأهرام للدراسات،2015: 2-3)

يتناول الباحث في هذا المطلب المحورين الآتيين:

أولاً- مفهوم السياسة الداخلية وطبيعتها، وأهدافها، ومنطلقاتها.

ثانياً- مؤسسات تطبيق السياسة الداخلية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولا- مفهوم السياسة الداخلية وطبيعتها وأهدافها ومنطلق

1- السياسة الداخلية: تعتبر السياسة الداخلية المنطلق في التغيير، إما السياسة الخارجية فهي عامل ثانوي في التغيير وليس حاسماً في التغيير الداخل ، لذالك فإن الداخل يعتمد على الخارج، ذلك لأن وسائل وطرق وأدوات مواد التغيير الداخلي لم تعد حاسمة بدون وسائل وأدوات وطرق ومواد التغيير الخارجية من واقع إن تكافؤ موازين القوة في الداخل غير متكافئة في حسمها من أجل التغيير، لذا نرى الداخل يستجد عون ومساعدة الخارج المادية والفكرية على حد سواء ، لذلك فإن السياسة الخارجية لم تعد كالسابق تشكل انعكاساً للسياسة الداخلية، فقد نرى دولاً صغيرة تكرس أنشطتها الخارجية في مقاسات سياسية عاليه، حيث إن القوى العالمية(الدول الكبرى) قد هيأت سياسة خارجية لا تعكس سياستها الداخلية ، وهذا هو الأمر الواقع ألان . (الشيخ ،2012: 2-3)

من ذلك يتبين لنا أن السياسة الخارجية لم تعد تعكس السياسة الداخلية لكل دولة، مع أن السياسة في تعريفها يجب إن تعكس السياسة الخارجية للدولة.

ومن هنا فيمكن تعريف السياسة الداخلية بأنها :((مجموعه من المبادئ (اقتصادية والإصلاحية والخدماتية) يتم تنفيذها داخل الدولة تحت إطار قانون داخلي يخص الدولة نفسها ويخدم المواطنين والمقيمين فيها ، ولا يحق لأي دولة التدخل في شؤون الدولة الأخرى .(Salehyan,2006:4-5)

فالديمقراطية تفهم بالتعددية في إطار السياسة الداخلية،حيث إن السياسة الداخلية تعد أساس السياسة الخارجية،وحتى تكون السياسة الداخلية ناجحة يجب إن يكون هناك مجتمع حيوي (الحريات وإنفاذ القانون) ومواجهة المشكلات التي تواجه العنصر البشري (التعليم والطاقة والصحة والبيئة)، وان تكون الدولة القائدة في محورها الإقليمي،وان تكون الدولة ايضاً رائدة في النظام العالمي،وهو ما يتطلب منها تفعيل دورها في المنظمات الإقليمية. (ابوطالب،2015: 2).

وقد ارتبطت العلاقات بين السياسة الداخلية والخارجية بتحديد العلاقة بالنظر إلى الدولة القومية وعلى الأخص فيما يتعلق بطبيعتها وحدود التأثير عليها والنفاذ إليها أو اختراقها، ومن ثم قدرتها على التصرف خارجياً دون التعرض لمؤثرات أو تأثيرات داخلية. وكذلك حديتها في التصرف داخلياً دون التعرض لأي محاولات اختراق أو تدخل في الشؤون الداخلية عملاً بمبدأ " عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدولة" والذي يعد أهم المبادئ التي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عليها التنظيم الدولي المعاصر،وهو المبدأ ذاته الذي اختلفت حوله ذلك متطورات العلم في ظل التغيرات التي شهدتها الدولة القومية سواء في الشمال أو الجنوب. الثاني يرتبط بالتحولات أو التغيرات العالمية والتي كانت سبباً مباشراً في بروز هذا الجدل على السطح مرات عديدة،نظراً لما تسببه من إثارة الجدل والشكوك حول مدى صحة التمييز الحاد بين السياسة الداخلية والخارجية،حيث مثلت السياسة الداخلية بالبعد الخاص بالاستقلال الذاتي للدولة. (حنفي، 2010: 1)

إن الفارق بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية، قد أصبح مختلفاً بدرجة متزايدة، وارجع البعض ذلك إلى ما يلي:(الشيخ،2012: 3-4)

8- الأثر الذي أحدثته التكنولوجيا من حيث تقليص المسافات.حيث تعتبر ثورة المعلومات والاتصالات من أهم ملامح العصر الراهن،ومن أبرز سمات هذه الثورة أنها عابرة لحدود الدول.حيث يصعب على أي دولة حالياً إن تمنع التدفق الإعلامي والمعلوماتي القادم إليها من خارج حدودها من خلال شبكة الإنترنت، والأقمار الصناعية والقنوات الفضائية ومن هذا المنطلق،تعد ثورة المعلومات والاتصالات من أهم تجليات ظاهرة العولمة التي تنامت بشكل كبير خلال العقدين الأخيرين.

9- زيادة الإعتماد المتبادل في العالم، وقد أدى هذان العاملان بالأساس إلى فقدان أي مجتمع للاستقلال الذاتي في الشؤون الداخلية. ويظهر هذا جلياً على صعيد القضايا العالمية اليوم،حيث أن السياسات العالمية لا تهتم بالإبعاد الجيوبوليتيكية التقليدية والتي تشمل الأمن والشؤون العسكرية فحسب بل تهتم أيضا بالمسائل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بدرجة كبيرة،ومن تلك القضايا مكافحة الإرهاب واحترام حقوق الإنسان والديمقراطية.

10- تنظيم شؤون الديمقراطية الليبرالية والإصلاح السياسي. حيث إن الأسباب التي تؤثر على عملية الإصلاح السياسي التنمية الاقتصادية الذي يعتبر السبب الرئيس في عملية التحول الديمقراطي،لأنها تؤدي إلى زيادة الثروة القومية مما يرفع من كفاءة جميع الخدمات والتعليم وبالتالي خلق طبقة اجتماعية وهي الطبقة الوسطى القادرة على الاعتماد على نفسها وتنمية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المجتمع المدني الذي يجب إن يتسم بالتعددية والفاعلية،وكل هذه المتغيرات تعتبر مؤهلات ضرورية للتحول إلى الديمقراطية الحقيقية التي هي أساس السياسة الداخلية. (ابوطالب،2010: 2-4)

ب- طبيعة السياسة الداخلية: السياسة الداخلية هي أساس انطلاق السياسة الخارجية حيث يجب إن تسند السياسة الداخلية إلى الأسس والقواعد التالية حتى تعتبر سياسة خلاقة وهي: (Diamond, 2003: 118-120)

1- الوحدة الوطنية.
2- الدور الإقليمي المناسب.
3- الديمقراطية الحقيقية.
4- الإصلاح السياسي والاقتصادي.
5- التعددية السياسية والفاعلية.
6- الوظيفة الاقتصادية للدولة، فإذا ما فضلت الدولة مصالح الإستثمار الخارجي الأجنبي على المطالب الأساسية للجماهير فإن هناك خللاً في السياسة الداخلية.

إن السياسة الداخلية في الأردن تقوم على المبادئ والأسس التالية:(الحمد، 2014: 11)

1- الجهد الوطني المشترك بين النظام ومختلف القوى السياسية،وإلغاء سياسة الإقصاء والتهميش لقوى سياسية ومجتمعية في الأردن.
2- المحافظة على البعد القومي العربي بحكم الإنتماء والإيديولوجي للأردن لهذه الأمة وحضارتها وبحكم الجوار الطبيعي والامتداد التاريخي لها، وبحكم التداخل الاجتماعي العريق، وحتى يحفظ الأردن هوامش المناورة المناسبة في الفضاء العربي.
3- إتخاذ سياسة التوازن بين الأمن السياسي للنظام والحكم،وبين الأمن الاجتماعي للمجتمع والتقاليد والهوية،والاستقرار الفكري لدى الشباب الذي يتعرض لعمليات خطرة من الانحراف والانجرار إلى الفكر المتطرف أحيانا والى فكر اللامبالاة والضعف والعجز أحيانا أخرى،مما يضعف قدرته على حمل المسؤولية والمشاركة في مواجهة التحديات،بينما يحقق الاستقرار الفكري والنفسي للشباب

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قاعدة انطلاق صلبة جداً للمحافظة على هويته واتزانه واعتداله إمام أي محاولات مشبوهة.

4- التعامل مع الضغوط والإغراءات من الأصدقاء والأعداء على قاعدة الاقتصاص دون الإستجابة لما يخالف القواعد والسياسات الداخلية والثوابت،والإستعداد لأي مفاجئات بتغير سياسة أي طرف تجاه المملكة أو بتفاقم أزمات التطرف والعنف أو يتعرض المملكة لإشكالات اقتصادية أو خلافات سياسية داخلية خطيرة.

2- منطلقات السياسة الداخلية:

إن السياسة الداخلية لأي دولة من الدول إنما تسعى إلى تحقيق الأهداف التالية: (المعاني، 2000: 22-23)

1- سرعة إنجاز الخدمات المقدمة إلى الشعب في كافة النواحي الاقتصادية والتعليمية والصحية والثقافية والتنموية وغيرها ضمن التجمعات التي يعيشون فيها

2- توزيع وتقسيم العمل والتحقيق من أعباء الدولة المركزية متعددة المهام والواجبات.

3- قدرة السياسة الداخلية على تفهم مشاكل الشعب واحتياجاتهم بسبب قربها منهم، والعمل على حلها وعمل برامج تنموية تساعد الشعب على تلبية احتياجاتهم.

4- تنمية روح المشاركة الفاعلة لدى الشعب التي تؤدي إلى تقوية الروح المعنوية والوطنية.

5- تعزيز روح الديمقراطية لدى الشعب في الدولة كون السياسة الداخلية تنشأ أو تقوم على مبدءا المشاركة بين الدولة ومؤسساتها الفاعلة.

6- تحقيق المساواة بين إفراد الشعب وتقويم خدماتها بشكل ديمقراطي ومتساوٍ وكذلك مبدأ حق الترشيح والانتخاب.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3- أهداف السياسة الداخلية وصناعة القرار

إن السياسة الداخلية تعكس السياسة الخارجية للدولة،وهي التي تتخذ القرارات الجادة فيما يتعلق بمستقبل الوطن،لذا فإن النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإدارية للدولة وفرص نجاحها معتمد على الداخل،وأن أسلوب الإرجاء والتأخير لعدم القدرة على اتخاذ القرار أو لعدم وضوح الرؤية أو بسبب ضغوط قوى الشد العكسي، وخاصة ما يتعلق بأهمية تطوير التعديلات الدستورية لرفع مستوى التلاحم الوطني والشراكة في حمل أعباء البلاد وحمايتها لمصلحة النظام والمجتمع على حد سواء، وكذلك الابتعاد عن الدولة،والتحول نحو رسم رؤى أردنية واعية وقوية عن دراسة وعلم تبين اتجاه المتغيرات،وكل ما ذكر هو أساس السياسة الداخلية والاستقرار الداخلي للدولة. (الحمد، 2014: 12)

وتسعى السياسة الداخلية والإدارة المحلية الأردنية إلى تحقيق أهدافها ضمن المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والخدماتية والإدارية والثقافية والتعليمية والصحية، حتى تستطيع عكس سياسة خارجية ناجحة، ومن هذه الأهداف:

أ- الأهداف الاقتصادية والتنموية:

1- إشراك الشعب والهيئات المحلية في تقرير الحاجات ورسم الخطط وتنفيذها،باعتبار أن السياسة الداخلية والإدارية المحلية هما وسيلتا التنمية التي تقوم على انجاز التنمية الاقتصادية والاجتماعية. (المعاني،2000: 24)

2- العمل على توفير تمويل وطني (محلي) من أجل تنفيذ الخطط والمشاريع والإعمال المحلية الوطنية، والتحقيق على موازنة الدولة. (الرواشدة،1987: 38)

3- العمل على ترشيد الوقت والإنفاق الحكومي وتحسين انجازات الوطن.

4- تطبيق مبادئ الشفافية والجودة في كل ما يتعلق بالشؤون الداخلية.

ب- الأهداف الاجتماعية:

1- تنمية القيم الاجتماعية والثقافية والتعليمية والتربوية عن طريق النهوض بمشروعات لهذه الغاية مثل توفير المكتبات والمسارح ومؤسسات التنشئة الاجتماعية والسياسية ومؤسسات الرعاية والجمعيات ومؤسسات المجتمع المدني. (الحوت، 1933: 104)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2- العمل على إيجاد فرص عمل لأبناء الشعب في محافظاتهم والتخفيف من البطالة، والحد من الفقر، والحد من الهجرة من الريف إلى المدينة، ومراعاة احتياجات المواطنين وتحقيق رغباتهم. (المعاني، 2000: 25)

ج- الأهداف السياسية: (المعاني، 2000: 25)

1- تحقيق المشاركة السياسية بين الشعب والسلطة المركزية.

2- إرساء قواعد الديمقراطية واحترام الرأي من خلال الترشح،وحق الانتخاب.

3- احترام حقوق الإنسان في كافة المجالات.

4- إبراز قيادات وطنية قادرة على العمل والإدارة الكفؤة في ممارسة إعمالها.

د- الأهداف الإدارية:

1- العمل المشترك بين الإدارة المحلية والحكومة المركزية،ووضع الخطط التنموية المناسبة التي تحقق أهداف ومطالب الشعب من خلال إقامة مشروعات هادفة. (العكش،1988: 24-25)

2- زيادة قدرة الموظفين والعاملين،وتنمية الإبداع لديهم مما يسهل سرعة انجاز المعاملات بكفاءة وفاعلية،والحد من البيروقراطية(الروتين) وإكسابهم خبرة عملية كبيرة. (المعاني، 2000: 23-24)

أما صناعة القرار السياسي الداخلي:

1- مفهوم صنع القرار: يشير هذا المفهوم إلى عملية التفاعل بين المشاركين كافه بصورة رسمية وغير رسمية في تقرير السياسات العامة ومنها السياسة الداخلية. وتمثل عملية صنع القرار عملية اختيار بديل من البدائل المطروحة لحل المشكلات المثارة على أساس تقييم كل منها، ويشمل عملية مناقشة ومفاصلة بينها. (الحمد، 1999: 60)

ويعتبر الملك هو صانع القرار السياسي الأول الذي يضع في حساباته التأثيرات والنتائج والمنطلق الدولي السائد في صنع واتخاذ القرار،وكما كان شخص الملك يمثل الوحدات الأساسية في صنع القرار السياسي فتعتبر هذه الوحدة الحلقة الأهم،لأن الملك قد اشرف وبشكل رسمي على صناعة القرار السياسي في الأردن. ومن خلال الأسلوب الذي يدير به الملك سياسة بلاده فانه يختار البديل الملائم من عدة بدائل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مقترحة والمتوفرة إمامه، أو تقديم القرار سلفاً ويكون دور باقي هيكل السياسة الخارجية محصورة في تقديم التوجيهات غير الملزمة. (ابودية،ب.ن: 175)

إما الوحدات القرارية المساعدة في صنع القرار السياسي الأردني:

1- الديوان الملكي: حيث إن الديوان الملكي من أهم واقرب عناصر صنع القرار المساعد للملك وذلك بسبب طبيعة عمله اليومي، وممارسة مهامه، حيث إن الديوان يذخر بمستشارين ذو كفاءة يساعدون في صنع القرار حتى يخرج القرار بأفضل حال. (الديوان الملكي،2016: 1)

2- مجلس الوزراء: حسب نصوص الدستور الأردني فإن لمجلس الوزراء الأردني مهام تتعلق بإعداد السياسة الداخلية،وصنع القرار الخارجي،ومسؤول في الوقت نفسه عن إدارة الشؤون الداخلية باستثناء ما قد يعهد من تلك الشؤون بموجب الدستور إلى أي شخص وهيئة أخرى. (الدستور الأردني، 2012:المادة 45)

3- وزارة الداخلية: حيث إن وزارة الداخلية الأردنية تشارك في صنع القرار الأمني الداخلي بالإضافة إلى مراقبة الأحوال والشؤون الداخلية للأردن،وخاصة فيما يتعلق بالإحداث والمسلمات الداخلية،وهي المسؤولة عن استصدار قرارات فيما يتعلق بالأحزاب والجماعات والاحتجاجات وغيرها. (الخزاعلة،2015: 35)

4- المؤسسة العسكرية والأمنية: تعتبر القوات المسلحة والأجهزة الأمنية من أهم أدوات السياسة الداخلية بالنسبة لأي دولة،ولا سيما في الحالات التي تتعرض فيها الدولة إلى مشاكل داخلية،وتساهم أيضا في التنمية الاقتصادية والخدماتية والتنموية. (الخضور،2008: 187).

5- السلطة التشريعية: السلطة التشريعية تمارس حقها في صناعة القرار من خلال الحقوق التي أعطيت لها بموجب الدستور بالصادقة على المعاهدات التي تمس حقوق الأردنيين العامة والخاصة التي لا تكون نافذة إلا إذا وافق عليها مجلس الأمة. (شكر،1994: 193)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً:مؤسسات تطبيق السياسة الداخلية:

حسب الدستور الأردني فإن تطبيق السياسة الداخلية تتم عبر المؤسسات التالية:

1- مجلس النواب: حيث يتألف مجلس النواب من أعضاء منتخبين انتخاباً عاماً ومباشراً،وعددهم (130)عضواً الآن،ومدة مجلس النواب أربع سنوات تبداء من تاريخ إعلان نتائج الانتخاب العام في الجريدة الرسمية. وللملك الحق في أن يمدد المجلس إلى مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد عن سنتين طبقاً لأحكام الدستور الأردني. وتجري الانتخابات البرلمانية قبل انتهاء مدة المجلس بأربعة شهور، وينتخب المجلس النواب في بدء كل دورة عادية رئيساً له لمدة سنة ويجوز أعادة انتخابه. وعضو مجلس النواب يجب أن يكون قد أتم ثلاثين سنة شمسية من عمره. (الشناق،2006: 63)

2- مجلس الأعيان: ويتألف مجلس الأعيان من أعضاء معينين، حيث يتم تعينهم وتعيين رئيسهم من بينهم، وقبول استقالاتهم من قبل الملك. أما عدد مجلس الأعيان فهو مرتبط بأعضاء مجلس النواب، إذا يتألف من عدد لا يتجاوز نصف أعداد مجلس النواب. ومدة ولاية مجلس الأعيان هي ذاتها مدة مجلس النواب (أربع سنوات). أما رئيس مجلس الأعيان فمدة ولايته عامان يمكن أن تجدد لعامين آخرين بأمر الملك. (محافظة وآخرون،2006: 103)

أما اختصاص مجلس النواب والأعيان فيما يتعلق بالسياسة الداخلية:

أ- عملية اقتراح ووضع القوانين.

ب-منح الثقة للحكومة أو حجبها عنها.

ج- الرقابة السياسية على أداء الحكومة فيما يتعلق بالسياسة الداخلية.

د- توجيه الحكومة فيما يتعلق خدمة المصلحة الوطنية.

ه- تمثيل فئات المجتمع فيما يتعلق في عملية صنع القرار.

و- فرض الرقابة المالية وإقرار الموازنة، وتنظيم فرض الضرائب بحيث لا تفرض ضريبة أو رسم إلا بقانون، وهذا القانون يحتاج لإقرار من مجلس الأمة، ومن خلال الدور التشريعي الذي تقوم به السلطة التشريعية فإنها تساهم بشكل فعال في توفير دعماً سياسياً للنظام السياسي وتمنحه نوعاً من الشرعية. وبهذا تهيأ للنظام

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قبـول المـواطنين للقـانون والنظـام وتخلـق نمطـاً مـن الاسـتقرار السياسـي. (الشناق.2006: 164)

وفيمـا يتعلـق بالسياسـة الداخليـة فـإن ادوار البرلمـان تمـارس بصـلاحيات متعـددة أهمهـا الصلاحية التشريعية والمالية والرقابية. ولم يصل البرلمان إلى هذا الدور ألا بعد أن مر بمراحل متعددة: (شكر،1994: 205)

أ- الدور الاستشاري: وهو الدور الأول والأساس للبرلمان. فالدور الأول للمجلس كان دوراً استشارياً للملك الذي كانت تتركز بيده كل السلطات.

ب- الدور التمثيلي: في هذا الدور انتزع البرلمان الصلاحية التشريعية والمالية من الملك.

ج- الدور الرقابي: وفي هذا الدور أصبح للبرلمان الحق في الرقابة على أعمال الحكومة من خلال الأسئلة والاستجواب وتأليف لجان التحقيق الخاصة وخاصة من خلال التصويت على الثقة بالحكومة.

3- مجلس الوزراء: حيث تعتبر الوزارة محور وروح النظام البرلماني وأداة من أدوات وآليات تنفيذ السياسة الداخلية، وهي تتمتع بخصائص تميزها عن سائر المؤسسات في الأنظمة الدستورية،وتبرز هذه الخصائص في الوحدة والتضامن من بين الوزراء، وثانياً التجانس بين الوزراء من حيث أفكارهم ورغباتهم السياسية، وثالثاً في مسؤولية الوزراء الجماعية أمام البرلمان،ورابعاً في دور الأحزاب في تأليف الحكومة. (شكر،1994: 206)

وتقوم الوزارات باستثناء وزارة الخارجية بالعمل على تنفيذ السياسة الداخلية، وخاصة وزارة الداخلية التي من مهامها الأولى تنفيذ آليات السياسة الداخلية، ووزارة الداخلية الأردنية أسست مع تأسيس الدولة عام 1921،وارتبط اسمها على العقود الماضية بعملية بناء مؤسسات الدولة الأردنية وتولت مهام حفظ الأمن وتقديم الخدمة للمواطنين ومن مهام تنفيذ السياسة الداخلية سواء الاجتماعية أم الاقتصادية أم السياسية، وتعزيز مبداء اللامركزية، وتوفير كافة الخدمات للمواطنين سواء الأمنية أو الخدماتية. (القاضي،2010: 109-110)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن واجبات وزارة الداخلية فيما يتعلق بتنفيذ السياسة الداخلية ما يلي : (نظام التنظيم الإداري،1996: م3)

1- اتخاذ التدابير والإجراءات الخاصة بحفظ الأمن الداخلي والسلامة العامة في المملكة ومنع الجريمة والعمل على الحيلولة دون وقوعها.
2- حماية الحريات العامة في حدود الدستور والتشريعات المعمول بها، والعمل على تعميق الانتماء والاعتزاز به.
3- المشاركة في إعداد مشاريع خطط التنمية في المملكة ومتابعة تنفيذها.
4- الأشراف على مراكز الإصلاح والتأهيل.
5- الأشراف على الانتخابات،وترخيص الجمعيات والهيئات المماثلة وتسجيلها.
6- الأشراف على عقد الاجتماعات ألعامه.
7- تسجيل الأحزاب السياسية وترخيصها.
8- المشاركة في وضع السياسة الداخلية العامة،تنظيم السير على الطرق
9- تنظيم الشؤون الخاصة بالدفاع المدني،والأشراف على تنظيم السير على الطرق.
10- الأشراف على الانتخابات النيابية والبلدية.
11- الأشراف على شؤون الأجانب في الأردن،وتنظيم دخولهم

وحسب نظام التشكيلات الإدارية رقم (47) لسنة 2000، فقد حدد هذا النظام المهام والواجبات الموكلة إلى الحاكم حسب رتبته وهي كما يلي:

1- المحافظ: والذي يعين بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب من وزارة الداخلية، مقترناً بالإدارة الداخلية، ويعتبر المحافظ رأس الإدارة العامة في محافظته،ومن مهام المحافظ فيما يتعلق بالسياسة الداخلية: (القاضي، 2011: 106)

- صون الحريات العامة وحقوق المواطنين.
- المحافظة على الأمن العام والسلامة العامة، وسلامة الأفراد وممتلكاتهم.
- تعزيز الوحدة الوطنية بين أبناء محافظته.
- الاهتمام بالمناسبات الوطنية والدينية الداخلية والأشراف عليها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- متابعة أعمال الدوائر والمؤسسات ضمن اختصاصه،وقيامها بأعمالها على أحسن وجه،وتنفيذ القوانين والأنظمة والتعليمات والتوجيهات العامة
- تحقيق العدالة بين الجميع ضمن سيادة القانون وبما لا يتعارض مع استقلال القضاء
- العمل على توفير المناخ الملائم لتشجيع الاستثمار في المحافظة،وتوفير متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية،واتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق ذلك.
- الأشراف على مركز الإصلاح والتأهيل.
- المحافظة على ممتلكات الدولة،وتطويرها وحسن استغلالها.
- اتخاذ الإجراءات الأزمة لتنفيذ القرارات والتوصيات الصادرة عنها.

2- المتصرف:حيث يعتبر المتصرف رئيس الإدارة العامة ويتولى الواجبات والمهام الخاصة بالمحافظ، وعليه واجب تنفيذ السياسة الداخلية.

3- مدير القضاء:يعتبر رئيس الإدارة في منطقته،ويتولى تنفيذ السياسة الداخلية في منطقته ومن خلال ما سبق، فإن وزارة الداخلية بتفرعاتها الداخلية أنما مهمتها تنفيذ السياسة الداخلية سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية أو الإدارية، والأشراف على كافة نواحيها بحيث تكون مطابقة للسياسة العامة للدولة.

4- السلطة القضائية الممثلة (بالمحاكم): حيث تلعب السلطة القضائية المتمثلة في الدرجة الأولى بالمحكمة العليا،دوراً أساسياً وسياسياً يجعلها تختل القمة في سلم الهيئات الدستورية في النظام ومن مهامها الرقابة الدستورية على القوانين، وإخضاع الدولة بأجهزتها التشريعية والتنفيذية إلى أحكامها واتجاهاتها. (شكر،1994: 91)

والمحاكم في الأردن ثلاثة:النظامية والدينية والخاصة. وعي لجميع المواطنين ومصونة من التدخل في شؤونها ومهمتها تطبيق العدل بين المواطنين وحل خلافاتهم. (الشناق،2006: 169)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني

آليات رسم وتنفيذ السياسة الداخلية

أن السياسة الداخلية من حيث الرسم والتنفيذ والتقسيم هي نتاج للمؤسسات والقوى المكونة للنظام السياسي الرسمية وغير الرسمية،وترتبط بشكل مباشر وغير مباشر بدور تلك المؤسسات،وعلى ضوء ذلك الأداء تتوقف درجة نجاح السياسات العامة الداخلية في تحقيق أهداف ومتطلبات المصلحة العامة ،وبالتالي فإن النجاح أو عدم النجاح في تحقيق تلك المتطلبات هو الذي يظهر تباين الأنظمة السياسية في كيفية ممارسة مؤسساتها عند صنع السياسات العامة. (الحديثي،2009: 1)

يتناول الباحث في هذا المطلب المحورين الآتيين:

اولاً:معوقات السياسة العامة الداخلية الأردنية.

ثانياً:آليات رسم وتنفيذ السياسة الداخلية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اولاً- معوقات السياسات العامة الداخلية:

أن مشكلة ومعوقات السياسة العامة هي موقف أو حالة تحرك الحاجات والشعور بعدم الرضا لدى أفراد المجتمع. مما يدفعهم لطلب العون أو بتدخل الحكومة للمساعدة في إزالة ما يعانون منه،فعل سبيل المثال يمكن اعتبار تفشي الجريمة أو البطالة أو ارتفاع الأسعار (التضخم) أو تفشي الأوبئة والأمراض وانتشار الآفات الزراعية وتلوث البيئة ونقص الغذاء وصعوبة المواصلات والمحسوبية وغيرها،مشاكل تدعو صانعي السياسات العامة والداخلية لدراستها وتحليلها من اجل معالجتها وتحليلها.

وقد عرفت معوقات أو مشاكل السياسات العامة بأنها:((حاجات غير مشبعة وقيم غير مدركة أو مفهومة يمكن إشباعها أو تحقيقها بالنشاط أو الفعل الحكومي وان المعلومات الضرورية يمكن الحصول عليها بأساليب التحليل المتنوعة،وما تجدر ملاحظته أن المعنيين بحل المشكلات ووضع الحلول المناسبة لمواجهة مشاكل السياسات العامة بسبب فشلهم في اكتشاف أو معرفة الأسباب الحقيقية للمشكلة العامة،إذ أن الصياغة الدقيقة للمشكلة ينتج عنها – في الغالب – حلول صحيحة)). (جواد وعبد،2017: 3)

ويمكن تصنيف المشكلات التي تمس السياسات العامة الداخلية إلى الأتي: (سمرة وآخرون،2015: 40)

1- المشاكل التوزيعية: وهي التي تتعلق بكيفية توزيع الحوار بين الأفراد أو الجماعات أو الأقاليم،مثل مطالب مدينة ما بالسيطرة على الفيضان، وآخرون بمعالجة قلة المياه.
2- المشاكل الداخلية: وهي تلك المشاكل التي تتعلق بمواطني الدولة ذاتها كذلك المتصلة بالصحة والتعليم والأمن الداخلي والضرائب والنقل والمواصلات والبيئة والزراعة وغيرها.
3- المشاكل الخارجية: وهي تلك التي ترتبط بعلاقة الدولة مع الدول الأخرى كدول الجوار، مثل مشاكل الأنهار والمياه والدولية والملاحة البحرية والحدود الإقليمية بين الدول والصيد في البحار والأنهار الدولية والتهريب.

إن السياسة الداخلية الأردنية تعاني من المشاكل الداخلية عند رسمها:

1- عدم الاستقرار السياسي الخارجي في العراق وسوريا أدى إلى عدم استقرار داخلي وأثر على الأردن اقتصادياً ومالياً،فالأردن بحاجة إلى دعم اقتصادي ومالي مع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وجود أزمات اللاجئين،أدى إلى أعباء متزايدة على قطاع الخدمات العامة في الأردن. (ساتلوف،شنكر،2013: 2-3)

2- مشكلة الفساد وتوابعه، حيث أن الفساد يأكل من شرعية ومكانة المملكة،والتي بالرغم من تأسيسها هيئة مكافحة الفساد عام 2006 إلا أنها ما زالت تعاني من وجود انطباع بأنها ليست ملتزمة بما فيه الكفاية بالقضاء على الفساد القائم على المستوى العالي. (ساتلوف،شنكر،2013: 3)

3- الصعوبات الاقتصادية الكبيرة، وذلك بسبب البطالة،وزيادة نسبة الفقر،والتضخم في الأسعار والأمر الذي أدى إلى معيشة مكلفة وهبوط الطبقة الوسطى إلى مصاف الطبقة الفقيرة بالإضافة إلى العجز في حجم المديونية على الدولة،ووجود فئة قليلة تتحكم بثروات الشعب،ويعود إلى سياسات الحكومة السابقة التي تولت الوزارة. (المشاقبة،2013: 58)

4- مشكلة قطاع الشباب الذي يشكل القطاع الأوسع في المجتمع،حيث أن الشباب الأردني يعاني بشكل كبير من مشاكل الملف الاقتصادي الذي هو المشكلة الثانية بترتيب المشاكل والصعوبات التي يتعرض لها الأردن والمجتمع الأردني،والذي يؤثر بشكل على فئة الشباب من هذا المجتمع الذي يعتبر مجتمعاً فتياً،فقد قررت منظمة العمل الدولية إن ارتفاع البطالة في الأردن لعام 2016 هو (30%) نسبة إلى عدد السكان،علماً أن معدل البطالة في منطقة الشرق الأوسط هو (27%) ومن هذه النسبة نستطيع أن نحلل ونستنتج معدلات خطوط الفقر،ومعدلات الفقر،ونقيس بواسطتها ونقارنها مع كل مقاييس الاقتصاد لنعرف حجم الأزمة الاقتصادية التي يعيشها الشباب الأردني، والتي تنعكس على الواقع السياسي والاجتماعي والثقافي للشباب في الأردن. (الهبيشان،2016: 2)

ويمكن القول أن الأسباب الرئيسية في رسم السياسة الداخلية الأردنية من وجهة نظري هي أربعة أنواع من الضغوط:

1- ضغوط سكانية ناشئة من الزيادة المستمرة في تعداد السكان نتيجة وجود اللاجئين، والأمر الذي شكل ضغطاً على البنية التحتية للمدن الأردنية.

2- ضغوط طموحيه تتمثل في الزيادة المستمرة في المطالب لدى الإفراد والجماعات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3- ضغوط اقتصادية ناتجة عن الحدود الموضوعة لموارد الأردن.
4- ضغوط سياسية وعسكرية تسعى لتحقيق طموحات الشعب الأردني.

ثانياً- آليات رسم وتنفيذ السياسة الداخلية

أظهرت السنوات الأخيرة وجود أزمة في بنية المجتمع الأردني،سواء على الصعيد السياسي أو الاقتصادي أو الثقافي أو الفكري أو العلاقات البينية في المجتمع أو بينه وبين مؤسسات الدولة والنظم السياسية،وثمة مظاهر سلبية منتشرة في المجتمع الأردني ولم تكن منذ عقود،وعلى رأسها العنف المجتمعي أو الاستقواء على القانون أو التمرد علية أو الفلتات الأخلاقي أو الوساطة والمحسوبية أو اتساع الفجوة بين طبقتي المجتمع الغنية والفقيرة، حيث ضعفت الطبقة الوسطى،وقد أدى إلى تهديد تماسك المجتمع بعشائره، وتهديد الوحدة الوطنية، مما هو راسمو ومنفذو السياسة الداخلية. (الحمد،2013: 2-3)

إن صانعو السياسة الداخلية والعامة الأردنية على نوعين: (جواد وعبد،2017: 3-5)

أ- الجهات الرسمية الحكومية مثل أعضاء السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية والإداريين من العاملين في الأجهزة الحكومية، الذين يساهمون في اتخاذ القرارات وتنفيذ السياسات العامة بطرائق ودرجات متفاوتة، والأطراف الرسمية هي:

1- السلطة التشريعية: التي تضطلع بتشريع اللوائح والأنظمة والقوانين ووضع القواعد العامة التي تنظم مختلف أوجه الحياة سياسة، اجتماعية، اقتصادية.
2- السلطة التنفيذية.
3- السلطة القضائية.

ب- الجهات غير الرسمية (غير الحكومية):

1- الجماعات الضاغطة (المصلحية): وهي تلك المجموعات من الأفراد الذين يلتقون في أهداف وصفات وخصائص معينة والذين يسعون لأحداث التأثيرات المطلوبة من خلال النقابات،اتحادات الصناعة،والجمعيات الخيرية والدينية والشركات والبنوك

2- الأحزاب السياسية حيث أن الأحزاب السياسية تؤدي مجموعة من الوظائف في النظام السياسي منها التعبير عن الرأي لعام، وتوفير قدر من رسم السياسة العامة الداخلية،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وباعتبارها أداة من أدوات التنشئة الاجتماعية،والتي تضفي الشرعية على نظام الحكم، حيث تقوم هذه الأحزاب ببلورة مطالبها والقضايا العامة، وإثارة الرأي العام حولها، وإقناع المواطنين للضغط على الحكومة وتنفيذ مطالب الناس.

3- الرأي العام (المواطنون): من خلال مطالبهم ورغباتهم والرأي العام يمكن إن يؤثر في رسم وتنفيذ السياسة الداخلية من خلال ما يفرضه من قيود أو حدود ومن خلال إشغال الخوف الذي يسيطر على راسمو السياسات العامة والداخلية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

انعكاسات التحديات الداخلية والخارجية على السياسة الداخلية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

انعكاسات التحديات الداخلية والخارجية على السياسة الداخلية

منذ تأسست أمارة شرق الأردن عام 1921 وما زالت الأردن تواجه تحديات كثيرة على المستوى السياسي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي والإداري والديني، أدت تلك التحديات إلى التأثير المباشر وغير المباشر على الدولة ومحاولات زعزعة استقرارها ونموها وتطورها في مختلف المجالات المذكورة، إلا أنه وفي ضوء ما تمتلكه من مقومات وطنية وعشائرية تتمثل بالقيادة الهاشمية والعشائر الأردنية مما ساهم في تجسيد الوحدة الوطنية في مواجهة تلك التحديات، ذلك أن الأردن حقيقة قد واجه منذ تأسيس الإمارة تحديات داخلية وخارجية كانت تشكل تهديداً لعناصر أمنة واستقراره، رغم ضعف الموارد الاقتصادية وشحها، ورغم عدم تبني الحكومات المتعاقبة سياسات اقتصادية رصينة قادرة على الحد من سلبيات التحديات المتراكمة مما انعكس بالتالي على المواطن. (محمد،2012: 74)

تناول الباحث في هذا الفصل المبحثين الآتيين:

المبحث الأول: التحديات الداخلية وانعكاساتها في رسم وتنفيذ السياسة الداخلية.

المبحث الثاني: التحديات الخارجية وأثرها على السياسة الداخلية الأردنية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول

التحديات الداخلية وانعكاساتها في رسم وتنفيذ السياسة الداخلية

يواجه الأردن العديد من التحديات الداخلية التي تؤثر على السياسة الداخلية الأردنية من خلال التأثير المباشر على رسم وتنفيذ السياسة الداخلية، إذ أن الحكومة هي الجهة الرئيسية والحيوية الفعالة في أدارة وتوجيه العمليات الاقتصادية والاجتماعية، ذلك أن التحديات الداخلية التي تواجه الأردن مثل الفقر، البطالة، الجوع، تؤثر على مستوى الخدمات الإدارية المقدمة للمواطن وعلى الأمن الداخلي، وبالتالي يتغلغل الفكر الإرهابي والتطرف، إضافة إلى عدم أدراك الحكومة إلى أن مواجهة هذه التحديات إنما يكمن في الإصلاح السياسي والإداري، وهما أمران لا مفر منها، إذ أنه لا يمكن لأي دولة أن تحقق وتدرك لما يأتها أذا لم تستثمر ثرواتها الوطنية ومواردها الذاتية أفضل استثمار والاستفادة من طاقاتها البشرية المؤهلة وقواها المادية المتوفرة، وتوفير الجهاز الإداري الداخلي المنتج والفاعل والمؤهل علمياً وفنياً ولدية القدرة على توجيه، وإدارة السياسات العامة والتنموية في تلك الدولة. (الطراونة،2000: 43)

يتناول الباحث في هذا المبحث المطلبين التاليين:

المطلب الأول: الجوانب الايجابية للتحديات الداخلية في رسم وتنفيذ السياسة الأردنية.

المطلب الثاني: الجوانب السلبية للتحديات الداخلية في رسم وتنفيذ الساسة الأردنية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول

الجوانب الايجابية للتحديات الداخلية في رسم وتنفيذ السياسة الأردنية

لا شك أن التحديات الداخلية لها جوانب ايجابية تنعكس على رسم وتنفيذ السياسة الأردنية، حيث أن من الجوانب الايجابية لتلك التحديات أن تؤدي إلى عملية الإصلاح السياسي والإداري والتنموي والاقتصادي، إلا أن بعض المحاولات التي قادتها الحكومة في عملية الإصلاح لم تحقق نتائج مرضية، ويعود ذلك لأسباب عديدة منها تغير طبيعة المرحلة إلي تمر بها الأردن على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها، فمثلاً عوامل الفقر والجوع والبطالة التي حدثت في الأردن منذ حرب الخليج الثانية 1990-1991 أثرت على سياسة وخطط برامج التنمية في الأردن خاصة والدول العربية المحيطة بالأردن عامة وبالتالي كان التأثير مباشر على المواطن الأردني. (Nef,Dwiedi,2006: 192)

يتناول هذا المطلب المحورين التاليين:

اولاً- أثر التحديات على سياسة الإصلاح الإداري في الأردن.

ثانياً- أثر التحديات الداخلية على سياسة الإصلاح السياسي والاقتصادي في الأردن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولاً- اثر التحديات الداخلية على سياسة الإصلاح الإداري في الأردن

هناك عوامل داخلية أثرت على الاستقرار السياسي في المنطقة والتي أدت بالتالي إلى التأثير على رسم وتنفيذ برامج السياسة الأردنية ومنها عملية الإصلاح الإداري والسياسي، حيث أن العوامل الداخلية إنما هي معيقات داخلية تنبع داخل المجتمع الأردني وتركيبته الديمغرافية ومنها: (البدارين،2010: 59)

1- القيادة السياسة: حيث يظهر دور القيادة السياسية كعامل من عوامل الإستقرار السياسي في الأردن، وفي بعض الدول النامية فإن دور المؤسسات يتراجع لصالح دور للقيادة السياسية.
2- الأحزاب السياسية: تعتبر الأحزاب السياسية عاملاً مهماً من عوامل الإستقرار الداخلي في الأردن، انطلاقاً من أن الحزب يحل محل المؤسسات السياسية في حال ضعفها أو عدم وجودها، لكن في حالة أن الحزب قدم المصلحة الخاصة على المصلحة العامة فانه يعمل على تقسيم الولاء.
3- المعارضة: تعتبر الديمقراطية الغربية حقاً من حقوق التعبير عن الرأي، وفي الأردن فإن المعارضة تعتبر عاملاً من عوامل الاستقرار.
4- البطالة: تعتبر من العوامل الاجتماعية والاقتصادية، وتعتبر خطورة البطالة في انتشارها خاصة بين المتعلمين والشباب تؤدي إلى عدم الإستقرار السياسي لأن البطالة عامل مهم للإستياء وتهديد رسم السياسة الداخلية.
5- التنمية الاقتصادية: إذ أن التنمية الاقتصادية هي تحقيق الدولة لنمو دخلها ونصيب الفرد من هذا الدخل، بحيث يكون ذلك مصحوباً بتغيرات جذرية في هيكلها الاقتصادي وتؤثر عملية التنمية الاقتصادية على الاستقرار السياسي وبالتالي يؤثر ذلك على عملية رسم السياسة الداخلية للدولة، وهذا يؤدي إلى تلبية المتطلبات الدفاعية وعدالة التوزيع في الأعباء، وإغفال البعد الاجتماعي الأمر الذي يؤدي إلى تفاوت متزايد بين الأغنياء والفقراء.
6- الحرمان النسبي والفقر: يؤثر الحرمان النسبي والفقر على رسم سياسة الدولة، إذ أن ذلك يؤدي إلى أيجاد تطرف وعداء من قبل الفقراء المحرومين تجاه الدولة، وعدم تحقيق الأمن الوظيفي والعدالة لهم، وتعبر هذه عن عدائها من خلال استخدام

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العنف كما حصل في بداية أحداث الربيع العربي عام(2011-2012)، الأمر الذي أدى إلى حالة عداء واللامبالاة من قبل أفراد الشعب تجاه النظام والحكومة وترك أثار سلبية على الولاء للنظام الأمر الذي يؤثر ذلك على رسم السياسة الداخلية للنظام. (البدارين،2010: 60)

أن المقومات الرئيسية التي تؤدي إلى نجاح الحكومة في رسم سياستها الداخلية ما يلي: (الطراونه،2000: 61-65)

1- إستراتيجية التنفيذ: إن رسم إستراتيجية الدولة الداخلية تستلزم بناء مؤسسات متخصصة للتنمية والإصلاح تتوفر فيها المعارف والخبرات والمهارات لتكون ممولاً لتتخذ قرار الإصلاح الإداري ومواجها لمنفذه، ومرشداً لجميع المشاركين في هذه العملية، بحيث تعطي هذه المؤسسات السلطة الأزمة للقيام بمهامها حيال الحكومات المتعاقبة بحيث تنفذ الخطط مهما كانت الظروف، وان يكن لهذه المؤسسات دور تنسيقي بين مؤسسات تنفيذ السياسة الداخلية ثم مقارنة البرامج والسياسات الداخلية مع نتائج التنفيذ حسب الأهداف المرسومة، ولضمان برامج الإصلاح الإداري فإنه يتوجب الاستمرارية في التنفيذ مع وجود مرونة في تعديل بعض الأهداف حسب المستجدات، وأن لا تهدر الأموال والإمكانات في ظل حكومة معينة ويبدأ بالتنفيذ وفي حالة تغير هذه الحكومة أو إجراء أي تعديل وزاري تتوقف الخطط والبرامج من حيث انتهت، ومن هنا فإن الاستمرارية في تنفيذ أي تنفيذ الخطط والإصلاح الإداري، ورسم السياسات الداخلية تعني المؤسسية واحترام الخطط وانتظار النتائج مهما تغيرت الظروف السياسية والاقتصادية المحيطة. (الطيب،1986: 832)

2- الالتزام السياسي: من أكثر العناصر أهمية في أنجاح رسم السياسة الداخلية وبرامج التنمية والإصلاح الإداري، هو دور القادة السياسيين في التزامهم بوضع أدارة التنمية على أولويات جدول أعمالهم وإناطتها الدعم اللازم، فقد أشار (Hope) أنه لضمان رسم السياسة الداخلية والإصلاح الإداري لابد من تحديد الظروف البيئية المحيطة ومحاولة تخفيف التغيرات السلبية، كما ويجب أن تكون أهداف رسم السياسة الداخلية والإصلاح الإداري منسجمة مع بعضها البعض، وان يكون هناك التزام سياسي لدعم تطبيق البرامج وتهيئة الظروف الملائمة لها، وان تكون طرق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التطبيق والمتابعة والرقابة واضحة ومحددة سلفاً، فالالتزام السياسي في رسم السياسة الداخلية والإصلاح الإداري ضروري للأسباب التالية: (Hope,2012: 315)

أ- تعزيز وايضاح الإستراتيجية في السياسات التشريعية والتعليمات الإدارية والسياسة الوطنية.

ب- أعطاء أولوية لأغراض وأهداف الإصلاح الإداري، وهذا مهم لتحويل الخطط إلى برامج عمل مفيدة.

ج- كسر الحواجز وتسوية النزاعات الإقليمية بين المصالح المتنافسة، بما في ذلك العوامل الخارجية التي تعيق عملية الإصلاح وتربكها.

د- يساعد الالتزام السياسي بالدعم المادي والمعنوي لخطط التنمية والإصلاح الإداري والسياسي.

3- التكامل ما بين الخطط التنموية الإدارية وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، حيث أنه لضمان عدم تعثر خطط وبرامج التنمية الإدارية ورسم السياسات الداخلية يجب أن تواكب الخطط الاقتصادية والاجتماعية، وان تكون جزءاً لا يتجزأ منها، بحيث تشمل كافة العناصر اللازمة لرسم السياسة الداخلية، وإدارة التنمية والمتمثلة بالهياكل التنظيمية، وإعادة توجيه التعليم، والقوى العاملة وتطوير النظم والإجراءات، وما نجده في بعض الدول العربية من أخفاق في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ورسم السياسات الداخلية على الرغم من توفر الإمكانيات الداخلية والبشرية والفنية، ويعود السبب في ذلك لتدني القدرات الإدارية، فمن هنا لابد أن يتم التكامل بين الخطط التنموية أدارية كانت أم اقتصادية أم سياسية، حيث أن مثل هذا التكامل يؤدي إلى: (Arndat,2004: 51-63)

أ- استغلال جهود الإصلاح الإداري لاثراء وتنمية قدرات وإمكانيات القطاعات التي تشملها التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وخطط الإصلاح الإداري، ما ينعكس ايجابياً على رسم السياسة الداخلية.

ب- تفعيل المشاركة وبناء علاقات مؤسسية بين القائمين على خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وخطط الإصلاح الإداري، وهذا يحقق الجهود المشتركة لتحقيق أهداف التنمية الشاملة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ج- المساعدة في تقويم نتائج الإصلاح الإداري كماً ونوعاً في ضوء انجازات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

د- التنسيق أثناء أعداد وتنفيذ الخطط الداخلية العامة للدولة، بحيث تسير الخطط الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بنفس الاتجاه مع خطط التنمية الإدارية، وهذا يؤدي إلى واقعية وتنفيذ هذه الخطط ورسم السياسة الداخلية.

4- المراقبة الفعالة للبرامج ورسم السياسة الداخلية: إن المعالم الأساسية لإنجاح رسم السياسة الداخلية وبرامج التنمية وجود جهاز رقابي يتولى متابعة وتقديم نتائج وأعمال هذه البرامج، وتزويد الجهات المسؤولة بالمعلومات ونتائج الأداء، إذ أن الرقابة تضمن سير العمل بالشكل الصحيح والكفاءة المتوخاة وضمن القدرات والإمكانات وتحديد المسؤولية ومعدل شرعية الإجراءات وضمن السلوك الوظيفي وفق قيم العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص، كذلك فإن نجاح البرامج الإصلاحية ورسم السياسة الداخلية يعتمد على الرقابة التي تنظر إلى المستقبل وتحاول توقع الأخطاء والانحرافات والرقابة الملازمة لعملية التنفيذ وليست التالية لها. (الطيب،1986: 832)

وتتم الرقابة من خلال التوعية والإقناع وزيادة الحس بالمسؤولية وتحقيق النتائج بكل رضى وبأعلى درجات الكفاءة والفاعلية، وهذا يعطي مؤشراً ايجابياً على المدى البعيد والمتوسط في أنجاح السياسة الداخلية والبرامج التنموية والإصلاح الإداري. (ديوان الرقابة والتفتيش،2013: 37-44)

أما معوقات الإصلاح الإداري في رسم السياسة الداخلية وتأثير التحديات الداخلية فتعود إلى ما يلي:

1- سوء التخطيط وعدم وضوح الأهداف: نتيجة لعدم وضوح فلسفة الإصلاح والتنمية، حيث توضع الخطط دون الاستناد إلى المعلومات الحقيقية، بشكل شخصي وبناءً على الاجتهادات غير العلمية، مما يؤدي إلى عدم وضوح الأهداف، فترسم السياسة والخطط في المركز الرئيسي بعيداً عن البيئة الحقيقية، وأحياناً قد تستورد سياسات وخطط داخلية لفترة من الخارج يصعب تنفيذها على ارض الواقع وذلك بسبب البيئة المحيطة أثناء التنفيذ. (Arndt,2004: 51-65)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2- قلة الإمكانيات المادية: أن نقص الأموال يؤثر على البرامج الإصلاحية الإدارية والاقتصادية ومعوقات رسم السياسة الداخلية، إذ أن ضعف التمويل على برامج التطوير والإصلاح وتأهيل الكوادر، وتنفيذ البرامج، وتفتقر موازنة الدولة أحياناً إلى بنود الإصلاح والتطوير الإداري والسياسة الداخلية، وأن عدم توفر الإمكانات المادية يؤدي إلى نتائج معكوسة في الأهداف ويحبط المنفذين وواضعين الخطط، وقد يساعد على حالات الفساد والانحراف في سائر المستويات الإدارية، وعندما تكون البرامج الإصلاحية مبنية على المساعدات الخارجية والمنظمات الدولية، فقد تكون مثل هذه المساعدات مشروطة وقد تتأثر بالاعتبارات السياسية وتتغير حسب مجريات الأوضاع في المنطقة، مما يحد من استمرارية تطبيق برامج الإصلاح الإداري ورسم السياسة الداخلية. (عساف،1975: 269)

3- اقتصار جهود الإصلاح الإداري على تغيير الهياكل التنظيمية والتشريعات الرسمية وتدريب الأفراد، حيث اعتاد معظم المصلحون في مجال الإدارة أثناء رسم السياسة الداخلية والتخطيط للإصلاح الإداري التركيز على التشريعات والهياكل التنظيمية. (عاشور،2013: 275)

4- سوء تطبيق برامج الإصلاح الإداري ورسم السياسة الداخلية: تتميز مشروعات التنمية وخطط الإصلاح الإداري عادة بالمظهرية والطموح، وعدم التقيد بالمنهج التدريجي للنمو الذي يتيح قياس التجربة ومتابعتها، فالاعتقاد بأن البرامج التنموية والإصلاحية تعطي ثماراً، أي الحكم على النتائج قبل انتهاء المدة الزمنية والرضا بأنصاف الحلول موضوع الإصلاح ورسم السياسة الداخلية. (الطيب،1986: 407)

5- المشاكل التي تعاني منها المؤسسات التنموية والإدارية الداخلية فيما يتعلق برسم السياسة الداخلية، وأن تحقيق التنمية الإدارية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وأن تحقيق هذه التنمية من خلال الإصلاح ليس مشكلة أدارية، بل ترتبط بالعوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وعلية فإن أجهزة الدولة تهتم برسم السياسة الداخلية والإصلاح الإداري والتي تعاني من المعوقات التالية: (الطراونة،2000: 68)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أ- ليس أجهزة وموظفي التطور الإداري يتجه لربط العملية الإدارية بالسياسة، ولأن الجهاز الإداري يعتبر أداة الدولة في تنفيذ أهدافها في جميع القطاعات. لذلك فإن أجهزة الدولة تتبع إلى الجهاز الإداري وغير مستقلة، وهذا يؤثر على طبيعة أعمالها، لذلك لابد من توفير الاستقلال الإداري والمالي والقانوني لهذه الأجهزة ودمجها سياسياً لضمان الكفاءة والفاعلية.

ب- عدم ملائمة الإمكانيات سواءً كانت مادية أو بشرية أو معلوماتية والتي تمتلكها هذه الأجهزة من حيث قدمها وعدم مناسبتها.

ج- غياب الوعي التسويقي والسياسي والإداري: يقتصر دور هذه المؤسسات على ما يطلب منها في المجال التنموي والإصلاحي، وهذا ناتج عن السياسة الإدارية التسويقية، وعدم تحديد الاحتياجات الحقيقية للوزارات والمنظمات، والمؤسسات العامة، ووضع الحدود البديلة، والوقوف على مواطن الخلل، وأن التفويض يتم من خلال نوعية السياسيين والمديرين والبيروقراطيين وبيان دورهم في التفويض ورسم السياسة الداخلية.

د- عدم الاعتماد على أسلوب البحث العلمي والميداني التحليلي للتعرف على حقيقة مشاكل وقضايا التنمية الوطنية وتقديم الحلول المقترحة فيما يتعلق بأثر التحديات الداخلية على سياسة الإصلاح الإداري ورسم السياسة الداخلية.

ومما تقدم، يتبين بأن برامج الإصلاح الإداري والتنمية تعاني من تحديات داخلية التي ذكرت أنفاً، الأمر الذي يؤثر على سياسات الإصلاح الإداري ورسم السياسة الداخلية، ويؤثر على برامج الإصلاح ويعرقل الوصل إليها وتكون النتائج غير مطابقة وهذا يعطي مؤشراً سلبياً على نجاح برامج الإصلاح الإداري والتنمية الشاملة وقدراتهم للتغير الايجابي لما له من تأثير على مصالحهم والأمر الذي يعتبر عائقاً أمام الإصلاح الإداري ورسم السياسة الداخلية، وهناك العديد من المشاكل التي تعوق عجلة النمو والإصلاح الإداري ورسم السياسة الداخلية والتطور، كالمركزية الخانقة، وتدني روح الإبداع والافتقار إلى القيادات الفعالة، وعدم موالية خطط التنمية الإدارية لخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً- أثر التحديات الداخلية على سياسة الإصلاح السياسي والاقتصادي في الأردن.

شهد الأردن ومنذ عام 1989 (العهد الديمقراطي) تحولات وتطورات وتحديات سياسية واقتصادية واجتماعية وإدارية فيها، وفي محاولة لوصف الحالة القائمة بين مكونات الدولة في ظل غياب التحديات والعوامل الداخلية المؤثرة.

وقد عرفت عملية رسم السياسة الداخلية بأنها عملية تهدف إلى الوصول بالإنسان الأردني إلى الكفاية والإحساس بالكرامة، وزيادة فاعليته في أدارة دوره الاجتماعي، من خلال مؤسسات المجتمع وهيئاته في حدود قيم توجيه سلوك الأفراد في المجتمع الأردني، وتركز السياسة الداخلية على المبادئ الإنسانية والمواطنة السلمية ومنها المساواة والتكامل. (العضايلة،2011: 77)

أما عناصر رسم السياسة الداخلية فهي على النحو التالي:

1- أمن المواطن (الإنسان):يتمثل أمن المواطن الركن الأساسي للتنمية البشرية، ففي الوقت الذي تعني فيه السياسة الداخلية والتنمية البشرية، بتوسيع قدرات المواطن والأفراد بتمكين الشعوب من احتواء أو تجنب المخاطر التي تهدد حياتهم وسبل معيشتهم وكرامتهم، فأمن الدولة وأمن المواطن لا يتعارضان أبداً، فالفرد لا يستطيع أن يضمن لنفسه أمناً قوياً إلا في دولة قويه تخضع للمحاسبة، وتحم بشكل جيد (كالأردن)، ومن شأن الحكم الرشيد أن يضمن السلام والوئام في العلاقات بين الفئات الاثنية والثقافية المختلفة في البلاد،ولا يتأثر ذلك إلا من خلال اللجوء لإجراءات استثنائية لفرض القانون والنظام وفرض القيود على حريات المواطن، لأن فرض القيود يهدد أمن الدولة.

2- الدستور: بالرغم من تقدم الدستور الأردني على كثير من الدساتير العربية، إلا انه لم تجر علية تعديلات جوهرية بما يضمن اتفاقه مع المعايير الدولية التي انظم أليها الأردن، بل لم يتم إزالة التشوهات التي تمت لدستور عام 1952 عبر التعديلات التي جرت علية، وصارت العودة لدستور عام 1952 مطلباً لكثير من القوى الاجتماعية ومؤسسات المجتمع المدني، بما يمكن الفصل بين السلطات، وتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية وتحقيق أركان الحكم الدستوري.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3- قوانين الحريات: لا يختلف أحد على تراجع مسيرة الحريات في الأردن، وكذلك القوانين الناظمة لحرية التعبير خلال العقود الماضية، وممارسة الأحكام العرفية بقوانين عرفية، ولعل قوانين الأحزاب والصحافة الالكترونية، ومكافحة الإرهاب والجمعيات والاجتماعات العامة نماذج على هذا التراجع، ولعل بعض القوانين الصادرة في خمسينات القرن الماضي أكثر تقدماً من بعض القوانين الحالية، وتواجه مؤسسات المجتمع المدني قيوداً على تشكيلها، وتحد من قدراتها على ممارسة نشاطاتها، من خلال القوانين المقيدة لعمل هذه الجمعيات بما يمكن الحكومة من حل الجمعيات أو مجالس أدارتها نهائياً في أي وقت تشاء، وممارسة الرقابة على الانضمام أليها، ومصادر تمويلها.

4- القضاء: يتمثل القضاء المستقل جزء أساسي من رسم السياسة الداخلية وأحد عوامل الاستقرار الداخلي، وقد يمثل جانباً ايجابياً أو سلبياً أو أثر من أثار التحديات الداخلية التي تواجه الأردن، والمخاطر التي تهدد استقلال القضاء فيها لا تأتي من الدساتير التي تعلي على العموم من شأن هذا المبدأ، بل من هيمنة السلطة التنفيذية على السلطتين التشريعية والقضائية، عبر المحاكم الاستثنائية، كمحاكم أمن الدولة، والأمن الاقتصادي، ولعل قانون استقلال القضاء الذي وضعته الحكومة عام 2011 في غياب القضاء والمجلس القضاء الأعلى نموذج على ذلك.

5- الأمن الشخصي: تأخذ عملية رسم السياسة الداخلية والتخطيط لها معدلات الجريمة في الأردن، والتي هي حتى الأن دون مستوى معدلات الجريمة العالمية، فإن معدلات العنف الاجتماعي والجريمة والمخدرات آخذة في الارتفاع في ضوء التحولات الاقتصادية والاجتماعية خلال العقود السابقة، إضافة إلى ذلك زيادة معدلات العنف الاجتماعي في الجامعات وبين العشائر بطريقة ملفتة للنظر، ولعل انسداد الأفق السياسي الحالي فاقم الأزمة الاجتماعية الحالية، وغيب الهوية الجامعة، وإذا لم يتم إستدراك الأمر فإن الثمن الذي ستدفعه الدولة في المعالجة سيكون أقل تكلفة من المعالجة في المستقبل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ونستطيع القول أن الجوانب الايجابية في رسم السياسة الداخلية هي على النحو التالي:
هناك عناصر ايجابية وعناصره تتلخص فيما يلي:

1- قيادة سياسة شابه محنكة ولديها رؤية واضحة لمستقبل المنطقة، وتنتهج سياسة عقلانية وسطية تفهم لغة العصر، وتتحدث لغة العصر وتمثل العرب في كل المحافل والمناسبات داخلياً وإقليميا ودولياً.
2- التعليم عند الأردنيين، حيث يعتبر التعلم عاملاً أساسياً في أي عملية نهضة لأي مجتمع، حيث أن الأردن يتقدم على كثير من الدول العربية في نسبة المتعلمين وأعدادهم بالنسبة لعدد السكان، حيث آن ثلث السكان على مقاعد الدراسة. (دائرة الإحصاءات العامة،2016: 1-2)

ويوصف الشعب الأردني بأنه شعب متعلم متمسك بالثوابت الوطنية والقومية لا يقبل المساومة على الثوابت أو الحقوق، وقد شكل التعليم لدية حالة من الوعي، وبذلك فهو يتطلع إلى مستقبل أكثر أمناً وأملاً وثقة وأقل هموماً ومعاناة.

3- تجربة ديمقراطية داخلية رائدة في المنطقة قابلة لمزيد من التقدم والتطور باتجاه إقامة مجتمع المواطنة، حيث وجد للأردن من الأساس بأن يكون بلداً ديمقراطياً أو منفتحاً، وتاريخ الأردن يشهد له أنه لا يؤمن بالانغلاق، والدليل على ذلك أنه الوحيد الذي بقي في المنطقة في العالم العربي دون دخول الشمولية أو نظام الحزب الواحد قط، بل على العكس أصبح الأردن حريصاً على أن لا يعطي جهة واحدة أن تسيطر علية، وذلك فإن هذا الوعي للانفتاح وديمقراطية الأردن جاء بالتعاون مع الجهة الرسمية وغير الرسمية، وأصبح تلك الديمقراطية جزءاً من السياسة الداخلية للأردن، وفي الوقت نفسه كانت الجهة الرسمية أكثر وعياً واطلاعاً ومعرفة، ليس لأنها جهة رسمية وإنما لأن الجهات الشعبية دخلت داخل السلطة فأصبحت السلطة – إلى حد ما – هي السلطة، وهي في الوقت نفسه معبرة عن الجهات التي خارجها، ومن هنا كانت للسلطة في الأردن معنى خاص، حيث أصبحت أمل الناس، ذلك لأنهم سلموا كل شي للسلطة ولان السلطة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أصبحت تزود الشعب بالكفاءات والخبرات وخاصة فيما يتعلق بالكوادر الحزبية ومؤسسات المجتمع المدني. (عبيدات،2007: 20)

4- سياسة الانفتاح الداخلي بين العشائر الأردنية والدولة الأردنية الممثلة بالنظام السياسي والحكومة الأردنية وبين مؤسسات الدولة الأردنية وبين المواطنين. (العضايلة،2011: 92)

5- الحكم الرشيد الذي يحاول أجراء إصلاحات سياسية شاملة والتي تتطلب إصلاحات دستورية تتمكن من تداول سلمي للسلطة، لتستعيد الإرادة الشعبية دورها في الحكم وتمكين الناس من إدارة أنفسهم، ويوقف التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للأردن ورسم السياسة الداخلية مثل صندوق النقد والبنك الدولي. (العضايلة،2011: 91)

6- إصلاح التعليم وخاصة في الفترة من 2010- 2017 وتتضمن ذلك ما يلي: (وزارة التربية والتعليم، 2011: 1-3)

أصلاح وضع المعلمين من الناحيتين المادية والمعنوية.

ب- أصلاح المناهج بما يتوافق مع القيم الإسلامية.

منح التعليم العالي الاستقلال.

تربية الطلبة على الهوية الوطنية الجامعة، والبعد عن أثارة النعرات.

أصلاح التعليم المهني، لتقديم عمال مهرة لمواكبة خطة النهوض.

مواءمة مخرجات التعليم مع اتجاهات الخطة الاقتصادية وجهات السوق المحلي والإقليمي والدولي.

7- هيكلة الاقتصاد الداخلي والخارجي: وذلك من خلال:

أعادة الاعتبار للقطاعات الاقتصادية بوصفها قاعدة الاقتصاد في الزراعة والصناعة وقطاع السياحة وقطاع التكنولوجية.

التخطيط لمشاريع كبرى في الاقتصاد، كالمشاريع التعدينية مثل استخدام اليورانيوم والنحاس والصخر الزيتي.

ج- أقامة مشاريع زراعية كبرى على قناة الغور الشرقية.

أعادة تقسيم الأحواض المائية مع دول الجوار العربي والإسلامي، وهذا يتطلب مواقف سياسية تخدم السياسة الداخلية الخارجية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ه- زيادة التبادل التجاري مع الدول المجاورة والعالم.

زيادة حصة القطاع التالية في الاقتصاد الوطني مثل:

1- الجمعيات غير الربحية (الخيرية الإنسانية).

2- النقابات.

3- مؤسسات المجتمع المدني.

4- الوزارات.

5- البلديات.

لكن رغم الايجابيات التي أفرزتها التحديات، هناك سلبيات أثرت على رسم السياسة الداخلية، ومن تلك السلبيات ما يلي:

1- ضعف الثقة بالدولة الأمر الذي يستلزم إعادة تقييم العلاقات بين الفرد والدولة في عدد من المحاور منها التعليم، والاقتصاد والقانون، وغياب العدالة وغياب الشفافية والنزاهة وانتشار الفساد. (بني سلامة،2009: 3)

2- قدرة النظام السياسي في تسويق خيارين لا ثالث لهما، أحدهما بقاء الوضع كما هو مع حفظ الأمن، والأخر حصول الديمقراطية والحرية مع مشهد دموي وفقدان الأمن. (فلاحات،2014: 19)

3- انعدام الرؤية في المصداقية وفقدان ثقة الجماهير واحترامها ولاسيما أن مواقف النخبة السياسية قد اتصفت بالأستهزاية والمزايدات والشعارات، والمطالبة بانسحاب النخبة من العمل السياسي مصلحة وطنية فالمرحلة الجديدة تحتاج إلى برامج وأفكار وقيادات من نوع جديد تمتلك رؤية واضحة للمستقبل. (بني سلامة،2009: 3)

4- ما يختص بالقوى السياسية:

أ- عجز القوى السياسية عن تقديم رؤية محدد للمشاكل الإصلاحية تمثل حدة التوافق بما يشمل الأحزاب التي من الخارج الإطار العام لأحزاب المعارضة، وانعدام الثقة بين أحزاب المعارضة والوسط. (الفلاحات،2014: 19)

ب- عدم قدرة القوى السياسية وخصوصاً المعارضة على توسيع المشاركة في الأنشطة بالمطالبة بالإصلاح خارج إطار الحركات والمعارضة والنقابات.

ج- تغيب القوى الوسطية والمجتمعية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

د- عدم الاتفاق على حد أدنى من الإصلاح.

ه- ضعف الثقة بين مكونات أحزاب المعارضة داخل الغرف المغلقة

و- عجز القوى السياسية عن تقديم خطاب وطني أردني جامع ومطمئن لشرائح المجتمع الأردني المختلفة كأبناء البادية والمخيمات.

5- ضعف الثقافة والقيم، بعد الثقافة والقيم وأنماط السلوك عن تراث المجتمع الأردني وتاريخه، ومن أبرز عناوين ضعف الثقافة والقيم السلبية، والعزوف، والخوف، والشك والتردد والصمت والابتعاد عن الشأن العام، والتأثير على السلوك الإنساني.

6- الفساد والذي يتمثل في طريقة أدارة الدولة السياسات الخصخصة وما رافقها من حالات فساد وإهدار المال العام وتساهل واضح في بيع الكثير من الموارد الوطنية وركائز الرفد الايداري لموازنة الدولة والتي تحوم حولها الكثير من الشبهات وعلامات الاستفهام. (المشاقبة،2013: 80)

7- سلبيات ما يتعلق بالنظام التعليمي: (العضايلة،2011: 87-88)

- ضعف استغلال الجامعات.
- التدخل الأمني المباشر فيها في التعيين والترقية.
- أضعاف الروح الوطنية لدى الطالب.
- أثارة النعرات العشائرية في مواجهة التيارات السياسية وعلى رأسها التيار الإسلامي.
- عدم مواءمة مخرجات التعليم مع حاجات السوق.
- تراجع المستوى النوعي للتعليم في المرحلة الأساسية، بين تراجع دور المعلم وتراجع أهمية دور المعلم، وأضعاف الدور التربوي للمدرسة، التعديل المستمر للمناهج، ضعف الإدارة المدرسية بسبب التدخل الأمني في بعض الأوقات في أسس انتقاء لهذه الإدارات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني

الجوانب السلبية للتحديات الداخلية في رسم وتنفيذ السياسة الداخلية

دور السلطة قد يكون له دور أكبر في تحقيق التوازن الداخلي وتحقيق الديمقراطية وخاصة بعد ثورات الربيع العربي التي أثرت على الأردن سياسياً واقتصادياً، وتعتبر السلطة نفسها أنها مانحه للديمقراطية وأن لها الحق في استردادها متى شاءت، لكن هذا لا يعني أنه خيار السلطة بذاتها وإنما ضمن المعطيات الإقليمية والدولية والمحلية، بمعنى أن هناك مؤشرات كثيرة على السلطة إيجاباً وسلباً فيما يتعلق بالديمقراطية. (الخلايلة،2007: 51)

يتناول الباحث في هذا المطلب

أولاً- الجوانب السلبية للتحديات الداخلية قبل أحداث الربيع العربي (2011).

ثانياً- الجوانب السلبية للتحديات الداخلية بعد 2011.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولاً- الجوانب السلبية للتحديات الداخلية قبل أحداث الربيع العربي 2011

استناداً إلى ظروف الواقع الاجتماعي الداخلي في الأردن، ووقوف عند مجريات عملية التنمية الاجتماعية والبشرية قبل عام 2011، ورغم أن الأردن يتمتع باستقرار داخلي اجتماعي مستمر ومتواصل على مدى عقود وخاصة الفترة 2011 رغم دور الأردن بأحداث تاريخية سياسية واقتصادية هامة مثل الانتكاسات الاقتصادية عام 1989، وحرب الخليج الثانية 1990-1991، وأحداث التحول الديمقراطي عام 1989، وأحداث 11/أيلول/سبتمبر 2001، واحتلال الولايات المتحدة الأمريكية للعراق عام 2003 بعد سلسلة طويلة من الحرب على الإرهاب، والأزمة الاقتصادية العالمية عام 2008 التي عصفت بالعالم، وصولاً إلى أحداث الربيع العربي نهاية عام 2010 بداية 2011، رغم ذلك إلا أن مخرجات التعليم الجامعي الرقمية تشير إلى توفر فرص كبيرة متاحة أمام اتجاهات التنمية في الدولة لتحقيق قفزة نوعية في هذا المضمار، وفي ظل افتقار البلاد للثروات الطبيعية النفطية والغاز وغيرها، فإن امتلاكها الثروة البشرية مخزن متميز بشكل بديلاً استراتيجياً للافتقار إلى الموارد الطبيعية، ومن هنا لا يمكن للأردن أن يعتمد على سياسة التوظيف الحكومية حلاً لمشكلة البطالة المتفاقمة في ظل غياب الطاقة والنفط والغاز، وفي ظل تراجع الناتج القومي الزراعي وضعف الانتاج الصناعي، ولذلك كان لابد من البحث عن سبل وأطر عمل جديدة وسياسات من أجل فتح فرص العمل المحلي وتطوير الكفاءات والصناعات والقطاعات الزراعية فيها، ناهيك عن التصدير المنظم للطاقة البشرية لدول الخليج العربي. (الحمد،2011: 10)

ومنذ عام 1999 أي منذ تسلم الملك عبدالله الثاني مهام منصبه كحاكم للأردن بعد وفاة الملك حسين بن طلال في 1999/2/7، ارتكزت الأولويات الوطنية على أعطاء مقتضيات التنمية الشاملة المستدامة بكافة أبعادها والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتربوية والتكنولوجية، والاهتمام الأساسي من خلال التوجيهات الملكية والبيانات الوزارية والسياسات الداخلية والمواقف المعلنة، فكانت التنمية السياسية على المستوى الداخلي بمفهومها التكاملي الشمولي على رأس الأولويات السياسية الأردنية، من خلال تطوير مؤسسي متعدد الأوجه متنوع المجالات يمس حياة المواطن بكل أبعادها ومتغيراتها. (البدارين،2010: 45)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعلى المستوى الداخلي فإن استحداث وزارة التنمية السياسية كان يهدف داخلياً على المستوى الوطني إلى: (موقع وزارة التنمية السياسية،2010: 1-3)

1- أحداث التنمية السياسية الداعمة للمسيرة الأردنية على المستويين الداخلي والخارجي، وتعزيز الديمقراطية، واعتماد إستراتجية ، وترجمه الرؤى الملكية. (الشوبكة،2005: 89)

2- ترسيخ الوعي السياسي الداخلي وكذلك ترسيخ الوعي بالثقافة الدستورية والديمقراطية والإصلاح السياسي، وترسيخ الوعي بالثقافة الديمقراطية، وتطوير الحياة الحزبية وتمكين الفرد في الأردن سواء ذكراً أم أنثى من المشاركة في صنع القرار.(الشوابكة،2005: 89-90)

3- العمل على ترسيخ مفاهيم حقوق الإنسان وهو جوهر التنمية والوعي السياسي، وتكريس مفهوم المواطنة كحق أساسي لكل فرد يعيش في المملكة الأردنية الهاشمية، وكذلك ترسيخ الهوية الوطنية الأردنية، وتعميق الولاء والانتماء والوعي بالمهام والواجبات داخل الوطن. (البدارين،2010: 47)

4- ترسيخ عملية الحوار الوطني، والعمل على مأسسته ضمن الثوابت الدستورية والقانونية وذلك من خلال العمل على زيادة مساحات الحوار الوطني والمؤسسي بين السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية ومنظمات المجتمع المدني، واعتماد مبدأ الحوار كوسيلة للتواصل وحل الإشكاليات. (البدارين، 2010: 47)

5- العمل على تجديد قيم الانتماء والولاء والمساواة والجدارة والمشاركة والشفافية وتكافؤ الفرص، والعمل على احترام الحريات والابتعاد عن التطرف، والتركيز على حقوق المرأة سياسياً، واقتصادياً، واجتماعياً، وتعظيم قيم التسامح، وتعزيز قواعد وأسس الحاكمية الرشيدة، والعمل على توفير بيئة سياسية داخلية أولاً ومجتمع مدني نشط تنبثق عنة أحزاب وجماعات سياسية وتيارات وطنية واسعة التمثيل. (الخزاعلة،2009: 33)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقبل قيام ثورات الربيع العربي أي قبل عام 2011 كان الأردن يمر بظروف اقتصادية ومعيشية صعبة جداً، حيث أن المشاكل التي كانت طافية على السطح ما يلي : (المشاقبة،2014: 14-15)

1- الفساد السياسي: في التقرير السنوي لمنظمة الشفافية حو الفساد العام 2009 احتل الأردن المرتبة 49 من بين 180 دولة واحتل المرتبة السادسة عربياً، حيث كان للفساد في الأردن عدة أشكال منها:

أ- استغلال المناصب والنفوذ السياسي من خلال استغلال ثغرات في القانون وخصوصاً مع كثرة القوانين.

ب- انعدام الشفافية، من خلال حجب المعلومات والوثائق المهمة.

ج- التدخلات السياسية الرسمية وتغليب المصلحة الخاصة على العامة.

د- تراجع الأخلاق والقيم والمبادئ وعدم التمسك بالدين والأخلاق.

ه- الصلاحيات المطلقة غير المقيدة لبعض المسؤولين.

و- تعين مسؤولين على مستوى منخفض من الكفاءة والمهارة والأمانة والأخلاق.

ز- غياب الرقابة الحقيقة سواء عن طريق البرلمان أو الوزارات.

ح- أعطاء مساحات واسعة لوسائل الأعلام.

ط- غياب الإصلاح الحقيقي السياسي الدوري.

2- عدم تبني إصلاحات حقيقية: كانت الأردن بحاجة إلى إصلاحات حقيقية قبل عام 2011، لذا فإن الدافع الحقيقي للاحتجاجات هو الإصلاحات الشاملة على كافة المستويات السياسية والاقتصادية، وذلك بسبب تردي الأحوال الاقتصادية قبل 2011، وارتفاع نسبة البطالة، والإحباط واليأس بسبب البطالة وعدم وجود وظائف حقيقية. (المشاقبة،2014: 78)

ولذالك فقد كانت التحديات الداخلية قبل عام 2011 على النحو التالي:

1- دور الأعلام الرسمي المسيطر.

2- ضعف الأعلام الخاص والحزبي في تقديم وجهة نظر متوازنة.

3- قدرة النظام على التسويق، وتخيير النظام للشعب إما الحركة والإصلاح مع فقدان الأمن أو بقاء الوضع كما هو.

4- استمرار الأجهزة الأمنية بدورها السياسي بصنع القرار السياسي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5- المعوقات الاقتصادية (مديونية، فقر، بطالة)
6- المعوقات الحزبية من خلال عدم قدرة الأحزاب على تقديم رؤية واضحة للإصلاح.

ثانياً- الجوانب السلبية للتحديات الداخلية بعد اندلاع أحداث الربيع العربي 2011

كان هم الأردن الوحيد بعد اندلاع أحداث الربيع العربي عام 2011 هو القيام بالإصلاحات الاقتصادية والسياسية في ظل تراجع الحراك الشعبي في كل المستوى الداخلي في الأردن، حيث كان الأردن يسعى تدريجياً للحفاظ على منجزاته، وتحقيق أهداف إستراتيجية بعيدة المدى تضمن له النمو المستدام، وتحقيق العدالة في توزيع الثروة وإيصال ثمار التنمية إلى مختلف المناطق الجغرافية، أما الحالات التي يكون فيها الإصلاح فيها ضرورة لمواجهة ظروف استثنائية، حيث كانت الجهود ومنذ عام 2011 تتجه نحو معالجة الاختلافات الأساسية وتعزيز النقاط المفصلية للاقتصاد بهدف تحقيق الاستقرار أولاً ثم الانطلاق نحو الأهداف الأوسع والأشمل. (ابو حمود،2014: 25)

تفيد التقرير الاقتصادية بعد عام 2011 أن الاقتصاد الأردني كان قادراً على الصمود أمام التحديات، ويخلق من ذلك فرص أحياناً لامتلاكه ثروة بشرية مؤهلة على الرغم من شح الموارد الداخلية المحلية؛ إذ أن أسباب الفقر تتمثل فيما يلي:

1- فقر السياسات والخطط والبرامج الحكومية.
2- عدم استغلال الطاقة بشكل علمي مدروس.
3- زيادة نفقات الدولة حتى أصبحت أكثر من إيراداتها.
4- تفشي المحسوبية والواسطة.
5- الضرائب الحكومية لا تغطي أكثر من 73% من الإنفاق الأمر الذي أدى إلى تشوهات هيكلية في الاقتصاد الأردني، إذ أن الأردنيون يدفعون أكثر من 5.5 مليار دولار سنويا كضرائب.
6- عدم استغلال الثروات الطبيعية في الأردن، ومن أهم الثروات الطبيعية الهامة الفوسفات، البوتاس، إذ أن الأردن يصدر سنوياً من 200-300 مليون دينار، إلا أن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الكثير من ثروات البحر الميت غير مستغلة الأمر الذي يساعد على استمرار معاناة الشعب الأردني.

7- عدم استغلال الاقتصاد الأردني الذي يمتاز بأنه اقتصاد خدمات سياحية، وبنوك، وصحة، وتعليم وامن، إلا أنه غير مستغلة من هذه الناحية.

8- الفساد السياسي الأمر الذي أدى بالانعكاس على الأردن وشعبة، وقد أثر الفساد السياسي على الاستثمارات الداخلية ما أدى إلى مشاكل داخلية وخاصة بعد عام 2011 أي أحداث الربيع العربي.

9- قوانين الموازنة المبنية على نظريات وفرضيات غير واقعية وغير قابلة للتطبيق، وعدم جدية مجلس النواب النظر في الحد من الأنفاق وتخفيضها للنفقات غير الضرورية.

10- إثقال المواطن بالعبء الضريبي، إضافة إلى حالات كثيرة جداً من التهديد الضريبي لبعض الأفراد الآخرين وذلك بسبب تفشي أنظمة المحسوبية والواسطة والرشوة، إذ أن هناك أكثر من مليار دولار تهرب ضريبي.

11- بيع مؤسسات الدولة الإنتاجية بحجة (الخصخصة) مثل الفوسفات والاتصالات البوتاس وأملاح والبحر الميت وغيرها .

12- عدم وجود تعرفه واقعية لأسعار الكهرباء والمياه مما خلق بعض التشوهات في بعض القطاعات وخاصة في قطاع الكهرباء.

13- عدم تشجيع قطاع الزراعة، إذ أن هذا القطاع بحاجة إلى الدعم الحكومي المستمر.

والملاحظ أن سلبيات التحديات في ظل الربيع العربي على المستويين السياسي والاقتصادي كانت على النحو التالي:

1- الإخفاقات التي تحققت على مستوى الإصلاح السياسي والاقتصادي والإداري.

2- الاعتقاد بأن التصحيح والإصلاح هما للحكومة

3- اللاعدالة في توزيع الثروة في الأردن.

4- فشل برامج التخطيط والسياسات الحكومية الداخلية.

5- عدم قدرة السياسة الداخلية وبرامج التخطيط على تجاوز المشكلات الاقتصادية المعقدة في الأردنية مثل: (المشاقبة،2014: 55)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أ- المديونية.

ب- التبعية.

ج- التخلف الاقتصادي.

د- اختلال الهياكل الاقتصادية.

ه- الاختلال في معدلات الإنتاج.

و- فشل سياسات التنمية الحكومية.

وبعد عام 2011 أي بعد ثروات الربيع العربي هناك عدة أسباب أدت إلى تعطيل عملية التنمية في الأردن منها: (الحمد،2011: 25)

1- استهلاك المجتمع الأردني أكثر مما ينتج وخاصة المواد الغذائية.

2- ارتفاع المعدل السكاني وخاصة بعد دخول أفواج من السوريين إلى الأردن.

3- دخول الأفواج من أللاجئين إلى الأردن أدت إلى توزيع سكاني غير مكافئ.

4- ارتفاع مخرجات التعليم من الخرجين، وحالة فرص العمل المعروضة على الساحة الداخلية، وتأثير سوق العمل الخارجي والأوضاع السياسية والإقليمية والدولية.

5- شح الموارد الطبيعية في الدولة، وعدم توفر رأس المال الأمر الذي أدى إلى عجز ميزان المدفوعات المالي الأردني.

6- اعتماد الأردن على التمويل الخارجي في مشاريع التنمية وعلى تحويلات أبناءه العاملين خارج الأردن.

7- التركيز في التنمية على قطاعات دون غيرها مما أدى إلى التوزيع غير المتكافئ وغير العادل في المشاريع التنموية.

8- تراجع قدرة الإنتاج بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج، وتدني مستوى الجودة.

وهناك أسباب أخرى أدت بالوضع الأردني إلى الانفجار بعد الاحتجاجات الشعبية عام 2012 إبان ثورات الربيع العربي ومنها: (الاحمدي،2012: 2)

1- غياب الاحترام، بسبب توهم الفاسدين بالكمال بسبب المال والسلطة.

2- الحرمان الاجتماعي والمادي نتيجة الفقر والبطالة والجوع.

3- القهر العام نتيجة الشعور بالتبعية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

4- الحكومة الصامدة التي لا تتراجع عن مواقفها وخاصة في الأردن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني

التحديات الخارجية وأثرها على السياسة الداخلية الأردنية

يفرض علينا الحديث عن التحديات الخارجية التي تواجه الأردن وعلاقتها بالتأثير على الأوضاع الداخلية في الأردن إيجاباً كان أم سلباً، وفي ضوء ما يجري في البلاد العربية من أوضاع مأساوية من ثورات وانتقالات وحروب ومواجهات متنوعة الأشكال والأسلحة، فهو حديث إشكالي، ويترجم كثيرة من الحيرة والقلق، ويتطلب من الأردن يقظة خاصة في مواجهة مختلف أشكال اللايقين والتعقيد وشيئاً من الايجابية التي تنتهجها الحركة الجارية في العالم وخاصة في منطقة الشرق الأوسط، فضلاً عن الالتباسات الكبرى التي تولدها صعوبات خارجية من التسلطية العربية ومختلف تجليات الاستبداد وإذلال الكائن العربي، كما انه يزج بنا في حالات من الخوف التي تعترينا في هذا الوقت، والصعوبات التي تعترض السياسيين والنخب أو غير الكبار على توقع أو تخيل المستقبل. (أفاية، 2011: 13-14)

يتناول الباحث في هذا المبحث المطلبين التاليين:

المطلب الأول: الانعكاسات الايجابية للتحديات الخارجية على تنفيذ السياسة الداخلية الأردنية.

المطلب الثاني: التداعيات السلبية للتحديات الخارجية على السياسة الداخلية الأردنية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول

الانعكاسات الايجابية للتحديات الخارجية على تنفيذ السياسة الداخلية الأردنية

واجه الأردن بسبب موقع الأردن الجيوسياسي واستراتجي وطبيعة تركيبته الديمغرافية العديد من التحديات منها التحديات السياسية حول مستقبل الدولة واستقرارها، الأمر الذي أدى إلى ترتيب سياسة الأردن الداخلية والخارجية من حيث ترتيب الأولويات والخيارات ووسائل تحقيقها، ورغم أن الأردن دولة صغيرة المساحة، محدودة الموارد إلا أنها استطاعة أن تصنع من التحديات ايجابيات، ودليل ذلك على صمودها أمام الأحداث التي عصفت بالمنطقة واستمرارها، وكذلك رغم انهيار المحادثات السلمية بين الفلسطينيين والاسرائليين، ألا أنها حافظت على التوازن السياسي والعلاقات مع الطرفين بسبب خبرتها السياسية والعسكرية، واستخدام أسلوب التوازن الاستراتيجي والحياد في علاقاتها مع دول المنطقة. (الخزاعلة،2011: 132)

يتناول الباحث في هذا المطلب المحاور التالية:

أولا: الآثار الايجابية للازمة العراقية 2003-2016 للأردن.
ثانياً: الآثار الايجابية للازمة السورية 2011-2016 للأردن.
ثالثاً: التحديات الإيرانية في المنطقة وايجابيتها على السياسة الداخلية.
رابعاً: تحدي الجماعات المتطرفة وايجابياته على السياسة الداخلية الأردنية.
خامساً: التحدي الصهيوني وايجابياته على السياسة الداخلية في الأردن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اولاً- الآثار الايجابية للتحديات الخارجية على السياسة الداخلية في الأردن.

1- **الأزمة العراقية وانعكاساتها الايجابية**: منذ عام 2003، وتحولات الخارطة السياسية في المنطقة حتى أحداث الربيع العربي 2011 ومنذ 2011 وحتى الان مازالت التحولات والتغيرات، والتي شهد العراق أثنائها مواجهتين جرفتهما ظاهرة تنظيم (داعش)، ولا يمكن فصل الأزمة العراقية عن الصراعات الداخلية في الدول ذات الصلة، والمشاريع والأطماع لبعض الأطراف الإقليمية، وخاصة في ظل التنامي المتسارع للنفوذ والتدخل الإيراني في خمس دول عربية وبشكل علني سياسياً وإعلامياً وأمنياً وعسكرياً. (نوفل وآخرون،2015: 82)

لم يكن ما حدث في العراق مفاجئاً للكثير من الخبراء في الشأن العراقي بالذات وكذلك لم يكن مفاجئاً للاردن، التي توقعت ذلك منذ القضاء على نظام صدام حسين في عام 2003، وذلك في ظل قصور أسس العملية السياسية في البلاد، ووجود المحاصصة الطائفية الذي أفضى إلى شد وتوتر بين ((السنة والشيعة)) برعاية الولايات المتحدة، فظلاً عن التهميش لدى معظم العرب(السنة) في ظل ضعف المشاركة السياسية، إضافة إلى الشد بين الحكومة في بغداد وإقليم كردستان، والخلاف بين المحافظات بشأن الحدود بينها، علاوة على تدخل دول الجوار ومن أبرزها إيران. (نوفل وآخرون،2015: 82)

وكان موقف الأردن من الأزمة العراقية منذ 2003 ولغاية 2017 بأن دعت جميع الأطراف العراقية للابتعاد عن الطائفية ونبذها، والعمل على إشاعة فكرة الاعتدال والوسطية وثقافة الشراكة الوطنية بين مختلف القوى السياسية العراقية إلى الحفاظ على وحدة الشعب العراقي وأراضي العراق، والمباشرة بعملية الإصلاح السياسية وإنهاء سياسات الإقصاء والتهميش لأي مكون من مكونات المجتمع العراقي، وبناء نظام سياسي ديمقراطي تشاركي على أسس عادلة تحقق الاستقرار والتنمية وتكافح الفساد، والدعوة إلى حوار وطني يعيد التوازن للنظام السياسي العراقي، ووقف التدخلات الخارجية السلبية، وإتاحة الفرصة للشعب العراقي لإدارة شؤونهم بعيداً عن محاولات الإلحاق والهيمنة وبدعم عربي كامل، ودعوة المجتمع الدولي ودول الجوار،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وخاصة الأردن ودول الخليج وإيران إلى المساهمة في التوصل إلى حل سياسي للازمة المتفاقمة في العراق وخاصة في الفترة من 2013-2017 والتي أخرجت ما يسمى بتنظيم الدولة الإسلامية "داعش".(مركز دراسات الشرق الأوسط،2015: 2-3)

بعد عام 2003 وعند احتلال الولايات المتحدة للعراق تم لجوء الكثير من العراقيين والفلسطينيين الباقون في العراق إلى الأردن والذين اتخذوا من الأردن مستقراً لهم، سواء من الفقراء والمالكون لكثير من الأموال، فمنهم من اتخذ من الأردن محطة للهجرة لدول الغرب والولايات المتحدة الأمريكية خاصة المسيحيون، وقد أثر هؤلاء اللاجئون على الاقتصاد الأردني، حيث ارتفعت أسعار الشقق السكنية والعقارات بشكل كبير، وقد ارتفع بذلك معدل الاستثمار مما أنعش الاقتصاد الأردني في تلك الفترة. (زاد الأردن الإخباري،2015: 2-3)

ومن الآثار الايجابية للازمة العراقية من (2003-2016) على الأردن: (وزارة الإعلام الأردنية،2016: 1-3)

1- جلب رؤوس أموال عراقية واستثمارها في الأردن.
2- رفع معدل الاستثمار.
3- من الناحية الاجتماعية تزاوج ما بين الأردنيون والعراقيون.
4- إنعاش الاقتصاد الأردني ورفع مستوى النمو.
5- استحداث قوانين جديدة تسهم في استيعاب اللاجئين العراقيين وحل مشاكلهم ومنة قانون أبناء الأردنيات.

2- **الأزمة السورية وانعكس الايجابية على السياسة الداخلية الأردنية**: لا يستطيع الأردن أن ينأى بنفسه عن الأزمة في سوريا وتداعياتها، وذلك بحكم موقعة الجغرافي، غير أنه وفي الوقت نفسه لا يمكنه، ولاعتبارات متعددة، أن يؤثر في مجريات الإحداث، ولذلك فإن الموقف الأردني لا يمكنه إلا أن يكون منسجماً مع البيئة العربية والإقليمية والدولية المتعلقة بالشأن السوري، أخذاً في الاعتبار أولويات الحفاظ على الأمن الوطني الأردني، وخاصة ما يتعلق منها بالحدود، والجبهة الداخلية، وفي السياق ذاته يندرج الموقف الرسمي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأردني من أي ضربة عسكرية أمريكية على سوريا على أنه لا يريد الضربة، ولا يشارك أو يقحم نفسه فيها،كما أنه لا يستطيع في الوقت ذاته أن يمنعها، وبشأن التداعيات المحتملة للضربة العسكرية الأمريكية كان يتوقع أن تتركز يتدفق المزيد من اللاجئين السورين إلى الأردن، وهو ما يشكل تحدياً اقتصادياً وإنسانياً، وربما يزداد تجاوز الحدود بشكل غير رسمي وبالتالي دخول مجموعات قد تهدف إلى توتير الوضع خاصة من قبل النظام السوري واشعاله، وهو ما قد يخلق توتراً أمنياً يضاف إلى التحديات الاقتصادية والإنسانية والضغط على البنية التحتية للأردن. (نوفل وآخرون،2014: 9-10)

إن انعكاسات الأزمة السورية وقضية اللاجئين على الأردن عانت لها عدة ايجابيات على النحو التالي: (فريحات،2014: 2-3)

- استقطاب المستثمرين من رجال الأعمال السورين وهذا أدى إلى إنعاش الاقتصاد الأردني.
- تعزيز الصناعات الصغيرة والمتوسطة والتي يشتهر بها الصناعيين السوريين خاصة في قطاع الصناعات الغذائية.
- تواصلت المصانع السورية في الأردن مع المزارعين الأردنيين عملها وانتاجها بهدف زراعة منتجات قابلة للتصدير بما انعكس إيجاباً على القطاع الزراعي والصناعي في المملكة.
- الاستفادة من الخبرة التي تمتلكها العمالة السورية في الصناعات والزراعة والأعمال الأخرى كالبناء، وتدريب الخبرات الأردنية على أن يحلوا محل العمالة السورية في حال عودتهم لسوريا.
- أنعش وجود اللاجئين السوريين الحركة التجارية في محافظات اربد والرمثا والمفرق، حيث ارتفع الطلب على السلع الغذائية بشكل عام، والسلع في أسواق تلك المحافظات بشكل خاص.
- دفعت المنافسة في السوق المحلية إلى رفع سوية القطاعين التجاري والصناعي.

انعكس ذلك كله على السياسة الداخلية للمملكة الأردنية الهاشمية فوضعت قوانين للعمالة من اللاجئين السوريين داخل وخارج مخيمات اللجوء، ووضعت كذلك خطة ألاستجابة لأزمة اللاجئين السوريين التي تحتاج إلى 50مليون دولار كدعم لغايات تمكينها من الاستمرار في توفير الخدمات الأساسية والمواد المدعومة للاجئين السوريين في المدن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والقرى الأردنية، وبعض احتياجات المخيمات، حيث خصص 371,8مليون دولار لتمكين اللاجئين السورين من الاستفادة من الدعم السلعي للطاقة، وكلف الصحة والأمن والتعليم والحياة وخدمات البلديات.

وبحسب الإحصاءات الرسمية الاردنية فإن حجم المساعدات (منح وقروض ميسرة) التي حصلت عليها المملكة خلال الأعوام 2011-2013 تبلغ 6,9 مليار دينار، وهو ثلاثة أضعاف ما كانت تحصل عليه الأردن قبل أزمة اللاجئين السوريين وتكشف أرقام وزارة التخطيط والتعاون الدولي أن حجم المساعدات التي تلقاها الأردن خلال 13 عاماً بلغ 16,4 مليار دولار منها 11,2 مليار دولار منح، ونحو 5 مليارات دولار قروض مسيرة. (وزارة التخطيط والتعاون الدولي،2014: 1)

ومن الايجابيات الأخرى للازمة السورية على الأردن أنها أنعشت الوضع الاقتصادي المتأزم في البلاد، حيث شهد بعض القطاعات الاقتصادية الأردنية نمواً ملحوظاً نتيجة هروب رؤوس الأموال ورجال الأعمال من سوريا إلى الأردن، الذي يتميز باستقرار أمني وسياسي نسبي بين دول الجوار العربي لسوريا، ومن هذا المنطلق فإن المراقبون الأردنيون يرون أن هذه المؤشرات الايجابية قد لا تكون مرتكزاً لأي نمو اقتصادي، وبدراسة التسهيلات المالية فإن الأرقام تشير إلى تجاوز قيمة الاستثمارات السورية في الأردن خلال الشهرين الأخيرين من عام 2012 قد تخطيت 14 مليون دولار، إذ أن نزوح العديد من رجال الأعمال السوريين نحو دول الجوار شكل مصدراً جديداً للاستثمار الأجنبي فيها، الأمر الذي أثر على السياسة الداخلية للأردن مما جعل البنك المركزي الأردني يعلن عن إجراءات ابتداء من كانون الثاني/ديسمبر عام 2012 (إجراءات مالية) مع البنوك المحلية لتسهيل معاملات إيداع الأموال السورية، وذلك لتشجيع رجال الأعمال السوريين على الاستثمار في الأردن، بناء على توصية من رئيس الوزراء آنذاك عبدالله النسور. (شديفات،2014: 1)

وقد أظهرت الأرقام الرسمية ارتفاع عدد الشركات المسجلة لرجال الأعمال سوريين خلال الأعوام 2011-2013 إلى 520 شركة، برأس مال يصل إلى 36,7 مليون دولار بين بداية العام 2011 ونهاية شباط/فبراير 2013.

ومن ايجابيات الأزمة السورية على السياسة الداخلية الأردنية أن تم تسويق الأردن سياحياً خصوصاً في دول الخليج العربي التي اعتاد سياحها المرور برّا عبر الأردن نحو سوريا

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولبنان، الأمر الذي أدى بوزارة السياحة الأردنية إلى أعداد خطة شاملة تعمل على تكثيف الحملات التسويقية والمشاركة بجميع الفعاليات السياحية الدولية، ليبقى الأردن مقصداً سياسياً في ظل استمرار الأزمة السورية. (الفايز،2014: 1)

وقد عملت وزارة السياحة الأردنية منذ بداية الأزمة السورية عام 2011 على تنفيذ خطة شاملة تركز على التسويق السياحي بشكل مكثف إعلامياً وإعلانياً، وقد تم التعاون مع السفارات الأجنبية لتسويق الأردن بين مواطنيها الذين اعتادوا إلى القدوم إلى الشرق الأوسط وخصوصاً إلى سوريا. (قموه،2013: 1)

أما من ناحية النقل البحري فإن حركة النقل عبر ميناء العقبة شهدت منذ اللحظة الأولى للازمة السورية عام 2011 نشاطاً اقتصادياً مزدهراً في عمليات التفريغ والتحميل، إذ ارتفعت نسبة هذا النشاط بشكل غير مسبوق في تاريخ الميناء خلال العام 2012 نتيجة لأوضاع سوريا الصعبة، وقد تجاوز مجموع الإيرادات المالية لخزينة الحكومة الأردنية من المرفأ نحو 117,2مليون دولار خلال العام 2012 بزيادة مقدارها 16بالمئة مقارنة بإيرادات العام 2011، فيما بلغ حجم المناولة في الميناء عشرين مليون طن خلال العام 2010، وقد ارتفعت نسبة البضائع التي تم تحويلها إلى ميناء العقبة بنسبة 23بالمئة خلال العام 2012 عما كانت علية في العام 2011، وذلك بسبب تغير معظم المستوردين خطوط نقل بضائعهم من ميناءي طرطوس واللاذقية السوريين إلى ميناء العقبة أولاً، والموانئ الأخرى في إسرائيل ومصر وغيرها، وهذا أتاح لميناء العقبة استقبال 460 سفينة وباخرة لنقل البضائع منذ بداية العام 2013 ولغاية منتصف شهر آذار/مارس من العام نفسه، بنسبة زيادة بلغت نحو 6بالمئة عن نفس الفترة من العام 2012. (مبيضين،2013: 1-2)

3- التحدي الإيراني في المنطقة وايجابياته على السياسة الداخلية الأردنية: هناك مجموعة من الأسباب تجعل إيران تتمدد في المنطقة وهي:

1- السلاح النووي الذي تمتلكه إسرائيل: حيث أن إسرائيل تمتلك ترسانة نووية ضخمة تقدر ما بين 150-200 رأس نووي، وبالتالي تتمتع إسرائيل يتفوق استراتيجي ومعنوي في الساحة الإقليمية، الأمر الذي يثير انزعاج الإيرانيين، حيث أن امتلاك إسرائيل للسلاح النووي يجعل دولاً عربية وغير عربية معادية لإسرائيل تسعى لامتلاك سلاح نووي كما

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حصل مع العراق وإيران، ومن باب الرد على القنبلة النووية الإسرائيلية، وبالتالي فإن امتلاك إسرائيل لسلاح نووي أدى إلى رغبة إيرانية قوية في امتلاك سلاح مقابل والى محاولة توسيع نفوذها في المنطقة. (خلاف،2000: 150)

2- الوجود العسكري الأمريكي في الخليج: إن أحد الأسباب الرئيسية التي جعلت إيران تعمل على التمدد في منطقة الشرق الأوسط، وتوسع نفوذها هو الوجود العسكري الأمريكي في الخليج، حيث يمثل الوجود الأمريكي في الخليج إزعاجاً ملحوظاً للحكومة الإيرانية، عدا أن إيران ترى أن الوجود الأمريكي ليس فقط متواجداً كما أعلن رسمياً لأسباب تتعلق بمراقبة النشاط العسكري وإنما أتى ليشمل إيران والمحاولة المستمرة لاحتواء وتحركاتها ومراقبة نشاطها العسكري والنووي، وقد أصبح الوجود العسكري الأمريكي في الخليج العربي عنصراً من عناصر عدم الاستقرار وتهديد للأمن القومي الإيراني، وبالتالي فإن ذلك من ضمن الأسباب التي جعلت إيران تطور برنامجها النووي وذلك من أجل تعزيز مكانتها الإقليمية وتأمين مصالحها الوطنية وأمنها في الخليج العربي من خلال الحصول على سلاح ردع نووي يؤمن لها ذلك. (خلاف،2000: 150)

3- الطموح الإقليمي: إن إيران كدولة فاعلة في المنطقة منذ قرون طويلة، تتمتع بثقل إقليمي ملحوظ على الصعيد السياسي والاستراتيجي والحضاري والقافي والديني، فقد أدركت إيران أنه من الواجب عليها تعزيز قدراتها العسكرية لاسيما في الجانب الاستراتيجي والنووي، وفي ذلك فإن المحللون يرون أن القدرات العسكرية للدول هي التي تعمل على تعزيز مكانة الدول بمنطقتها الجغرافية، وتكسب احترام الآخرين، وبالتالي ترى فئات معينة في الطموح الإيراني سياسياً واستراتيجياً أن تعزيز السلاح النووي لا بد من أن يرفع من مكانة إيران الإقليمية ويصنفها من ضمن الدول الرئيسة الفاعلة في منطقة الشرق الأوسط. (Ha,artznewpaper,2005)

كان موقف الأردن من السلاح النووي الإيراني موقفاً يشوبه الخوف من تطوير إيران لسلاحها النووي، ولذلك فإن نشاطر دول الخليج العربي مخاوفها من سيطرة إيران وتوسيع نفوذها في المنطقة خاصة عند امتلاك إيران سلاحاً نووياً، وباعتبار أن الأردن دوله سنية وكذلك دول الخليج، ولقد حذر الأردن على لسان الملك عبدالله الثاني من التوسع الإيراني الشيعي بما يسمى " الهلال الشيعي". (عبدالله بن الحسين،2011: 151)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولكن ورغم أن الأردن أبدت مخاوفها من التوسع والتمدد الإيراني في المنطقة ومحاولة الحصول على سلاح نووي، فإن لذلك ايجابيات على السياسة الداخلية الأردنية تمثلت بما يلي: (الشريف،2014: 1-2)

- أثر الجو الايجابي المعتدل المنفتح في عهد الرئيس الإيراني الأسبق محمد خاتمي على علاقة إيران بالأردن الأمر الذي أدى إلى علاقات جيدة خاصة في السياحة الدينية الإيرانية في المنطقة.
- محاولات إيران الاقتراب من الأردن، وإعلان سفيرها عام 2013 عن استعداد إيران تزويد بلاده للأردن بنفط مجاني لمدة 30 عاماً مقابل فتح الحدود أمام الحجاج الإيرانيين، إلا أن الأردن اعتذر عن الصفقة الإيرانية.
- توثيق العلاقات الإيرانية مع الأردن، حيث زار وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف الأردن في عام 2014 وتم التأكيد على حرص طهران على علاقات أوثق مع الأردن من كافة المجالات.
- هناك علاقات اقتصادية وتجارية بين الأردن وإيران أثرت إيجاباً على السياسة الداخلية الأردنية نحو توثيق العلاقات من هذه النواحي.
- بعد توقيع إيران الاتفاق النووي مع الدول العظمى (5+1) في 14/تموز/يوليو/2015 أبدت الأردن ارتياحاً ورحبت بالاتفاق النووي وقد أثر ذلك ايجابياً على سياسة الاردن، وذلك لأن ذلك السلاح النووي لو نفذ لأثر على سياسة الاردن الداخلية قبل الخارجي، وسيعمل على تدمير القضية الفلسطينية. (مركز الخليج للدراسات،2016: 9-11)

4- تحدي الجماعات المتطرفة وايجابياته على السياسة الداخلية الاردنية: هناك عدة أسباب أدت الى صعود الجماعات المتطرفة في المنطقة ومنها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

1- حرب العراق وتفكيك الجيش العراقي: حيث وفر كل من الاحتلال الامريكي للعراق عام 2003 وفشل السياسات الامريكية اللاحقة فرصة عملية لتطور الجماعات المسلحة التي نشأت أولاً في أطار المقاومة المشروعة للاحتلال الاجنبي ثم انحرف مسار بعضها لتتحول من المقاومة الشرعية إلى ممارسة التطرف المسلح، وقد توافر للمقاومة العراقية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

منذ الاحتلال الأمريكي للعراق غطاء شرعي ديني وحقوقي من خلال الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي يكفل حق مقاومة الشعوب ضد الاستعمار، لاسيما وان الاحتلال الأمريكي جاء دون موافقة مجلس الأمن الدولي وبمعارضة العديد من الدول والقوى الشعبية عالميا ترافق ذلك مع الشكوك التي تثبت تلفيقها في تقرير لجنة الاستخبارات المعتمدة المقدم للكونغرس الأمريكي. (Select Committee,2006:1-3)

2- الاحتجاجات السلمية ودائرة العنف: حيث بدأت تلك الاحتجاجات والاعتصامات المطالبة بالتغيير في كل من سوريا والعراق متأثرة بنجاح الاحتجاجات السلمية في تونس ومصر بداية عام 2011، إلا أن تلك الاحتجاجات سرعان ما قوبلت بقمع مسلح من الدولة، مما بدر لبعض المحتجين والوصوليين المنضمين إليهم استغلال عنف الدولة لحشد التأييد لاستخدام العنف ضد النظامين وترتيب هجمات مسلحة منظمة ضدها، وأدت دائرة العنف هذه أولاً إلى تأليب المحتجين بصورة أكبر، وثانياً إلى تقويض احتمالات النجاح في تحقيق مطالب المحتجين أو جزء منها، وقد بدأت الاحتجاجات في الفلوجة في محافظة الانبار في كانون أول/ديسمبر 2012 كغيرها من محافظات العراق ذات الأغلبية النسبية مثل ديالي وصلاح الدين ضد تفشي البطالة والفساد والسياسات الطائفية لحكومة المالكي، وحدثت مواجهات بين المحتجين وقوات المالكي وقد تصاحبت هذه الاحتجاجات مع الاحتقان الطائفي القائم في العراق بسبب سياسات الحكومة التي تعتمد تهميش المكون السني. (رويترز،2013: 1-2)

وكان من شأن تلك الاحتجاجات في العراق وسوريا تعزيز الفرصة أمام نشأة وتطور الحركات المتطرفة المسلحة، إذ أدت دائرة العنف والعنف المضاد إلى أضعاف الأمل بأفق الوصول لحل سلمي خاصة في سوريا، وتحولت مطالب الحرية والعدالة الاجتماعية إلى حرب أهلية، كما تزامن ذلك مع تصاعد الخطاب الطائفي في أوساط كل من النظام والمعارضة مما مكنها من تجيش المشاعر الدينية والطائفية واستغلالها في تجنيد أعضاء جدد. (Starr,2012: 1-2)

3- غياب المنظومة المعرفية بشأن تجارب التغيير السلمي: إن الشباب العربي العراقي-السوري على وجه التحديد لا يطلع في سنواته الدراسية على التجارب الناجحة من جنوب أفريقيا وصربيا وتشيلي وكينيا وغيرها من الدول، ولا ينظر ويعرف الكم الهائل من الاستراتيجيات الناجحة لطرق الاحتجاج من دول أمريكا اللاتينية وأفريقيا التي تتشابه

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ظروفها مع ظروف المنطقة، ولا يدرس نظريات Gone Sharp المنظر الرئيسي عن التغير السلمي، والشباب العربي غير مطلع على الدراسات العديدة عن التجارب السلمية أو غير السلمية في العالم العربي والإسلامي على مدى الخمسين سنة الماضية. (Erica,2001: 7)

إن الاطلاع على تلك المعارف بشقيها السياسي- الاجتماعي والديني يحمل عدة نتائج ودلالات.

أولاً- أن هذه المعارف تعزز أيمان فئة الشباب بقدراتهم على التغيير، وتتيح لهم الاستفادة من الدروس المكتسبة، وتوسيع آفاقهم حول الآليات الممكن استخدامها عند المطالبة بحقوقهم المشروعة

وثانياً- أن هذه المعارف توفر للفئات المؤمنة بالعمل السلمي الحجة العلمية والفقهية للتصدي لخطاب الجماعات المتطرفة المسلحة، ومع هذا يمكن القول أن الشباب العربي مغيب عن هذه المعارف والتجارب إما بتصميم ودراسة من الحكومة لمنع تدريس هذه التجارب ولإضعاف القدرة الحراكية في مجال العلوم السياسية، والاجتماع السياسي وهو في كلتا الحالتين تقصير ندفع ثمنه اليوم بحيث تخرج الجماعات المتطرفة المسلحة لتبدو وأنها صاحبة المشروع الأنجح في تجارب التغيير السلمي.

4- أزمة حركات الإسلام السياسي: بعد الانقلابات في مصر مصر عام 2013 بدأ التضييق على حركات الإسلام السياسي المعتدلة في المنطقة، وأدرجت مصر والسعودية الأمارات والأخوان المسلمين كحركة إرهابية في كانون أول/ديسمبر 2013، وآذار /مارس وتشرين الثاني/نوفمبر 2014 تباعاً، وبذلك فشل الحراك السلمي في حماية أهدافه والحفاظ على مكاسبه وتم عزل وتهميش أهم تيار إسلامي يوصف بالتغيير عن طريق العملية السلمية ومع هذه التغيرات تولدت قناعة سياسية عامة لدى مجموعات متعددة من الشباب العربي في المنطقة بأن التغيير السلمي غير ممكن، وان التغير لا يأتي إلا بالسلاح فالسلاح وحده يضمن الحقوق السياسية: فلا الدستور ولا المؤسسات الديمقراطية وقطعاً ليست الأصوات ما يضمنها. (Ashour,2015: 1-3)

5- قوة التأثير الإعلامي للجماعات المتطرفة: لدى الجماعات المتطرفة المسلحة آلة إعلامية هائلة لتصوير نفسها على أنها ((القوة السنية)) الوحيدة القادرة على مواجهة ((صعود الدور الإيراني في المنطقة)) تستمد هذه الجماعات قوتها من تصاعد الاحتقان

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الطائفي وتساهم فيه لتدفع بالشباب السني للانخراط في صفوفها لمواجهة الصعود الشيعي، ومن الأمثلة على ذلك إحدى نتائج من دراسة نشرت حديثاً تعتمد على مقابلات مع مقاتلين أردنيين عادوا من سوريا أو مع أهالي مقاتلين قضوا في سوريا، إذ توضح هذه الدراسة أن من أهم أسباب انضمام المقاتلين للجماعات المسلحة في سوريا كان حماية نساء وأطفال السنة من الاغتصاب على يد الجماعات الشيعية. (Proctor,2015: 9)

هذا الأمر يوضح المدى الذي وصل إليه حدة الخطاب الطائفي في مجتمعاتنا وقدرة هذه الجماعات على استغلال هذا الاحتقان في التعبئة والتجنيد.

أما ايجابيات الحركات المتطرفة على السياسة الداخلية الأردنية فكانت على النحو التالي: (الزويري،2008: 1-2)

1- اتسمت السياسة الخارجية والداخلية الأردنية تجاه قضايا التطرف بالذات بالحزم وعدم السماح لها بالتأثير على وحدة الصف الأردني.
2- الآلة الإعلامية الأردنية كانت قوية جداً أمام الآلة الإعلامية للجماعات المتطرفة.
3- صدرت عدة تشريعات وقوانين وتعليمات من الجهات المختصة حول طبيعة الجماعات المتطرفة والانتماء أليها والانخراط بصفوفها وعقوبة من يتجند بصفوفها.
4- دعم الأردن مادياً ومعنوياً لمواجهة التطرف وخاصة من الحدود الأردنية مع سوريا والعراق.

ومن الصعوبة بمكان على الأردن بمحدودية موارده وامكانياتة الاقتصادية تحقيق منافسة حقيقية مع الإيرانيين، إلا أن الأردن استطاع التكيف إلى درجة كبيرة من التكيف مع الوضع الإيراني والتحولات الإقليمية الناجمة عن الدور الإيراني في احتلال العراق، وقد تجاوزت الحكومة الأردنية الكثير من المعضلات التي واجهتها مع المرحلة الأولى من الاحتلال، وأحدثت اختراقاً استراتيجياً في الجانب الأمني وفي المجال السياسي خاصة العلاقة مع المجتمع السني العراقي والأكراد. (الزويري،2008: 1-2)

واستطاع الأردن ورغم الجماعات المتطرفة في العراق وسوريا أن تتجاوز صعوبات المرحلة سياسياً واقتصادياً، وفي ذلك يقول الملك عبدالله الثاني: ((لقد عملنا خلال السنوات الماضية ضمن رؤية أصلاحية تحديثية واضحة لمعالجة السلبيات، وتحقيق التنمية الشاملة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

واتخذنا الكثير، والحمد لله ، ولكن المسيرة بحاجة إلى المراجعة والتقييم لتعظيم الانجاز، ومعالجة مظاهر الخطأ والتقصير)). (عبدالله الثاني،2011: 422)

5- التحدي الصهيوني ويهودية الدولة وحق العودة للفلسطينيين: يقول الملك عبدالله في "فرصتنا الأخيرة": ((يظل الأردن السد المنيع الأمن المستقر سنداً لاشقائه العرب في الدفاع عن قضايانا العربية والإسلامية وفي مقدمة ذلك القضية الفلسطينية)). (عبدالله الثاني، 2011: 428)

لقد شكلت قضية فلسطين ولا تزال نقطة الصراع التاريخي الطويل في منطقة البحر المتوسط، ومنذ احتلال إسرائيل لها عام 1948 و 1967، كانت القدس عنوان الصراع الأهم والأبرز والأقدر على جمع العرب والمسلمين، وكان حرق المسجد الأقصى عام 1969 السبب في اجتماع ما عرف بمنظمة المؤتمر الإسلامي المكونة أنذلك من 57 دولة إسلامية لتضع مواقفها وسياستها من اجل "تحرير القدس" حسبما جاء في ميثاق المنظمة وبيانها الختامي الأول، وبالرغم من الجهود الدولية العربية لمنع إسرائيل من ضمها أو تهديدها إلا أن قيادات إسرائيل في كل الاتجاهات اليسارية واليمينية اعتبرت القدس عاصمة إسرائيل الأبدية، واتخذت إسرائيل قراراً بضمها منذ عام 1980 غير آبهة بقرارات مجلس الأمن الدولي التي اعتبرها أرضاً محتلة. (الحمد،2015: 7)

ومن جهة أخرى فإن الأوساط السياسية في الأردن يسودها أن حكومة نتنياهو تعتبر الضفة الشرقية لنهر الأردن موطناً للفلسطينيين ودولتهم، بهدف تكريس الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية، ما يعني أحداث تغيير في شكل وجوهر نظام الحكم في الأردن لتحقيق هذه الغاية، وهذا ما صرح به ليبرمان وزير خارجية إسرائيل، ويبدو أن نتنياهو يميل إلى تدعيم هذه التصريحات، إلا أن الحكومة الأردنية اعتبرت هذه التصريحات تغيراً شبه رسمي لعلاقات الأردن مع إسرائيل على ضوء اتفاقيات وادي عربه بين البلدين. (بركان،2011: 51)

إن مقابل الحفاظ على العلاقات بين الأردن وإسرائيل،فإن هناك ورقة ضاغطة بيد الملك عبدالله، وهي ملف القدس، فإسرائيل لا تريد بل ترفض تسليم أي ورقة أو موقع ذي علاقة بالقدس للسلطة الفلسطينية، لكنها تدرك أن الدور الهاشمي في القدس لا يمكن التغاضي عنه، لكن والى حد ما لم يستطيع إيقاف تهديد القدس التي تقوم به حكومة نتنياهو مستفيدة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من انشغال العالم العربي بثوراته وحروبه. وقد أفرزت العلاقات مع إسرائيل نوعاً من الايجابيات للسياسة الداخلية الأردنية كانت على النحو التالي: (http://Jcpa.org,2012:1-2)

ومن الايجابيات التي حققتها الأردن من خلال التحدي الصهيوني ويهودية الدولة وقضية اللاجئين على سياستها الداخلية:

1- يقدم الأردن ما يقارب مليار دولار سنويا لخدمة اللاجئين الفلسطينيين وهو أضعاف ما تقدمة وكالة الغوث"الاونورا" وذلك بهدف توفير حياة كريمة لهم، وهذه المساعدات من ضمن السياسة الداخلية في الأردن. (ابو عواد،2017: 1)
2- اللاجئون الفلسطينيون وحسب التشريعات الداخلية الأردنية يعاملون معاملة مواطني الدرجة الأولى من حيث التعليم والصحة والخدمات والتوظيف. (العزايزة،2017: 2)
3- ليس هناك فوائد وايجابيات على السياسة الداخلية الأردنية من قضية يهودية الدولة على الأردن، ذلك لأن يهودية الدولة التي تود إسرائيل تكريسها تشطب حق العودة وتكرس الأردن كوطن للفلسطينيين أو ما يسمى " بالوطن البديل".
4- استطاعت الأردن وخصوصاً في الفترة السابقة من الاستفادة من عملية الاستيراد والتصدير بينها وبين السلطة الفلسطينية، وكذلك مع الاسرائليين ومنها استيراد الغاز.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني

التداعيات السلبية للتحديات الخارجية على الأردن

لقد كانت هناك تداعيات وأثار سلبية للتحديات الخارجية التي واجهت الأردن على سياسته الداخلية، الأمر الذي أدى إلى معاناة الأردن من تلك التحديات وظهرت أثارها واضحة على تعاملها مع الشعب الأردني، والأزمات السياسية والاقتصادية المتلاحقة.

في هذا المطلب سيتناول الباحث المحاور التالية

أولاً: التداعيات السلبية للازمة العراقية على السياسة الداخلية الأردنية.
ثانياً: التداعيات السلبية للازمة السورية على السياسة الداخلية الأردنية.
ثالثاً: التداعيات للتحدي الإيراني في المنطقة على السياسة الداخلية للأردن.
رابعاً: التداعيات لتحدي الجماعات المتطرفة على السياسة الداخلية في الأردن.
خامساً: التداعيات السلبية للتحدي الصهيوني ويهودية الدولة وحق العودة للاجئين الفلسطينيين على السياسة الداخلية في الأردن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولاً- التداعيات السلبية للازمة العراقية على السياسة الداخلية في الأردن: لم تسلم الأردن من الآثار السلبية للاحتلال الأمريكي عام 1990 على العراق، حيث أن الأردن عانى معاناة شديدة من ذلك الاحتلال على الرغم من مواقفه المؤيدة للعراق، أثناء الاحتلال وبعده، إذ اضطربت أحواله الاقتصادية نتيجة لتدفق الالاف من العائدين من الكويت، وكذلك كان احتلال العراق سنة 2003، حيث اضطربت أحواله الاقتصادية، وتوتر علاقاته السياسية مع العراق ولقد كانت أثار الأزمة العراقية السلبية على السياسة الداخلية الأردنية على النحو التالي:

1- الفقر والبطالة: وهما من ابرز المشاكل التي تواجه الاقتصاد الأردني، وقد كثفت الحكومة الأردنية جهودها في سبيل مواجهتها والتخفيف من حدة أثارهما الاقتصادية السلبية، وهما مشكلتان تؤرقان المجتمع الأردني، وتلزم الحكومات المتعاقبة وضع الخطط المبرمجة والشاملة لها. (الخضور،2008: 271)

ومن جهة أخرى فإن ارتفاع معدل النمو السكاني والذي لا يتناسب مع حجم الموارد وتقليص معدل الإنفاق الحكومي، والحد من التوظيف ورفع الدعم عن العديد من السلع الأساسية وزيادة الأسعار.

2- ارتفاع معدل المديونية بعد احتلال الأمريكي للعراق سنة 2003 ارتفعت المديونية الأردنية، حيث أصبحت عائقاً إمام التنمية الاقتصادية في الأردن لما لها من أثار سلبية على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ورفاهية المجتمع واستنزاف الموارد الطبيعية الوطنية المحلية، وتخفيض الاستثمار ومعدلات النمو الاقتصادي. (الخزاعلة،2013: 117)

3- ارتفاع المعدل السكاني حيث بلغ عدد سكان الأردن عام 2004 (5,6) مليون نسمة، وبلغ معدلات النمو السكاني 1,7 مقارنة مع الدول المتقدمة (1%).

4- إن صعود الفوضى الأمنية الإقليمية في المنطقة ونمو حالة التشدد والراديكالية الدينية حتى في أوساط المجتمع العراقي السني، وتحديد " تنظيم الدولة الإسلامية" الذي يمثل العدو الأول للأردن، ولذلك فإن نتائج ذلك أدى إلى صعود الفوضى الأمنية الإقليمية الأمر الذي أثر سلباً على السياسة الداخلية الأردنية من خلال زيادة الأعباء الاقتصادية على الجيش الأردني في حماية الحدود وزيادة المخصصات من الموازنة التي تعاني أصلاً من النقص، ويعاني الأردن جراء تلك الأزمة من

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مديونية، بالإضافة إلى التداعيات الإنسانية التي أثارت صانعي القرار السياسي الأردني من احتمال وجود لجوء عراقيين إلى الأردن كما كانت في السابق الأمر الذي أثار قلق صانع القرار، وقد كانت أثار تلك الأزمة السلبية ماثلة لغاية الآن 2017، ومع حدوث الأزمة الاقتصادية العالمية 2008 ازداد الأمر سوءاً من الناحية الاقتصادية والتنموية على الأردن. (ابو رمان، 2014: 1-5)

ثانياً- التداعيات السلبية للازمة السورية على الأردن: من التداعيات السياسية على السياسة الأردنية فيما يخص الأزمة السورية أن النظام الرسمي الأردني كان متخوفاً من احتمالات سقوط النظام السوري أو بقائه، الأمر الذي أسهم في أرباك المشهد السياسي الداخلي الأردني ومسيرة الإصلاح الأردنية، فاحتمالات سقوط النظام السوري وإنشاء حكومة ديمقراطية يمكن أن تعزز فرص التحولات الديمقراطية في المنطقة العربية عموماً. (الكيالي،2012: 2)

أما الموقف الشعبي الأردني من أي ضربة عسكرية قد تؤثر على السياسة الداخلية الأردنية وبالتالي قد تؤثر على التركيبة الديمغرافيه للأردن وكذلك على البنية الاجتماعية ومسيرة الإصلاح في الأردن، وكان هناك عدة توجهات فيما يخص التعامل مع النظام السوري على النحو التالي:

1- هناك من يؤيد ضربة للنظام السوري ويدعم سقوط النظام.
2- هناك من يدعم النظام السوري وهو ضد ضربة.
3- توجه أخر يؤيد الحياد، ويدعو إلى تحيد الجبهة الداخلية الأردنية حفاظاً عليها، ويدعو إلى الالتفات إلى الهم الوطني ومتابعة قضايا الفقر والبطالة، وحفظ الجبهة الداخلية الأردنية لاستقرار البلاد. (نوفل وآخرون،2014: 34)

ومن التداعيات السلبية أيضاً للازمة السورية أرباك السياسة الداخلية الأردنية اللاجئون السوريون الذين تدفقوا بعد الأزمة السورية في شهر آذار/مارس 2011 بمئات الآلاف إلى عدد من المحافظات الأردنية، إلا أن تداعيات الأزمة لم تقتصر على الجوانب السلبية بل استفادت بشكل مباشر قطاعات واسعة من الاقتصاد الأردني بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال تزايد الطلب على السلع والخدمات التجارية، فضلاً عن تدفق المساعدات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخارجية من الدول المانحة في شكل غير مسبوق، وقد استضاف الأردن ما يتجاوز عن المليون ونصف مليون سوري في عدد من المخيمات. (فريحات،2017: 1)

ومن سلبيات الأزمة السورية على الأردن تغير في البيئة الاجتماعية والقيم المعهودة في الأردن من خلال إدخال منظومة قيمية جديدة قد تكون غريبة عن المجتمع الأردني البدوي، إضافة إلى ارتفاع الاجارات للبيوت الأمر الذي أثر سلباً على شريحة واسعة من الأردنيين وكذلك أحلال العمالة السورية مكان العمالة الأردنية، وازدحام المستشفيات والمدارس، الأمر الذي يتحمله المواطن الأردني لا الخزينة، بالإضافة إلى زيادة عدد السكان والسيارات وزيادة في الأسعار والضرائب، (فريحات،2017: 1-2)

ثالثاً- التداعيات السلبية للتحدي الإيراني وتوسعة في المنطقة: من ضمن التداعيات السلبية للتوسع الإيراني والمد الشيعي في المنطقة ما يلي: (محمد،2003: 136-143)

1- تهدد الأمن والاستقرار الداخلي في الأردن، الأمر الذي قد يؤدي إلى اضطرابات اقتصادية واجتماعية ونفسية في صانع السياسة الداخلية الأردنية

2- صانع السياسة الداخلية الأردنية يشعر بأن الخطر الإيراني ذو خطر اكبر منة الخطر الإسرائيلي رغم امتلاك إسرائيل لأسلحة نووية، ذلك لأن الأردن ترفض سياسة إيران المذهبية والنووية في المنطقة.

3- إن الأردن كغيرها هي المتضرر الأكبر من تداعيات المد الشيعي الإيراني وامتلاك إيران لسلاح نووي حيث أن الأردن كدولة تقع بين إسرائيل غرباً ودول الخليج شرقاً وستكون بذلك دولة ممراً جوياً لأي سلاح نووي، إضافة إلى أن ذلك سيعمل على تلويث البيئة ومصادر المياه وإلحاق الضرر بها إلى عقود طويلة.

4- التمدد الشيعي الإيراني سيكون على حساب الأردن (الدولة السنية) لأنه سيعمل على تغذية وتقوية توجهات الهيمنة والنفوذ المتأصلة في عقول الإيرانيين.

5- أن وصول المد الشيعي للأردن سيعمل على تخريب عقيدة ومذاهب الأردنيين، حيث أن سكان الأردن ذو اغلبيه سنية، وبالتالي فإن ذلك سيكون له أثر على البنية الاجتماعية والدينية والسكانية في الأردن من خلال أحداث خلل واضح فيها.

6- إن المد الشيعي الإيراني في المنطقة العربية، وإذا ما وصل إلى الأردن فإنه سيعمل على اختراق مفهوم السيادة الوطنية للأردن كدولة عربية، واستمرار المخاطر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

7- عدم الثقة بين البلاد العربية وإيران من جهة والأردن وإيران من جهة أخرى ستعمل على زرع أجواء الشك والتوتر والفتنة الطائفية، والقضاء على حسن الجوار والإخوة الإسلامية.

رابعاً- التداعيات السلبية لتحدي الجماعات المتطرفة على السياسة الداخلية الأردنية:

كان لنمو وانتشار الجماعات المتطرفة عدداً ونوعاً من حيث الأنشطة المسلحة تداعيات على مجمل ملامح المنطقة سياسياً وفكرياً وكذلك على السياسة الداخلية الأردنية، وهي تداعيات لا تقتصر كمل يقال على العراق وسوريا، وإنما تتعداها تشمل المنطقة كاملة، لأن نمو هذه الجماعات يرفد عدة عوامل إقليمية إلى جانب العوامل الموضوعية المتوفرة في كل من العراق وسوريا، وأهم هذه التداعيات السلبية بالنسبة للمنطقة وللسياسة الداخلية الأردنية ما يلي:

1- الصراع بين الهوية الوطنية الأردنية والهوية الدينية، حيث شكل التنافس بين الهوية الوطنية والهوية الدينية سؤالاً أساسياً عند البحث في انتماءات أعضاء الجماعات المسلحة والأقليات وفكرة الدولة الوطنية مقابل الأمة الدينية الجامعة، وقد تمخض عن هذه الإشكالية أسئلة عدة عند الحديث عن المكون الشيعي في العراق والقضية الكردية، ودور مستقبل الأقليات الدينية المختلفة في سوريا حين تتجاوز الانتماءات العرقية والطائفية الانتماء للدولة الوطنية الواحدة. (Anderson,2006: 5-22)

2- مشكلة تطبيع العنف: وذلك من خلال النظر للجانب الفلسفي والسياسي نرى بأن تصاعد الجماعات المتطرفة المسلحة قد أدى إلى انتشار العنف كإلية لحل النزاعات في ظل غياب الثقة بالآليات الأخرى القضائية والحراكية العامة، وستؤدي هذه الظاهرة لتنامي العنف في ضوء القاعدة المعروف في علم السلم وفض النزاعات وهي أن ((العنف يولد العنف)) وللعنف ثلاثة مستويات: (Galtung,1996,p,199-201)

المستوى الأول- العنف المباشر Direct violence وهي الصورة الأوضح للعنف، ومن الأمثلة علية القتل والهجمات المسلحة والتعذيب في السجون والضرب، ويعتبر هذا المستوى من العنف النتيجة السلوكية الحتمية المنبثقة من نوعي العنف الآخرين فلا يظهر هذا النوع معزوماً ويستمد استمراريته منهما.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المستوى الثاني- العنف الهيكلي Structural violence ويتمثل في الأطر القانونية والتنظيمية للدولة التي تسمح بغياب المساءلة والمحاسبة لذوي السلطة، وبتهميش فئات مجتمعية وسياسية، وبغياب عدالة توزيع الثروات وعدالة الفرص للمواطنين، وتضعف الأداء الحكومي في تعزيز العدالة الاجتماعية والمساواة في الحقوق، وبفشل الدولة في تأمين حاجات المواطنين الأساسية من مأكل ومسكن وأيضاً الحاجات النفسية مثل الامان والكرامة والاحترام.

المستوى الثالث- العنف الثقافي Cultural violence بمعنى أنه ناتج عن المنظومة الثقافية في مجتمع ما، ولهذا المستوى عدة أوجه منها اضطهاد الأقليات الدينية اعتماداً على تأويلات مغلوطة للنصوص الدينية، وهذا النوع واضح بأبشع صوره من خلال استعمال أو تشويه القصص التاريخية لتأجيج المبررات الثقافية المدفونة في تراث الجماعات وتاريخها ضد غيرها ويتغذى على خطاب الكراهية الذي يظهر عند الحاجة لتأجيج وتعزيز العنف المباشر.

3- إعادة تأهيل العائدين من العمل المسلح: يتعلق هذا السياق بكيفية التعامل مع أعضاء الجماعات المسلحة بعد عودتهم إلى بلادهم، حيث تعد سوريا اليوم حاضنة لجيل جديد من مقاتلي الحركات المتطرفة والمسلحة مع وجود من 27,000- 31,000 مقاتل في سوريا مع نهاية 2015، حيث يوجد من الأردن من مقاتلي الجماعات المسلحة (2000 مقاتل). (The Soutan Group,2015: pdf)

إن أهداف وأنشطة هؤلاء الإرهابيون كان لها تأثير على السياسة الداخلية الأردنية من ناحية كيفية التصدي لأفكارهم، وتشويه سمعة الأردن إعلامياً وسياحياً واقتصادياً وسياسياً وفيما يتعلق بإستراتجية التعبئة، وزيادة أعباء الدفاع وخاصة الحدود، وتطوير البرامج الدفاعية الأردنية للتصدي لتلك الجماعات وتوفير المعلومات الأساسية.

خامساً- التداعيات السلبية للتحدي الصهيوني، ويهودية الدولة وإنكار حق العودة للاجئين الفلسطينيين.

كان للتحدي الصهيوني أثار سلبية على السياسة الداخلية الأردنية نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي: (الحمد،2015: 12)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1- إن عملية تهديد القدس، ونقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس من شأنه أن يؤدي إلى إشعال شرارة العنف في المنطقة وخاصة الأردن،لما للقدس كمدينة عربية ذات هوية أسلامية من أهمية في الفكر الإسلامي وخاصة في الفكر الهاشمي، لأن الهاشميون هم أوصياء على المدينة المقدسة، ولأن هناك العدد الأكبر من الفلسطينيين هم في المخيمات الفلسطينية في الأردن.

2- إن اتفاقيات السلام من كامب ديفيد عام 1978 إلى أوسلو 1993 إلى وادي عربة 1994 لم تحقق أي انجاز سياسي أو قانوني أو اقتصادي على ارض الواقع، ولم تحقق أي انجاز في حماية المدينة المقدسة (القدس)، بل أن إسرائيل قامت بضم المدينة عام 1980، وعملت على تفريغ أهلها العرب منها غير أبهة بجامعة الدول العربية ولا منظمة المؤتمر الإسلامي ولا قرارات مجلس الأمن الدولي ولا الجمعية العامة للأمم المتحدة ولا القانون الدولي.

3- إن تفريغ القدس، فلسطين من أهلها في حال تطبق إسرائيل لما يسمى (قانون يهودية الدولة) فإن ذلك القانون سيكون له أثاراً سلبية على السياسة الداخلية للأردن، حيث سيتحمل الأردن أعباء جديدة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية.

4- إن استمرار إسرائيل بتطبيق مشروع (زاموش) الهادف إلى محو الهوية العربية في فلسطين والقدس العربية بحجة تطوير المدينة سياحياً، إضافة إلى عمليات منظمة لاقتحام المسجد الأقصى وتقسيمه مكانياً وزمانياً واحتلال بيوت الفلسطينيين، وطرد بعض السكان سيكون له تداعيات سلبية وخطيرة على السياسة الداخلية الأردنية تجاة إسرائيل.

5- في الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة كشفت نتائجها أن مستوى التغير الفكري للمجتمع الإسرائيلي والميل إلى التطرف الفكري الصهيوني يزداد حيث الذي لم يعد اليمين الإسرائيلي الراديكالي هو من يمثله بأحزاب صهيونية دينية وعلى رأسها حزب الليكود هي التي تشكل هذا اليمين، بل أصبحت الترويكا اليمينية المتطرفة بفكرها ونهجها السياسي هي من يمثلها والتي تؤمن بالفكر الصهيوني الديني المتطرف القائم رؤيته السياسية والإستراتجية الفكرية على سياسات عدائية تتبنى ثقافة الكراهية ورفض التعايش المدني السلمي مع الفلسطينيين والعرب وخاصة في علاقة المجتمع الإسرائيلي من خلال حكومته مع الأردن، الأمر الذي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يشكل خطورة على الأمن الوطني الأردني من خلال طرح مشروع يهودية الدولة في الكنيست الإسرائيلي، واستغلال إسرائيل للأوضاع الدولية في الشرق الأوسط، واستغلال قضية الإرهاب الإسلامي السني، وتنظيم الخوف في المجتمع الدولي وإعادة تصوير التوحش العربي الإسلامي من جديد على أنه الخطر الأعظم على العالم ككل مما يضع الدول العربية الإسلامية وخاصة السنية ومنها الأردن تحت مقصلة الاتهام واستغلال أنظمتها وحكومتها أبشع استغلال سياسي تزود الجماعات الإسلامية المتطرفة بالقدرات اللوجستية والعسكرية والمشروعية الدينية لمباركة إعمالها الإرهابية تحت عنوان الجهاد الإسلامي مما يجعل تلك الحكومات تسير بركب السياسة الأمريكية والإسرائيلية. (الحجايا،2015: 1-4)

ومما سبق، نستطيع القول أن اخطر تحدي يواجه الأردن ويؤثر على سياسته الداخلية هما التحدي الإيراني والصهيوني والجماعات الإرهابية المتطرفة المتمثلة بداعش والتي أثرت على السياسة والاقتصاد والفكر والمجتمع سلباً.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخاتمة والنتائج

ما من شك أن الدولة لابد وأن تواجه تحديات على المستويين الداخلي والخارجي، تبعاً لبيئتها الداخلية والخارجية، ولكل من هاتين البيئتين متغيراتها المركزية لأكثر الدول، لا سيما دولة مثل الأردن، نظراً لقلة مواردها الداخلية، إذ أن الأردن واجه معضلة وتحديات كبيرة جداً على المستويين الداخلي والخارجي أثرت على سياستها الداخلية إيجاباً وسلباً، وخاصة في الفترة الحرجة من تاريخ الوطن العربي 2011-2016، حيث أحداث الربيع العربي وتداعياته على السياسة الداخلية والخارجية للبلدان العربية، وخاصة الأردن تلك البلدان التي تجاور العراق وسوريا وفلسطين، ولعل المشكلة الكبرى التي يواجهها الأردن هي كيفية التكيف مع سياساته الداخلية. وبناء على ذلك فقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1- من التحديات الاجتماعية التي تواجهها الأردنية وأثرت على السياسة الداخلية أضعاف الولاءات (القبلية أو الفئوية) لصالح الولاء الوطني، وقد ارتبط ذلك بمستوى التعليم وأنماط التربية والثقافة السائدة، فقد حاولت الظروف الإقليمية والدولية تفكيك تلك الولاءات، حيث عمقتها الملابسات السياسية والاقتصادية.
2- هناك تباين ناتج عن طبيعة البنية الاجتماعية أدى إلى تباين بين السياسة الخارجية والداخلية الأردنية والذي كرسته النظم الانتخابية المتعددة والمتكررة المطبقة في المملكة بين الشمال والوسط والجنوب.
3- التحدي الأكبر الذي يواجه الأردن في الفترة 2011-2016 على المستويين الاجتماعي والاقتصادي هو الفساد الإداري والمالي والسياسي أحياناً، الأمر الذي أدى إلى الاحتجاجات الشعبية عام 2012 إبان ثورات الربيع العربي.
4- من التحديات الاقتصادية التي كان لها تأثيرها على السياسة الخارجية وتنفيذ السياسة الداخلية هي التبعية الاقتصادي لا سيما في مجالات الأمن الغذائي ومخاطر الاقتراض، حيث أن هذه التحديات أفقدت صانع القرار قدراً كبيراً

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من حرية اختيار البدائل الأنسب عند اتخاذ قراره ومن التحديات الاقتصادية الأخرى هو كيفية الحفاظ على الطبقة الوسطى التي تمثل أحد ركائز الاستقرار المجتمعي، إلا أن الطبقة الوسطى في الأردن تكاد تكون متآكلة بسبب الفقر المدقع والبطالة، الأمر الذي أدى إلى صعوبات في عملية التخطيط الاقتصادي.

5- من التحديات السياسية الخارجية والداخلية التي أثرت على تنفيذ آليات السياسة الداخلية مثل فتح المجال أمام النخب السياسية الذي أدى إلى احتقان سياسي ويهدد الاستقرار السياسي، وهناك تحديات تتمثل في الديمقراطية وعدم اتساع المجال أمامها بسبب الفقر والبطالة.

6- من التحيات التي أثرت على السياستين الداخلية والخارجية للأردن ظاهرة التطرف والإرهاب، نتيجة للموقع الحساس للأردن في منتصف هذه المنطقة الملتهبة المضطربة، وكان من الطبيعي أن تمسها هذه الظاهرة بالرفق أحياناً والقوة أحياناً أخرى، الأمر الذي استدعى من النظام السياسي الأردني مواجهة هذا التحدي بسبب تأثيره على سلم السياسة الداخلية الأردنية والإنفاق المتواصل على مواجهتها عبر الحدود.

7- من ايجابيات التحديات السياسية التي تواجه الأردن رسم صورة ايجابية للأردن في ذهن الرأي العام الدولي، والتأثير الايجابي على خطط تنفيذ السياسة الداخلية فيما يتعلق بالسياحة والاستثمار الداخلي والخارجي ذلك لتمتع الأردن بالأمن والاستقرار، وكذلك لم تدفع الدولة باتجاه التضييق على الحريات العامة

8- رغم كل التحديات التي واجهت الأردن على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والجيوسياسية إلا أن المجتمع الأردني يتمتع بالتماسك الاجتماعي والسلم الوطني نتيجة حالة الأمن والاستقرار.

9- أثرت البيئة الخارجية المحاذية للأردن على السياسة الداخلية حيث أدت إلى تفاعلها التاريخي مع الشعوب العربية المجاورة لها من خلال تدفق اللاجئين

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إلى الأردن، والأردن قد تأثر من الناحية الاقتصادية والاجتماعية بالمنظومة القيمية الاجتماعية والاقتصادية والاستهلاكية للاجئين، إلا أن الدستور الأردني يعتبر أن الشعب الأردن هو جزء من الأمة العربية والوحدة العربية هي الخيار الوحيد الذي يحقق الأمن الوطني والقومي للشعب العربي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التوصيات

بناء على نتائج الدراسة، فإن الباحث يوصي بما يلي لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية الأردنية والحيلولة دون التأثير السلبي على السياسة الداخلية الأردنية فإنه يجب العمل بالاتي:

1- بناء القدرة الذاتية للشعب الأردني، وتأهيل العاملين في كل مجال من مجالات البيئة الداخلية والخارجية، وإعداد كوادر علمية وسياسية واقتصادية وفنية متخصصة في التخطيط والتنفيذ والتقييم لمشاريع التنمية في كل مجال أو محور.

2- توفير قاعدة بيانات وإحصاءات ودراسات علمية وسياسية في كل المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والعسكرية بما يخص البيئتين الداخلية والخارجية.

3- توفير القيادات السياسية والاقتصادية المؤهلة والنزيهة والمنتجة والمؤمنة بأهمية العمل السياسي والمؤسساتي، بعيداً عن البيروقراطية والشللية والعشائرية، مع توفير الموارد البشرية المؤهلة والمدربة سياسياً واقتصادياً وإدارياً.

4- توفير العمل المؤسسي لبرامج التنمية لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية على كافة المستويات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والإدارية والدبلوماسية، وفق أولويات وخطط السياسات الداخلية الأردنية.

5- المتابعة والأشراف على تنفيذ المشاريع التي تواجه التحديات الداخلية والخارجية في كافة النواحي، وفي مختلف المجالات من قبل قيادات أدارية وسياسية عليا، وتطبيق نظام المساءلة.

6- توفير العدالة في توزيع المشاريع التي من شأنها مواجهة التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه الأردن في كافة المستويات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

7- دراسة الجدوى الاقتصادية لكل مشروع أو برنامج سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي أو إداري يمكن أن يؤثر سلباً على تنفيذ السياسة الداخلية الأردنية.

8- مراعاة الشمولية والتكاملية في أي مشروع يواجه التحديات الداخلية أو الخارجية التي تواجه الأردن ويمكن أن يؤثر على تنفيذ سياستها الداخلية مقدماً وذلك بحسب الأولويات والاحتياجات.

9- العمل على إجراء المزيد من الندوات والدراسات والأبحاث حول هذا الموضوع لأهميته على المستوى الداخلي والخارجي، وذلك لأن التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية تختلف من وقت لوقت آخر، ومن دولة لدولة أخرى، ولأن وضع الأردن حساس جداً وجب العمل على إجراء المزيد من الدراسات والأبحاث وكذلك رسائل الماجستير والدكتوراه حول موضوع الدراسة للأهمية القصوى التي تقتضيها السياسة الداخلية للأردن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المراجع

أولاً- الكتب العربية

- النقشبندي، بارعة(2001)،**المشاركة السياسية للمرأة في الأردن وبعض الدول العربية**، دار الفارس للنشر والتوزيع، عمان، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1.
- السميري، فارس بن عشيان، المقاطي،بندر بن محيل(1431ه)، **التحديات واستقرار الأمن الوطني السعودي**، دار المفردات للنشر والتوزيع، الرياض.
- الهزايمة، محمد عوض(1999)،**السياسة الخارجية الأردنية في النظرية والتطبيع مع المعاهدة الأردنية الإسرائيلية وملحقاتها**، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان، ط1.
- الزهراني، احمد خضير(1992)،**السياسة السعودية في الدائرة العربية**، مكتبة الملك عبدالعزيز، الرياض، ط1.
- محافظة، علي وآخرون(2006)،**التربية الوطنية**،**الجامعة الهاشمية**،الزرقاء، ط1.
- مكريدس،روي،وكينث ثومبسون(1966)،**نظريات السياسة الخارجية ومعضلاتها في مفاهيم السياسة الخارجية**،ترجمة حسن صعب،(د.ن)،بيروت.
- مدكور،إبراهيم(1975)،**معجم العلوم الاجتماعية**،الهيئة المصرية العامة للكتب،القاهرة،ط1.
- رمزي،زكي(1998)**الاقتصاد السياسي للبطالة (تحليل الأخطار المشكلات المعاصرة)**،سلسلة علم المعرفة،الكويت.
- الجوهري،محمد،وعلياء شكري(1989)،**علم الاجتماع الريفي والحضري**، دار المعرفة الجامعية،الاسكندرية.
- كوزسيس،جيمس،وباري بوزنر(1989)**تحديات الزعامة**،مركز الكتب الأردني،عمان،ط1.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الحوراني،هاني(1996)،**المسار الديمقراطي في الأردن**،دار سندباد للنشر،عمان،ط1.
- محافظة،محمد(2005)،**التربية الوطنية**،الجامعة الهاشمية،الزرقاء،الأردن.
- عطوان،احمد(1999)،**التشغيل ومكافحة البطالة في الأردن**.مجلة المهندس الأردني،العدد(66)،عمان،الأردن
- الخضور،علي سلامة وآخرون(2008)،**التربية الوطنية**،دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع،عمان،الأردن.
- الكركي،خالد(1999)،**من دفاتر الوطن**،المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت،ط1.
- العايد،حسن عبدالله،والعويمر،وليد عبدالهادي(2009)،**التربية الوطنية**،دار زيد الكيلاني للنشر والتوزيع،عمان،ط1.
- الزعبي،خالد سمارة(1988)،**تشكيل المجالس المحلية دائرة على كفايتها في نظم الإدارة المحلية(دراسة مقارنة)**،عمان،الأردن،ط2.
- المعاني،محمود ابوفارس(200)،**الإدارة المحلية (أسس وتطبيقات)**،(د.ن)، عمان،ط2.
- العكش،فوزي عبدالله(1988)،**الحكم والإدارة المحلية (الأسس والتطبيقات)**،العين،الأمارات العربية المتحدة،ط1.
- نصيرات،سليمان(2008)،**العرب وحصاد القرن الضائع والحمل الكاذب والمخاض العسير**،(د.ن)،عمان،ط1.
- الخزاعلة،ياسر طلب(2010)،**دور الإدارة الأمريكية والقوى الغربية في لبنان (1943-1961)**،دار الخليج للنشر والتوزيع،عمّان،ط1.
- وزارة الإعلام الأردنية (2016)،**الأزمة العراقية وانعكاساتها الايجابية على السياسة الداخلية الأردنية**،وزارة الإعلام الأردنية،عمان،الأردن.
- وزارة التخطيط والتعاون الدولي (2014)،**أزمة اللاجئين السوريين**،عمان، الأردن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- شديفات،عوني(2014).**تصريحات حول(ايجابيات الأزمة السورية)**،الرئيس التنفيذي لمؤسسة تشجيع الاستثمار الأردني،عمان،الأردن.
- الفايز،نايف حميدي(2014)،**تصريحات حول تسويق الأردن سياحياً**،وزارة السياحة الأردنية،عمان،الأردن.
- مبيضين،محمد(2013)،**حركة النقل عبر ميناء العقبة**،مدير عام مؤسسة الموانئ الأردنية،العقبة،الأردن.
- عبدالله بن الحسين(2011)،**فرصتنا الأخيرة (السعي نحو السلام في زمن الخطر)**،دار الساقي،بيروت،ط1.
- الطراونة،محمد ابراهيم(2000)،**أثر الإصلاح الإداري في التنمية (التجربة الأردنية)**،دار البراع للنشر والتوزيع،عمان،ط1.
- الطيب،حسن ابشر(1986)،**الإصلاح الإداري في الوطن العربي بين الأصالة والمعاصرة**،الإدارة العامة والإصلاح الإداري في الوطن العربي،المنظمة العربية للعلوم الإدارية،عمان،ط1.
- ديوان الرقابة والتفتيش الإداري(2013)،**المبررات والتوجيهات لجهود التطوير الإداري الأردني**،عمان،الأردن.

ثانياً- الدراسات والأبحاث

- حجازي،عبدالعزيز،(2005)،**العالم العربي بين تحديات الحاضر وتطلعات المستقبل**،(محاضرة ألقيت بتاريخ 8/كانون الثاني/يناير)،من كتاب متطلبات الإصلاح في العالم العربي،المؤسسة العربية للدراسات والنشر،بيروت، ومؤسسة عبدالحميد شومان،عمان،ط1، 2006.
- السويدي،جمال سند(1999)،**قمة ابوظبي والمتغيرات الإقليمية،مجلس التعاون لدول الخليج العربي على مشارف القرن الحادي والعشرين**،مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ابوظبي،الأمارات العربية المتحدة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الزنداني،عبدالحميد(2013)،المعوقات أو العوائق،**مركز بحوث جامعة الأيمان**،صنعاء،اليمن.
- عوض،احمد محمد(2015)،أسباب البطالة في الأردن،**مركز الفينق للدراسات الاقتصادي**ة،عمان،الأردن.
- منير،محمود(2015)،ارتفاع البطالة في الأردن بنسبة 2,4%، **مركز دراسات الجزيرة**،الدوحة،قطر،24/تشرين أول/2015.
- العربي،ناصر محمد(2009)،الأردن وإسرائيل الكبرى،منتدى الحوار والنقاش،**موقع نحن العرب**،26/تموز/يوليو/2009.
- مركز الجزيرة للدراسات(2014)،يهودية الدولة،**مركز الجزيرة للدراسات**، الدوحة،قطر.
- الشناق،احمد وآخرون(2006)،آفاق الإصلاح والديمقراطية في الأردن (2005-2010)،**مركز دراسات الشرق الأوسط**،عمان،(ندوة)،ط1.
- قمحاوي،لبيب(2006)،تحديات الأردن المستقبلية المؤثرة في جهود الإصلاح الديمقراطي في الأردن،ندوة(آفاق الإصلاح والديمقراطية في الأردن(2005-2010)،**مركز دراسات الشرق الأوسط،عمان**،(دراسة في الندوة)،عمان، الأردن.
- فؤاد،محمد(2015)،إستراتيجية التنمية المستدامة مصر 2030،**مركز الأهرام للدراسات والإستراتيجية**،القاهرة،مصر،10/أيلول/سبتمبر/2015.
- ابوطالب،حسن(2015)،دور السياسة الداخلية والخارجية في إستراتجية التنمية المستدامة رؤية مصر 2030،**مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية**،القاهرة،10/أيلول/سبتمبر.
- حنفي،عبدالعظيم محمود(2010)،إشكالية العلاقات بين الداخلي والخارجي وفق رؤى المدارس الكبرى،**مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية**، القاهرة،29/آذار/مارس/2010.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- ابوحمور،محمد(2006)،أثار برامج التنمية الاقتصادية على الإصلاح السياسي والديمقراطي في الأردن،ندوة(آفاق الإصلاح والديمقراطية في الأردن(2005-2010)،**مركز دراسات الشرق الأوسط**،عمان،الأردن،ط1.
- ساتلوف،روبرت وديفيد شينكر(2013)،عدم الاستقرار السياسي في الأردن، **معهد واشنطن للدراسات السياسية والإستراتيجية**،واشنطن الولايات المتحدة الأمريكية،أيار/مايو/2013.
- ابورمان،محمد(2016)،ورقة عمل((تحليل عمليات داعش الأخيرة ضد الأردن والتحول في طبيعة التهديدات المرتبطة به))،**مركز الدراسات الإستراتيجية في الجامعة الأردنية**،الجامعة الأردنية،عمان،الأردن، 23/تموز/يوليو/2016.
- العتوم،نبيل(2016)،تهديدات للأردن،وحدة الدراسات الإيرانية،**مركز أمية للبحوث والدراسات الإستراتيجية**،عمّان،12/شباط/فبراير/2016.
- ابورمان،محمد(2017)،تقرير نوقف(الأمن الوطني الأردني: انتقال مصادر التهديد الخارجي)،**مركز الدراسات الإستراتيجية**،الجامعة الأردنية،عمان، 29/كانون ثاني/يناير/2017.
- ابورمان،محمد(2014)،حسابات معقدة: الموقف الأردني من الأزمة العراقية،**مركز دراسات الجزيرة**،الدوحة،قطر،17/تموز/يوليو/2014.
- كونابل،بين(2015)،من الاستقرار السلبي إلى الايجابي،(كيف لازمة اللاجئين السوريين أن تحسن من آفاق مستقبل الأردن)،**معهد البحوث الدفاعية الدولي(Rand)**،واشنطن،الولايات المتحدة الأمريكية.
- نوفل،احمد سعيد،وآخرون(2014)،الأزمة السورية في ضوء المبادرة الروسية واحتمالات الضربة الأمريكية في 2013،**مركز دراسات الشرق الأوسط**، عمان،الأردن،دراسات(31)،ط1.
- مركز الخليج العربي لدراسات الإيرانية(2016)،العلاقات الإيرانية الأردنية (التاريخ والمالات)،**مركز الخليج للدراسات الإيرانية**،AGCIS،الرياض، 24كانون أول/ديسمبر 2016،السعودية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- ابورمان،محمد(2014)،حسابات معقدة:الموقف الأردني من الأزمة العراقية، **مركز دراسات الجزيرة**،الدوحة،قطر،17/تموز/يوليو/2014.
- دائرة الإحصاءات العامة الأردنية(2016)،التعليم في الأردن،**دائرة الإحصاءات العامة**،الديوان،عمان،الأردن.
- عبيدات،خالد(2007)،المعطيات الإحصائية والرقمية للتوازن السياسي والاجتماعي الأردني القائم،**مركز دراسات الشرق الأوسط**،عمان،ط1.
- العضايلة،مراد(2011)،أفاق ومستقبل واقع التنمية الاجتماعية والبشرية،**مركز دراسات الشرق الأوسط**،عمان،ط1.
- بني سلامة،محمد تركي(2009)،الأردن والتحديات الداخلية،**صحيفة السوسنة الأردنية،عمان**،الأردن،1/تموز/يوليو/2009، www.qssawsana.com/1/7/2009/00:00
- فلاحات،عبدالهادي(2014)،معوقات الإصلاح السياسي في ظل تراجع الحراك الشعبي في الأردن والتطورات في المنطقة،**مركز دراسات الشرق الأوسط**،عمان،ط1.
- الحمد،جواد(2011)،مطالب الثورات العربية والتدخل الأجنبي،**مركز دراسات الشرق الأوسط**،عمان،الأردن،ط1.
- الانباري،حسن وآخرون(2012)،الخارطة السياسية للوطن العربي،**مركز دراسات الشرق الأوسط**،عمان،ط1.

ثالثاً- الدوريات

- النجداوي،محمد هادي(2014)،مقتربات صناعة السياسة الخارجية للدول العربية،مجلة السياسات العمومية،العدد(12)،وزارة الثقافة المغربية،الرباط.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- غالي،بطرس(1970)،**العمل العربي المشترك في أطار الجامعة**،مجلة السياسة الدولية،مركز الأهرام للدراسات والأبحاث والسياسة والإستراتجية، القاهرة،العدد(20)،نيسان/ابريل/1970م.
- مصطفى،احمد محمد(2012)،**تحديات اقتصادية: إشكالية الدولة العربية المعاصرة بين التفكك والاندماج**،مجلة السياسة الدولية،مؤسسة الأهرام، القاهرة،العدد(187)،1/تشرين أول/أكتوبر.
- البحيري،ولاء(2016)،**آفاق الإستراتجية العربية لمواجهة التحديات والتهديدات**،مجلة دراسات شرق أوسطية،عمان،الأردن،العدد(77)، خريف2016،النسخة(20).
- نبيل،محمد(1997)،**رؤية المستقبل،المجتمع والتعليم في القرن الحادي والعشرين**،المجلة العربية للتربية،القاهرة،مصر.
- كامل،محمد فاروق عبدالحميد(1995)،**قواعد العمل الشرطي لتنمية وعي مشاركة الجماهير في عمليات الوقائية**،مجلة الفكر الشرطي،المجلة (4)، العدد(1)،حزيران/يونيو/1995م.
- حجازي،محمد عزت(1994)،**الضبط الاجتماعي الأسس التي يقوم عليها والأدوات التي يعمل من خلالها**،مجلة الأمن العام المصرية،العدد(6).
- عبدالفتاح،عزت(1992)،**الاتجاهات الحديثة لمنع الجريمة**،مجلة الفكر الشرطي،المجلد الأول،العدد الثاني،تشرين أول.
- الحمد،جواد(2014)،**الأردن في إقليم عاصف التحديات والسياسة الخلاقة**، مجلة دراسات شرق أوسطية،عمان،السنة(18)،العدد(68)،صيف2014.
- تقرير منظمة العمل الدولي(2014)،**البطالة في الأردن**،تقرير بتاريخ 28/أيار/مايو/2014،منظمة العمل الدولي،الأمم المتحدة،نيويورك.
- تقرير دائرة الإحصاءات العامة(2015)،**نسبة البطالة في الأردن**،تقرير صادر بنهاية 31/كانون الثاني/يناير/2015،عمان،الأردن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- تقرير دائرة الإحصاءات العامة(2010-2015)،**نسبة الفقر في الأردن**،دائرة الإحصاءات العامة،عمان،الأردن.
- سعد الدين،نادية(2014)،**انعدام اليقين(أي مستقبل للنظم الإقليمية في ظل بيئة عدم الاستقرار)**،مجلة السياسة الدولية،مؤسسة الأهرام للدراسات،القاهرة، العدد(197)،المجلد(49)،تموز/يوليو.
- الجيرودي،أروى وآخرون(2011)،**اتجاهات التنمية الاجتماعية والبشرية في الأردن**،مركز دراسات الشرق الأوسط،عمان،(16)،ط1.
- تقرير اللجنة الوطنية للسكان(2014)،**أبرز التحديات التي تواجه الأردن: الخلل السكاني والاجتماعي**،عمان،27/كانون الثاني/يناير/2014.
- دائرة الإحصاءات العامة(2011).**تقرير عام(2011)حول السكان**،عمان. الأردن.
- دائرة الإحصاءات العامة(2016)،**تقرير عام(2016)حول السكان في الأردن**،عمان،الأردن.
- الشيخ،اسحاق يعقوب،(2012)،**في معنى السياسة الداخلية والخارجية**، صحيفة الأيام،الرياض،العدد(8375)،الخميس 15/آذار/مارس/22ربيع الآخر/1432ه.
- أفاية،محمد نور الدين(2011)،**التحرر من السلطة والديمقراطية المعلقة**،مجلة المستقبل العربي،بيروت،النسخة34،العدد391،أيلول/سبتمبر،ص13-14.
- خلاف،هاني تميم(2000)،**القدرات النووية الإيرانية(المنظور الدولي والإقليمي)**،مجلة السياسة الدولية،مركز الأهرام للدراسات والأبحاث،القاهرة، العدد142.
- الزويري،محجوب(2008)،**البعد الاقتصادي في العلاقات الإيرانية-العراقية**، جريدة الغد الأردنية،13/آذار/مارس/2008،عمان،الأردن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- محمد،ابراهيم عبدالقادر(2013)،**التحديات الداخلية والخارجية المؤثرة على الأمن الوطني في الفترة(1999-2013)**،قسم العلوم السياسية،كلية الآداب والعلوم،جامعة الشرق الأوسط،عمان،الأردن.
- المشاقبة،محمد رزق(2013)،**الاحتجاجات الشعبية وأثرها على الإصلاحات السياسية في الوطن العربي(الأردن حالة دراسة 2011-2013)**،معهد بيت الحكمة،جامعة آل البيت،المفرق،الاردن.

رابعاً- الرسائل الجامعية

- عبدالتواب،احمد(2010)،**الدولة العربية والتحديات الاقتصادية،قسم الاقتصاد السياسي،(رسالة ماجستير غير منشورة)**،جامعة القاهرة،القاهرة،مصر.
- محمد،ابراهيم عبدالقادر(2013)،**التحديات الداخلية والخارجية المؤثرة على الأمن الوطني الأردني في الفترة(1999-2013)(دراسة حالة)**،قسم العلوم السياسية كلية الآداب والعلوم،جامعة الشرق الأوسط،عمان.
- التميمي،عدي زياد عيسى(2016)،**السياسة الخارجية الأردنية والأزمات العربية 2003-2014(العراق نموذجاً)**،(رسالة ماجستير غير منشورة)، معهد بيت الحكمة،جامعة آل البيت،المفرق،الأردن.
- الخزاعلة،علي محمد مفلح الرفالي(2013)،**السياسة الخارجية الأردنية في عهد الملك عبدالله الثاني**،(رسالة ماجستير غير منشورة)،معهد بيت الحكمة،جامعة آل البيت،المفرق،الأردن.

عساف،عبدالمعطي(1975)،**المتغيرات الأهلية في عملية التطوير الإداري في البلاد العربية**،رسالة دكتوراه غير منشورة،جامعة القاهرة،القاهرة،مصر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خامساً- مواقع الانترنت

- داوود،زكريا(2010)،الأمة **الإسلامية والتحديات المعاصرة**،استرجعت بتاريخ 2012/11/30،من موقع: www.moi.gov.sa/30111/2012/10:01
- العدوان،طاهر(2016)،**تحديات خطيرة تواجه السياسة الخارجية الأردنية**، من موقع: www.petra.gov.jo>Nws-Newasdetsi/s/2016
- مركز دراسات الشرق الأوسط(2015)،**الأزمة العراقية**،أنظر الموقع: www.faialyoum.com/30/9/2015/13:15
- المجالي،سوسن(2016)،الاعلى **للسكان يعرض التحديات التي تواجة الاردن بمجال الهجرة واللجوء**.من موقع: petra.gov.jo/18/7/2016/12:15
- BBC(2014)،**الاصلاح في الاردن**،انظر موقع: www.bbc.com.cuklaoubicmid/east/5/7/2014/10:30
- المعهد الجمهوري الدولي(2016)،**المؤشرات الداخلية الاقتصادية والسياسية (استطلاع للرأي)**،19/تموز/يوليو/2016،المعهد الجمهوري الدولي،عمان، الاردن،انظر الموقع: www.achariricenter.org/19/7/2016/10:10
- داي،رامزي(2016)،**التحديات الاقتصادية وتحديات الحكم في الاردن**،مركز رفيق الحريري للشرق الاوسط،بيروت.
- كراعين،موسى(2013)،**تحديات خارجية وداخلية تواجه الدولة والمطلوب جهود جادة للاصلاح**،صحيفة السبيل الاردنية،10/ايلول/سبتمبر2013، انظر الموقع: assabeel.net/10/9/2013/00:31
- البراري،حسن(2016)،**الاردن في عين العاصفة: عندما يتحول العمق الاستراتيجي الى مصدر للتهديد**،2016/10/18،انظر الموقع: www.Jo24.net/18/10/2016/1:41
- لافي،ناصر(2015)،**هل آن الأوان تعديل السياسة الخارجية الاردنية، صحيفة السبيل الاردنية**،15/اذار/مارس/2015،انظر الموقع: assabeel.net/15/3/2015/1:16

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- هراره،افرايم(2016)،**مؤشرات خطر وتهديدات خارجية- داخلية من قتل الكاتب ناهض حتر الى تهديد الدولة الاسلامية والاخوان**،موقع(راي اليوم)، انظر الموقع: www.raialyoum.com/27/9/2017/15:15
- الحديثي،مها عبداللطيف(2009)،**النظام السياسي والسياسات العامة**،منتديات بوابة العرب،منتدى الشؤن السياسية،منتدى العلوم السياسية،الرياض، السعودية،انظر الموقع: vb.arabgate.com/23/7/2009/02:04
- جواد،عباس حسين وارزوقي عباس عبد(2017)،**صياغة السياسات العامة** (اطار منهجي)،انظر الموقع: www.ahalbaitonline.com/27/3/2017/8:8
- الهبيشان،هشام(2016)،**مشاكل وأزمات الشباب الاردني**،راي اليوم،انظر الموقع: www.raialyoum.com/1/8/2016
- فريحات،معاذ(2017)،**ازمة اللاجئين السوريين في الاردن: مخاطر وفرص**، موقع حوكمة،انظر الموقع: govrtnmanee.arij.net/7/6/2017/18:00
- الشديفات،اسامة(2014)،**الاردن وايران**،صحيفة المقر الالكترونية،انظر الموقع: www.maqar.com/17/1/2014/10:25
- ابوعواد،ياسين(2017)،**الاردن يقدم مليار دينار سنوياً لخدمة اللاجئين الفلسطينيين**،صحيفة الغد الاردنية،2017/5/22،انظر الموقع: www.alghad.net/22/5/2017/10:50
- عزايزة،وجيه(2017)،**الاردن مضرب المثل الايجابي للتعامل مع قضية اللاجئين**،موقع اخبار هلا، انظر الموقع: www.halanews.net/1/5/2017/2:11
- الحجايا،حمد بشير(2015)،**التطرف الصهيوني والتداعيات الخطيرة**،حركة ابناء العشائر الاردنية للاصلاح،2015/3/25،انظر الموقع: emont.wordpress.com/25/3/2015

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- رويترز(2013)،**قوات عراقية تطلق أعيرة نارية في الهواء لتفريق محتجين**، وكالة رويترز،7/كانون الثاني/ديسمبر/2013،انظر الموقع: http://ararevtvs.com/articles/topnews/7/1/2013

سادساً- المراجع الاجنبية

- Carment,David(2003),**Assessing State failure: Implications for theory and policy**,3ed world Quarterly science: vol54,no1, Jamuary.

-Marwitz,Leon(2012),**Contemporary Approaches to Political stability**,com putative politics,vol5,no3,173

- Goldstein,Joshua(2008),**International Relations** ,Longman Newyork,U.S.A

- Salehyan,Idean and,Kristin Skrede,(2006),**Refuqees and the spread of civil wat**,"International orqanization,volume60, Issup02,April2006,Tehran,Iran.

- Diamind,Lary(2003),**Universal Democracy,Palicy Review**,London,Jane-Jaly,2003

-Ha,arts News paper(2005),**Iran A tarts conerting new urainium batch Diplomat says**"by www.ha,arts.com/Reuters/7/11/2005/10:35

-sehect committee on In telligence(2006),post **war finding about Iraq's WMD and L links to Terrorism and how they compare with pre war assessments**,September 8,2006,(see): http://fas.org/irp/congress/2006-srpt106-331,pdf

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- Stephen,starr(2012),**Revo;t in Syria:Eyewit ness to the uprising**,Hurst puolishers,London

-Keith,procto(2015),**Form Jordan to Jihad:the lure of syria's Violent Extremist Groups''**,mercy corps,September 2015.

-Johan,Galtung(1996),**Peace by peaceful means: peace and Conflict,Deveolopment and Civilization**,sage publications,London.

-Net.J and O.Dwivid,(2006),**training for dereolopment mangemnt reflection on social know how as a scientific technological ystcnv**,hondon.U.K.

-Jhon D.M(2007),**Sourse of Adminstrative reform,problems of pwer,parpose and politics**,CAG,Bloomigton,Indian.

-Hope,R(2012),**the Adminstrative reform Imprative In Deveolopment Nation International Review of Adminstrative science**,sage public vo,xIvInoio

-Arndat,m.w(2004),**The role of political leader ship In Economic**,Canadian Journal Deveolopment studies,vol,52,Cancadian,SSA,pressno3.

www.manaraa.com